



This Programme is funded by the
European Union



حوار المتوسط
MED DIALOGUE
للحقوق والمساواة
FOR RIGHTS AND EQUALITY

إقامة جسور بين الضفتين:

مراجعة للمجتمع المدني في دول المتوسط



شكر

اسمحوا لنا بدايةً أن نتقدّم بجزيل الشكر على الدعم الذي تلقّيناه في إعداد هذا المنشور لجميع المنظمات التي لم تبخل بالوقت أو بالدعم لتزويدنا بالمعلومات الخاصة بالممارسات الجيدة والباحثين والجهات التي وضعت خبراتها وتجاربها في خدمة هذا العمل. والشكر موصول إلى المفوضيّة الأوروبيّة لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع NEAR B2، والمفوضيّة الأوروبيّة على إشرافها وتشجيعها. هذا الكتاب تحيةً لذكرى سوزان قدسي التي لطالما قدّمت الدعم لفريق عمل حوار المتوسط.

تولّى البحث المسحي: باولو كارليني وإبراهيم حجي

ساهم في هذا المنشور كلّ من: طارق بن هبة، ماري كامبرلين، خالد منصور، نجلاء سماقية، بيتر شوارتزستين، ويارا شوقي شاهين.

المنظمات: الجمعيّة الديمقراطيّة لنساء المغرب (ADFM)، مؤسسة أديان Adyan، Biennale des Jeunes Créateurs de l'Europe et de la Méditerranée BJCEM الاتحاد المتوسطي لمنظمات الأعراف BUSINESSMED، مركز دراسات المجتمع المدني CIVITAS، إيكوبيس الشرق الأوسط EcoPeace، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان EFHR، إضاءات Ida2at، جمعيّة ميدان Maydan، المكتب الإعلامي المتوسطي للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة MIO-ECSDE، الشبكة الأورومتوسطية – فرنسا، حملة من أجل سوريا The Syria Campaign، واتحاد الجامعات المتوسطيّة UNIMED.

تنسيق: فريق برنامج حوار المتوسط

تحرير وتنقيح: ليزا أرياما

تصميم: أكثم عوض

ترجمة: غلواء السبعلي

تدقيق: د. لينا علم الدين، أحمد عطا الله

صدر الكتاب في شهر شباط/فبراير 2021 باللغة الانكليزية Bridging the Sea: A Review of Mediterranean Civil Society

© — 2021 — جميع الحقوق محفوظة.

الترخيص ممنوح للاتحاد الأوروبي مع مراعاة الشروط.

أعدّ هذا الكتاب بفضل المساهمة الماديّة التي قدّمها الاتحاد الأوروبي. تقع المسؤولية الناشئة عن المضمون على عاتق مؤسسة Particip GmbH وهي لا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

رسالة التحرير
حول المنشور
نبذة عن البحث المسحي
لمحة عامة

6
7
10
14

قضية الديمقراطية

26

28 حوكمة المجتمع المدني في المتوسط: دربُ شاقّةٌ غنيّةٌ بالفرص
34 حملة العقد الاجتماعي
36 نحو مجتمعٍ واعدٍ

المدافعة الإقليمية

38

40 العمل الإقليمي في المتوسط: ميزان ممارسات المدافعة خارج الحدود
47 سيداو: دعوة إلى المساواة من دون تحقّظ
50 بناء مجتمعات مقاومة وسلام بواسطة الحوار الاجتماعي في المتوسط
52 باص الحرية من تنظيم عائلت من أجل الحرية
54 عريضة اتحاد الجامعات المتوسطية UNIMED من أجل جيل Erasmus متوسطي

الالتزام البيئي

56

58 النضال في الحقل البيئي في متوسطٍ ترتفع درجات حرارته: تحقيق التزام إقليمي في زمن الأزمات المناخية
64 درب الاستدامة تمرّ بالتعليم
66 الخطّة التوجيهية الإقليمية حول التنمية المستدامة في وادي الأردن

الموارد والاستدامة

68

70 استدامة الشبكات الإقليمية في الفضاء الأورومتوسطي: التحديات والفرص
78 تجربة «شباب المتوسط» شبكة من الشباب ولأجلهم
80 شبكة من أجل التغيير
82 نحو التشبيك والمدافعة الفعّالين في مصر وأوروبا

مصيّرٌ مشتركٌ

84

86 رؤيتنا المشتركة: دور وآفاق اندماج المتوسط من خلال مواطنيه
91 منصّة تعددية الإعلاميّة اللكترونية: تعزيز ثقافة قبول الاختلاف وتأمين التعددية
93 احتضان المتوسط يعني إنقاذ أوروبا: تجربة نداء ميدان

المراجع

الملحقات

الملحق 1: كلمات مختصرة

الملحق 2: الجداول والرسوم البيانية

الملحق 3: لائحة بمنظمات المجتمع المدني التي شملها الإحصاء وبنطاق عملها الجغرافي

96

101

105

106

واجه برنامج حوار المتوسط للحقوق والمساواة منذ نشأته معضلةً أساسيةً: كيف يُمكن المساهمة بشكل أفضل في دعم منظمات المجتمع المدني في المنطقة بحيث تعمل سويًا وتكتسب قدرةً أفضل على وضع الاستراتيجيات؟ وكيف يُمكن لهذا البرنامج أن يُساعد المنظمات ويرفع قدراتها في سبيل تحقيق هذه الغاية؟ انبثقت هذه الأسئلة عن الملاحظة التي تفيد بأنّ المواضيع والتحديات المتصلة بالحقوق في المنطقة لن تحقق حلولاً فعّالةً إلّا بواسطة التعاون عبر الوطني.

ردًا على هذه الأسئلة، كان البرنامج بحاجةً لأن يستعلم عن المجتمع المدني في المنطقة الذي يتمتع بالقدرة على العمل خارج الحدود ويستفسر عن طريقة عمل هذا المجتمع المدني. وعليه، كان لا بدّ من إجراء بحث.

إنّ المنشور «إقامة جسور بين الضفتين: مراجعة للمجتمع المدني في دول المتوسط»

الكتاب BRIDGING THE SEA: A Review of Mediterranean Civil Society يمثل محصّلة هذا البحث. تولّى إعداد الكتاب برنامج حوار المتوسط وهو يهدف إلى إعطاء «صورة» عن المجتمع المدني الذي يعمل خارج حدود المتوسط بهدف تعزيز دور المنظمات الناشطة إقليميًا في بناء التماسك الإقليمي والصمود الاجتماعي والتنمية المستدامة وثقافة الحقوق من جهة، والتأثير في صناعة السياسات في الجوار الجنوبي والفضاء الأورومتوسطي من جهةٍ أخرى.

قادت البحث مجموعة من الخبراء أجرت أعمالًا مكتبية ومقابلات ومسحًا عامًا ونظرت في أنواع مختلفة من المنظمات وفي قدراتها وخبراتها وسلّطت الضوء على إنجازاتها وتأثيرها. تضمّن البحث إحصاء ما يلي:

- الشبكات والكيانات الأخرى القائمة والتي تتمتع بنطاق عملٍ إقليمي و/أو بهيكلية عبر الإقليم في المساحة الأورومتوسطية وفي الجوار الجنوبي؛
- المبادرات والحملات في الفضاء الأورومتوسطي وفي منطقة الجوار الجنوبي والتي ساهمت في تصوّر المتوسط على أنه مساحة مشتركة؛

لمزيدٍ من المعلومات بشأن البحث يُرجى الإطلاع على الموقع الإلكتروني لبرنامج حوار المتوسط:

www.meddialogue.eu

يُشكّل العمل مع المجتمع المدني جزءًا أساسيًا من علاقة الاتحاد الأوروبي مع دول الجنوب المجاورة. تعتبر منظمات المجتمع المدني شريكًا أساسيًا في المساعدة على بناء سلام مستدام وديمقراطيات أكثر متانةً وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية أفضل. هذا وتضطلع منظمات المجتمع المدني بدورٍ أساسيٍّ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يموّل الاتحاد الأوروبي مجموعةً من المبادرات الرامية إلى تعزيز دور المجتمع المدني ومشاركته وضمان أن تُراعى آراؤه ومشاغله. وعلى الصعيد الثنائي، يعمل الاتحاد الأوروبي على التواصل مع مؤسساتٍ أصغر حجمًا وأحدث عهدًا ضمّنًا تلك العاملة خارج العواصم ويحرص على تطبيق خارطة طريق تقوم على إشراك المجتمع المدني. وعلى الصعيد الإقليمي، يُعتبر منتدى منظمات المجتمع المدني في الجوار الجنوبي مساهمةً أساسيةً في العملية التشاورية القائمة مع المجتمع المدني وهو يرمي من خلال المبادرة إلى تعزيز آليات الحوار بين المجتمع المدني في الجوار الجنوبي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي.

وبالإضافة إلى الدعم الذي قدّمه الاتحاد الأوروبي من خلال عددٍ من البرامج الخاصة بالمجتمع المدني، فهو لا يتوانى عن تقديم الدعم المادي لمنظمات المجتمع المدني من خلال نشاطات ثنائية وإقليمية في مجالات حكم القانون وحقوق الإنسان والبيئة والمساواة بين الجنسين والإعلام والشباب والثقافة. ويُعتبر برنامج الاتحاد الأوروبي المواضيعي لمنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية مصدرًا جديدًا للدعم المالي الذي يُقدّمه الاتحاد الأوروبي للمجتمع المدني في الجوار الجنوبي.

يُعتبر كلّ من برنامج «حوار المتوسط للحقوق والمساواة» المموّل من الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى مشروع مجالات، مكوّنًا مهمًا للدعم الإقليمي الذي يُقدّمه الاتحاد الأوروبي للمجتمع المدني. ترمي المساعدة الفنية المتاحة ضمن إطار برنامج حوار المتوسط إلى تعزيز قدرة المجتمع المدني على تدعيم مبادرات الإصلاح لتحقيق الديمقراطية في المنطقة والتأثير فيها ورصدها. يشجّع البرنامج المجتمع المدني على الخروج بحلول لمعالجة التحديات في المنطقة. يتمثّل الهدف الأساسي بتحقيق معرفة وفهم أفضل لشبكات المجتمع المدني وغيرها من الكيانات ناهيك عن الجمعيات ومبادرات المواطنين أو المنظمات غير الحكومية الأوسع نطاقًا القائمة في المنطقة الأورو متوسطية وعلى وجه التحديد في دول الجوار الجنوبي.

يسعى منشور «إقامة جسور بين الضفتين» إلى ردم الهوة المعرفية ولو بصورة جزئية وتزويد برنامج حوار المتوسط والجهات الفاعلة في الممارسة في المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي بذاته بمجموعةٍ من البيانات الإحصائية والتحليل والممارسات الجيدة التي من شأنها أن توجّه الاتحاد الأوروبي في التزامه وتعاون مع المجتمع المدني.

وإنني أشجّع الفاعلين في المجتمع المدني في المتوسط على الاستفادة من هذا المنشور استفادةً قصوى لكونه يتميز بقدرته على توفير نظرة إلى الشبكات والمنصات وغيرها من الكيانات والتي تعمل عبر الحدود في منطقة المتوسط الجغرافية بما في ذلك في الشبكات الأورومتوسطية ومنصات أو منظمات العمل بين دول الجنوب والتي تربط بين الجهات الفاعلة في الممارسة أو الناشطة من على ضفتي المتوسط.



هنريكي تروتيما

المدير المكلف للجوار الجنوبي

المفوضيّة الأوروبية لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع (DG NEAR)



بناءً على بيانات البحث ونتائجه، يستعرض المنشور ما يلي:

أ. البيانات الإحصائية حول حاجات الشبكات الإقليمية في المتوسط ونشاطاتها وتوجهاتها ضمنًا أنواع الشبكات ونطاقها الجغرافي والمحور الذي تركّز عليه.

يستعرض البحث أبرز الخلاصات والاستنتاجات على شكل جداول ورسوم بيانية تشمل مجالات عدّة من بينها:

- مجالات عمل الشبكات ونطاقها الجغرافي
- الإنجازات على مستوى المدافعة ووضع السياسات
- رؤيا الشبكات حيال الفضاء المتوسطي
- تجربة الشبكات وسياسات التمويل
- حاجات الشبكات ودعم الحوار المتوسطي

ب. تقييم التبعات الاجتماعية والسياسية والثقافية لعمل الشبكات الإقليمية بواسطة المساهمات المواضيعية

يتخذ التقييم شكل مساهمات سردية تفصّل نتائج البحث المسحي. تولّى إعداد هذه المساهمات سبعة علماء اجتماعيين أو جهات ممارسة في منظمات المجتمع المدني. تضمّ هذه المساهمات تقييم البيانات التي جرى تجميعها ناهيك عن الاعتبارات العامة والتفسيرات القائمة للاتجاهات التي جرى العمل بها. تمّ اختيار محور المساهمات على خلفيّة أسئلة طرحها المجيبون على المسح ناهيك عن أبرز المواضيع التي انبثقت عن البحث:

1. استعراض الدروس المستخلصة من المسح

تصف هذه الجزئية فحوى المسح بشأن الشبكات المتوسطية وعملها وتركيزها. وهي تركّز على التحديات والفرص التي تسمح بتطوير منظمات المجتمع المدني العابرة للحدود في المنطقة.

2. المهمة العامة لمنظمات المجتمع المدني والديمقراطية الداخلية في مقابل قضية الديمقراطية

تقيم هذه الجزئية توازنًا لدور منظمات المجتمع المدني في تدعيم الممارسات الديمقراطية. وهي تقيم على وجه الخصوص كيفية ترسيخ منظمات المجتمع المدني لقيم الديمقراطية والتركيز على ديناميات وفرص بناء التحالفات.

3. مواطن نجاح وفشل المدافعة الإقليمية في المتوسط

تقدّم هذه الجزئية تقييمًا شاملًا لممارسات المدافعة خارج حدود المنطقة. وهي تحاول تحديد أبرز التحديات التي تعترض أيّ حملة ناجحة ناهيك عن الحلول المحتملة لتطوير المدافعة على المستوى الإقليمي.

4. الالتزام البيئي خارج حدود المتوسط

تنظر هذه الجزئية في وجود مقارنة إقليمية انبثقت عن نشاط المجتمع المدني في الدفاع عن البيئة. وهي تبحث في أبرز التحديات وفي مدى اعتبارها جزءًا من عمل منظمات المجتمع المدني في المتوسط وتتيح أمثلة عن العمل البيئي عبر الحدود الوطنية.

5. تحقيق الاستدامة في عمل المجتمع المدني

تبحث هذه الجزئية في التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني لتحقيق الاستدامة في عملها. ومن التحديات: الموارد، وسياسة التمويل، والاستقلالية والاستدامة التنظيمية وسواها. تُشكّل قدرة هذه الشبكات على التغلّب على العقبات الموضوع الأساسية قيد البحث.

6. رؤيتنا المشتركة

تُشكّل هذه الجزئية مادةً للتفكير بشأن تحديات بناء رؤيا مشتركة لبناء منطقة متوسط حرة وعادلة وموحدة وهي تركّز على الأدوار والاتفاق المستقبلية التي تسمح باندماج منطقة المتوسط من خلال نضال الناشطين في المواطنة.

ج. إضاءة على «الممارسات الجيدة» لبعض منظمات المجتمع المدني

تضمّن البحث 53 مبادرة/ نشاط وهي مواد يُمكن اعتبارها «ممارسات جيدة تتحدّى السرديات الانقسامية وتُعيد إطلاق فكرة بناء فضاء مشترك ومتكامل بين الأمم والمجتمعات المحلية في منطقة المتوسط». بالاستناد إلى تقييم نتائج الإحصاء، وقع الاختيار على 13 دراسة نظرًا لمساهمتها الإيجابية في تلبية التحديات المتصلة بقضايا وردت في الجزء التحليلي: المدافعة الإقليمية، منظمات المجتمع المدني والديمقراطية، استدامة عمل المجتمع المدني، الالتزام البيئي، ورؤيا متوسطة مشتركة.

بمناول من يوضع هذا المنشور؟

يُمكن أن يعود منشور «إقامة جسور بين الضفتين: مراجعة للمجتمع المدني في دول المتوسط»

BRIDGING THE SEA: A Review of Mediterranean Civil Society بالمنفعة على طيفٍ من الجهات الفاعلة وذلك لغاياتٍ عديدة:

- من جلسات تدريب منظمات المجتمع المدني حول تطوير أفكار جديدة بشأن طريقة التعامل مع ظرفٍ أو معالجة مشكلة إلى عمليّات التواصل والمدافعة التي ترمي إلى حشد الطاقات المدنية المشتركة خارج الحدود؛

- من البحوث الأكاديمية في مجال المجتمع المدني إلى مبادرات الحوار السياسي الذي يضمّ صانعي السياسات والفعاليّات المجتمعية الرامية إلى تحقيق التغيير المجتمعي والإصلاح.

في حين لا يدعي هذا المنشور الشمولية لجهة التعريف بماهيّة المجتمع المدني وما سيؤول إليه، إلّا أنّه يسعى إلى إقامة مساحة فكر وعمل بالنيابة عن كلّ الذين يرغبون في بناء مجتمع مدني أكثر متانة في المنطقة والعمل باتجاه إقامة ثقافة مشتركة من الحقوق والمساواة وهذا شرط أساسي لبناء السلام والاستقرار والاحترام والانسجام مستقبلاً.



أجري البحث المسحي بين شهري كانون الأوّل/ديسمبر 2019 وأيار/ مايو 2020 وهو يوفّر مصدرًا فريدًا من نوعه للمعلومات المتصلة بشبكات المجتمع المدني والمنصّات وغيرها من الكيانات التي تتمتع بصفة عابرة للحدود أو بنطاق عمل يتيح لها العمل في الفضاء المتوسطي. لم يقتصر الهدف على تحديد أبرز خصائص الشبكات ودراساتها بل تعدّها إلى التحقق من اهتمامها بالمشاركة في نشاطات برنامج حوار المتوسط وتلقي الدعم لنشاطات المدافعة التي تقوم بها. تُبنى مبادرة حوار المتوسط على فكرة أنّ التعامل مع المشاكل المعقدة أمر لا يصحّ إلّا من خلال التشبيك مع الفعاليّات من شتّى الدول وأنّ المجتمع المدني يستطيع المساهمة بشكلٍ أساسي في حال كان يتمتع بالقدرة على اختبار منهجيات التدخل والحلول المشتركة التي تتجاوز الحدود الوطنيّة.

يصحّ ذلك في حقبة شهدت تراجعًا كبيرًا وغير مسبوق في المساحة المخصصة للمجتمع المدني (Youngs et al., 2017; Tanzarella, 2017). فلقد قامت الحكومات الراغبة في قمع المجتمع المدني وبذريعة الأمن القومي والقيم التقليديّة والمعتقدات الدينيّة أو الأسباب الاجتماعيّة والاقتصاديّة، بسنّ قوانين تعسفيّة وضيقّت مجال الوصول إلى التمويل وفرضت تدابير لمكافحة الإرهاب والتظاهرات لاستهداف مجموعات حقوق الإنسان وفرضت حظرًا على السفر وقامت بتجميد الأصول وبملاحقات قانونيّة (Brechenmacher, 2017). فالمجتمع المدني انطلاقًا من صلته بفعاليّات خارج الحدود الوطنيّة، قادراً على إيجاد سبل للتغلّب على مساحةٍ وطنيّةٍ متنامية التقلّص واسترجاع الاستقلاليّة والتعبير عن صوته والاضطلاع بدورٍ مركزي.

تحديد معايير المسح

كيف يتمّ تحديد شبكات منظمات المجتمع المدني التي تعمل على المستوى العابر للحدود؟

من الصعوبة بمكان التعريف بمصطلح «الشبكة» فهو مصطلحٌ فضفاضٌ غالبًا ما يُستخدم لوصف مجموعة من التجمعات النظاميّة وغير النظاميّة. وفي سياق هذا البحث، تمّ الاصطلاح على استخدام مصطلح «شبكة» لوصف جميع الكيانات قيد الإحصاء مع أنّ مصطلح «منظمة» العام كان مستساغًا بدرجةٍ أكبر لدواعٍ متصلةٍ بالأسلوب.

أمّا في ما يتعلّق بالتعريف بمنظمة المجتمع المدني، فكانت نقطة الانطلاق البناء على التعريف الذي ورد في البيان المعنون «جذور الديمقراطية والتنمية المستدامة: التزام أوروبا حيال المجتمع المدني في العلاقات الخارجيّة» The roots of democracy and sustainable development: Europe's engagement with Civil Society in external relations (المفوضيّة الأوروبيّة، 2012):

وتتضمن منظمات المجتمع المدني كلًّا من الهيكلية غير الحكوميّة، والمؤسسات التي لا تبغي الربح وغير الحزبيّة وغير العنيفة والتي ينظّم المواطنون من خلالها صفوفهم تحقيقًا للأهداف والمثاليّات المشتركة سياسيّةً كانت أم ثقافيّةً أو اجتماعيّةً أو اقتصاديّةً. تعمل هذه المنظمات على المستويات الوطنيّة والإقليميّة والدوليّة وهي تتضمّن المنظمات الحضريّة والريفيّة والنظاميّة وغير النظاميّة.

ومع أنّ هذا التعريف يتميّز بكونه يرصد منظمات المجتمع المدني على أنّها القطاع الثالث في المجتمع (وهي هيكلية غير حكوميّة ولا تبغي الربح) إلّا أنّ تعدد أنواع المنظمات التي تعتبر بمثابة منظمات مجتمع مدني لا يزال مسببًا للمغالطات. وعليه، أخذ هذا البحث بعين الاعتبار أبرز خصائص منظمات المجتمع المدني والتي رشحت من المداولات التي أجريت في إطار إحصاء منظمات المجتمع المدني والتي أجريت في إطار مشاريع ممولة من الاتحاد الأوروبي. وفي سبيل الحصول على تعريفٍ فعّال لتجميع البيانات، اعتبرت منظمات المجتمع المدني على أنّها شتّى أشكال التجمعات أو التكتلات (النظاميّة أو غير النظاميّة) التي لا تبغي الربح والتي استحدثها المواطنون في سبيل دعم قضيّةٍ أو معالجة مشكلة تتسم باستقلاليّة الأعضاء وطوعيّة مشاركتهم ومجانيتها وتحررهم ومساحة العمل المخصصة لهم خارج نطاق المؤسسات السياسيّة.

ولكي تُدرج المنظمات في الإحصاء، عليها أن تكون تجمّعًا من منظمات المجتمع المدني التي تصبّ جهودها على قطاع ومساحةٍ أو حملةٍ جغرافيّة. أضف إلى ذلك أنّ الإحصاء ركّز على تلك الشبكات التي تعترف بالحاجة إلى التعامل مع قضايا معقدة تعني مجموعةً من فعاليّات منظمات المجتمع المدني التي تتجاوز المستوى الوطني. وعليه، تضمّن العمليّة شبكاتٍ ضمت فعاليّات مختلفة من منظمات المجتمع المدني عبر الحدود الوطنيّة (وهي تضمّ دولتين على الأقل) و/أو العمل على الصعيد الإقليمي (الفضاء الأورومتوسطي، الجوار الجنوبي، المشرق والمغرب). وفي بعض الحالات، ضمّ الإحصاء منظمات مجتمع مدني فرديّة لكونها: (أ) تعمل في مناطق النزاعات التي تعتبر ذات صلة لفهم الديناميّا المعقدة للمتوسّط أو (ب) تعمل على الصعيد الوطني ولكنها تفيد بأنّها تتمتع بقيمةٍ مضافةٍ مهمّةٍ لجهة قدرتها على العمل على الصعيد الإقليمي أو عبر الوطني.

عمل البحث، في سبيل إشراك أكثر الشبكات الواعدة في نشاطات الحوار المتوسطي، على رصد تلك الشبكات التي كانت ذات صلة بأهداف البرنامج على مستوياتٍ ثلاثة متداخلة:

1. مجالات العمل: يتماشى المحور السياسي مع محاور البرنامج المواضيعيّة - لجهة التعامل مع حالات انعدام المساواة الاقتصاديّة والاجتماعيّة؛ تدعيم الفضاء الديمقراطي وحقوق المواطنة، التعامل مع التحديات البيئيّة؛ التأثير في المؤسسات بهدف خدمة المواطنين بشكلٍ أفضل؛ تطوير الفكر النقدي والحيلولة دون وقوع الشباب في الفكر الراديكالي.
2. المجموعات المستهدفة: تتضمن نشاطاتها ومبادراتها مجموعةً أو أكثر من المجموعات المستهدفة التالية: النساء، ومنظمات المجتمع المدني، والناشطون، والسياسيون، والنقابات، والجمعيات المهنيّة، والباحثون، والفعاليّات الاقتصاديّة و/أو المؤسسات الدينيّة.
3. أدوات العمل: تعتبر أدوات العمل الأبرز الموضوعية في خدمة الشبكات ذات صلة بتعزيز المشاركة الإيجابية والتعاون المستقبلي في أحد المجالات التالية - المدافعة، وحملات التوعية، ووضع السياسات، وبناء القدرات والتشبيك ووضع الإستراتيجيات والتخطيط والبحوث واستخدام الأدوات المبتكرة (مثلًا الفنون التمثيليّة، المواد السمعيّة البصريّة ولعب الأدوار).



محطات البحث والأدوات المستخدمة

اتبع البحث سلسلة من الخطوات التي يُمكن تفصيلها على النحو التالي:

1. تحليل الأدبيات ذات الصلة: تجميع المعلومات الواردة في المستندات ذات الصلة والمتصلة بقطاع منظمات المجتمع المدني بصورة عامة والفضاء الأورومتوسطي بصورة خاصة وتحليلها.
2. تحليل المراجع الإلكترونية: تحليل المواد الإلكترونية المتوفرة والمتصلة بشبكات منظمات المجتمع المدني وذلك بهدف فهم طبيعة الشبكات القائمة وهيكلتها.
3. التواصل مع أبرز المجيبين: الاتصال بالأشخاص الملمين بالقطاع والذين ساعدوا على تحديد شبكات منظمات المجتمع المدني المعنيّة بأهداف برنامج حوار المتوسط. وفي بعض الحالات، تمّ التشاور مع منظمات المجتمع المدني بهدف رصد سائر الشبكات عبر الوطنية التي تتمتع برؤيا متوسطة والتي انضمت إلى الإحصاء.
4. إعداد قاعدة بيانات بالمنظمات: شكّل إعداد لائحة بالمنظمات التي يتعيّن إشراكها في عملية الإحصاء مفصلاً أساسياً بالنظر إلى ضرورة اختيار الشبكات التي ستشارك في نهاية الأمر في استبيان معقّق لتحليل المجالات الكميّة والنوعيّة. تمّ إحصاء حوالي 3200 منظمة بهدف وضع لائحة مؤلفة من 150 شبكة خاضعة للمسح.
5. وضع استبيان معقّق: إدارة استبيان شبه موجّه من أجل تجميع معلومات معقّمة ورصد السمات والاتجاهات العامة. أعد هذا الاستبيان بصورة إلكترونيّة بين 10 شباط/فبراير و30 نيسان/أبريل 2020 باللغات العربيّة والإنكليزيّة والفرنسيّة وذلك من أجل إعطاء المجيبين فرصة التعبير عن أنفسهم وباللغة التي يفضّلون. حرص الباحثون وفريق برنامج حوار المتوسط على توفير المتابعة والمساعدة لتيسير عملية ملء الاستبيان. أجابت 98 منظمة على الاستبيان وقدمت نتائج كميّة ونوعيّة.
6. تحليل البيانات: تحليل المعلومات التي جرى تجميعها بواسطة الاستبيان بصورة كميّة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS ونوعية عن طريق إجراء تحليل لمضمون الإجابات المفتوحة التي قدّمها الشبكات التي أجريت معها المقابلة.

منظمات المجتمع المدني في سياق رؤيا متوسطة

جدير التنويه بأنّ البحث استعان بمجيبين أساسيين ملّمين بالمجتمع المدني الأورومتوسطي وذلك التماساً للمعلومات حول أحد المواضيع الأساسيّة التي شملها الحوار المتوسطي: ما هي شبكات منظمات المجتمع المدني التي تعمل على فكرة «التعاون مع الغير في سبيل تحقيق هدف مشترك»، والتي رُوّجت لرؤيا المتوسط كفضاءٍ مشتركٍ ورفضت سردية الفصل بين صفتي المتوسط؟ كان التمرين مفيداً للغاية بهدف الذهاب أبعد من المعلومات المتوفرة إلكترونياً وفي الأدبيات ذات الصلة ومن أجل اكتشاف حقيقة الشبكات ومقارنة المعلومات لتحديد شبكات منظمات المجتمع المدني التي تستحق تحليلاً معقّماً.

الصعوبات والتحديات

بالنظر إلى محدودية جمهور البحث، كان من الصعوبة بمكان تحديد عدد وخصائص شبكات منظمات المجتمع المدني العاملة في المتوسط. ولكنّ تحليل المعلومات المتوفرة إلكترونياً والاتصال بأبرز المجيبين برهن أنّ البعد العابر للحدود لأيّ شبكة لا يكون دوماً واضحاً. فبعض المنظمات القائمة في بلدٍ واحدٍ قادرة على

العمل عبر الحدود الوطنيّة مع منظمات أخرى على الرغم من وجود مقرّها أو هيئاتها التمثيليّة في دولٍ أخرى ولكنّ هذه المنظمات لا تفسّر طريقة عملها خارج الحدود الوطنيّة.

وفي بعض الحالات، كان ينظر لمشاركة المنظمات الإسرائيليّة بمثابة «موقفٍ سياسيٍّ» لصالح إسرائيل مما حدا ببعض المنظمات إلى الاعتراض على المشاركة في البحث. وفي بعض الحالات، وافقت المنظمات على إرسال استبيانات ولكنها رفضت المشاركة في نشاطات أو تنظيم نشاطاتٍ مشتركة مع منظمات إسرائيليّة. وعلى الرغم من كون برنامج حوار المتوسط هو مبادرة ممّولة من الاتحاد الأوروبي مما يقتضي واجب الشمولية، إلّا أنّ وجود منظمات إسرائيليّة شكّل عائقاً أمام مشاركة منظمات من دول جنوب المتوسط. لا زال شبح النزاع الإسرائيلي الفلسطيني يخيم على العلاقات الأورومتوسطيّة، وعليه، لن يكون الاطلاع بدورٍ محايدٍ أمراً سهلاً في المستقبل.

بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني، أدّت تطوّرات العقود المنصرمة إلى تقليص المساحة التي تعمل فيها المنظمات من دون ان تتعرّض الأخيرة إلى أي ضغوطات أو قيودٍ من جانب الحكومات أو سائر المجموعات. ولّد هذا الوضع نوعاً من الاختلاف وتردداً أكبر حيال مشاركة المعلومات بشأن عمل المجتمع المدني خوفاً من تسرّب المعلومات أو وقوعها بيد الذين قد يستخدمونها لدواعٍ قمعيّة. ولهذه الغاية، كان لا بدّ من بناء أواصر الثقة والتعاون مع أبرز المجيبين المعنيين بعملية الإحصاء مع الحرص على عدم ذكر اسمهم لطمانتهم وتشجيعهم على التعبير عن وجهة نظرهم بحريّة مطلقاً وحماية عملهم.

اتضح أنّ عملية إحصاء شبكات منظمات المجتمع المدني غير النظاميّة هي عملية بغاية الصعوبة. ومع أنّ وسائل التواصل الاجتماعي، تمثّل خير مصدر للمعلومات حول الفعاليات غير النظاميّة، إلّا أنّه من الصعوبة بمكان تحديد شبكات منظمات المجتمع المدني التي تعمل بصورة غير نظاميّة. وعليه، تمحور البحث حول إحصاء الشبكات النظاميّة على أن يتم التعامل مع الشبكات غير النظاميّة في مرحلة لاحقة حين تكون الشبكات قيد الإحصاء معنيّة بنشاطات حوار المتوسط ويطلب إليها تقديم المساعدة لرصد الشبكات غير النظاميّة.

لم تهدف عملية إحصاء جميع شبكات منظمات المجتمع المدني الفاعلة في الفضاء المتوسطي لأن تكون شاملة. بل اعتبرت أداةً عمليّة لبرنامج حوار المتوسط الرامي إلى إشراك شبكات منظمات المجتمع المدني التي تتفق معها من حيث الأهداف والمجالات المواضيعيّة. تمثّل قاعدة البيانات التي تتضمن معلومات حول قرابة 150 منظمة مشمولة بالإحصاء نقطة انطلاق للتوسّع أكثر مع مرور الوقت وشمول شبكات جديدة. وفي الحالات المثاليّة، عند انتهاء برنامج حوار المتوسط، يُمكن إحالة قاعدة البيانات إلى الاتحاد الأوروبي بحيث تصبح جزءاً من معلوماته وقاعدة بياناته الخاصّة بالمجتمع المدني وبالتالي يتم استخدامها في المبادرات المستقبلية.



الخلفية السياسيّة

ازدهر عمل منظمات المجتمع المدني في جنوب المتوسط في مطلع العام 2000 وبلغت ذروتها في المعترك السياسي الاجتماعي مطلع العام 2010 بعدما اضطلع بدور أساسي في الثورات التي دوى صداها عبر المنطقة. وفيما بلغت التظاهرات الاجتماعيّة ذروتها عام 2011، قامت منظمات المجتمع المدني بتعبئة الحشود وساعدت على التعبير عن مطالبها والمدافعة عنها وبالنيابة عنها وقدمت الخبراء والسياسيين والمنظمين.

وبعد بضع سنوات، وفي نهاية العقد نفسه، وعلى الرغم من اندلاع موجة جديدة من التظاهرات عام 2019، ظهر صدعٌ تكتوني كبير وانقلب في وجه موجاتٍ متعاقبة تمثّلت بضرباتٍ من القمع وحروبٍ أهليّة مدوّلة. فبدلاً من الكرامة والحرية التي طالب بها المتظاهرون، وقعت المدن العربيّة في أحلك الظروف أسيرة نزاعاتٍ داخليّة أو عودة إلى خاثة الصفر وتعرّضت في أفضل الظروف لقمع وحكم طاغوت أجهزة الأمن. وباتت السيطرة بيد سلطات بوليسية نيوليبراليّة في دول مثل مصر والبحرين والجزائر والمغرب في حين وقعت شبكات من النخبة تربطها مصالح اجتماعيّة اقتصاديّة وهي مرتبهة للدعم الخارجي في حروبٍ أهليّة في سوريا وليبيا واليمن. لبنان انفجر داخلياً في حين يعيش كلٌّ من العراق والسودان وتونس مرحلة انتقاليّة متقلّبة.

في خلال السنوات التي تلت الموجة الأولى من التظاهرات الاجتماعيّة، «سعت الأنظمة الحاكمة إلى قمع منظمات المجتمع المدني والحيلولة دون عملها على تطبيق برامجها ومتابعة عملها من خلال سنّ قوانين اعتباطيّة ومنع الوصول إلى مصادر التمويل وفرض تدابير مكافحة للإرهاب وللتظاهر من أجل استهداف مجموعات حقوق الإنسان التي فرضت عليها قيود منع سفر وتجميد للأصول وملاحقة قانونيّة» (Carlini & Hegggi، 2020، ص.1).

كما جاء أعلاه، جاءت ضربة الأنظمة في تقييد الفضاء المدني لمعظم منظمات المجتمع المدني قاسيةً وبديهيّةً من خلال الملاحقة القانونيّة وخارج الإطار القانوني بما في ذلك السجن. كانت عمليّات القمع قاسيةً بالنسبة إلى الحركات السياسيّة ومنها حركة 6 نيسان/أبريل في مصر أو لجان التنسيق في سوريا. وعمد العديد من منظمات المجتمع المدني إلى الهجرة أو إغلاق أبوابه أو التلطيّف من خطابه ووجوهه العلنية في حين قرر آخرون العمل عن كثب مع الحكومة أو الابتعاد عن أي شأنٍ سياسي (مثلًا منظمات المجتمع المدني العاملة بشكلٍ أساسي في مجال المساعدات والخدمات في دول مثل مصر وسوريا).

تمرين الإحصاء

يشكل تمرين الإحصاء دورًا أساسيًا في المسح البحثي الإجمالي، لكونه يسعى إلى دراسة فعاليّات المجتمع المدني وتسلط الضوء على ممارستها في الضفّة الجنوبيّة من المتوسط، في مرحلة حسّاسةٍ محوريّةٍ من تطوّرها، وفي ظلّ تقييم ما إذا كانت النشاطات عابرة للحدود وعبر المتوسط تستطيع مساعدتها على العمل بصورةٍ أكثر فاعليّةً وذلك لتحقيق أهداف مشتركة والقيام بمشاريع مدافعة مشتركة والعمل على معالجة التحدّيات الإقليميّة.

بدأت هذه العمليّة كجزءٍ من برنامج الحوار المتوسطي للحقوق والمساواة والذي يرمي إلى جمع منظمات المجتمع المدني من جميع الدول ذات الصلة حول طاولة الحوار للبحث في حلولٍ لمشاكلٍ مشتركة في

” المعرفة تكمن في انسجام الغرض مع الفكر “

ابن رشد، فيلسوف وعالم 1126-1198

الالتزام خارج الحدود:
التحديات والفرص

خالد منصور

بعدما أمضى 30 عامًا في العمل في مجال حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية وحفظ السلام والصحافة، عمل مع الأمم المتحدة في مجالات النزاعات وما بعد النزاعات والفترات الانتقاليّة في العراق ولبنان والسودان. تولّى قيادة منظمة مصريّة متميزة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وهي المبادرة المصريّة للحقوق الشخصيّة بين عامي 2013 و2014. منذ العام 2015، عمل ككاتب مستقلّ ومستشار واستاذ مساعد وكاتب مدوّنات على الموقع khaledmansour.org.

نبذة



يُلخّص هذا الفصل نتائج عمليّة إحصاء شبكات ومنصّات وكيانات منظمات المجتمع المدني في جنوب المتوسط وفي الفضاء الأورومتوسطي الذي قاده برنامج حوار المتوسط. تسمح هذه الخلاصات بوضع خلاصات واستنتاجات عامة يتمّ عرضها بشأن قيمة المسح ومعناه وطريقة استخدامه والبناء عليه من أجل القيام بحوثٍ كميّة ونوعيّةٍ مستقبليّةٍ حول المنظمات والشبكات العاملة عبر الحدود في المنطقة والتي تسعى إلى المدافعة عن الحقوق والمساواة داخل دول المنشأ والمنطقة بصورةٍ عامة.



المنطقة¹. يرمي حوار المتوسط إلى أن تضطلع المنظمات غير الحكومية بدور في بناء «التنمية المستدامة والتماسك الإقليمي والقدرة على المقاومة ناهيك عن التأثير في عملية وضع السياسات في الجوار الجنوبي وفي الفضاء الأورومتوسطي»².

يعطي التمرين صورةً عن المساحة الحيّة للمجتمع المدني بعد الربيع العربي على الرغم من «تدابير الثأر» المؤتفة التي قامت بها أنظمة قمعية أعيد تنصيبها وهي تضيق الفضاء المدني في العديد من الدول. ولكن يبدو أنّ عدد ونطاق عمل منظمات المجتمع المدني إلى تنام على الرغم من التضييق: بصرف النظر عن الحروب التي انهالت على دول عديدة والمرحلة الانتقالية الصعبة التي عاشها العديد من الناشطين والذين اضطروا للتعامل مع قضايا اقتصادية واجتماعية معقدة في دول مثل تونس.

في السنوات الكثيرة التي سبقت العام 2011، جاهدت منظمات المجتمع المدني المتوسطية الجنوبية والشرقية في سبيل إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهي اضطلعت بدور المدافع والممثل والناشط والعضو في منظمات عبر الوطنية تنقل الضغوط من العواصم الغربية إلى عواصمها. اختلفت الأدوار باختلاف الدول في المنطقة. لم تسع عملية الإحصاء بالضرورة إلى شمول منظمات مجتمع مدني تعدّ الأكثر تأثيرًا من الناحية السياسية والأكثر حضورًا في المشهد أواخر العام 2000 مثل جمعيات غير نظامية على غرار نوادي كرة القدم أو الألتراس وحركة 6 نيسان/أبريل في مصر، وشبكات تظاهرة الريف في المغرب ولجان التنسيق في سوريا. ولكن هذه الشبكات الواسعة وغير النظامية والمتراخية عملت بدورها مع منظمات مجتمع مدني أصغر حجمًا و/أو أكثر نظامية تركز بالدرجة الأكبر على المدافعة والمناصرة والبحث عوضًا عن التعبئة والمواجهة. فلقد ركّز تمرين الإحصاء على هذه المجموعات الأخيرة.

المنهجية

يجب أن يكون لدى أي مسح إطار عمل أولي يُحدد النطاق الذي يرغب في أن يشملته بالإحصاء. بدأ هذا المسح مع تعريف الاتحاد الأوروبي الأشمل لكيانات المجتمع المدني التي يُمكن شمولها في الإحصاء³.

انطلاقًا من هذه المقاربة ومن المقابلات مع مجبيين أساسيين⁴، خلص البحث المكتبي وعمل أبرز الفعاليات إلى وضع لائحة شاملة بـ3200 منظمة. تمّ بعد ذلك ترشيح اللائحة انطلاقًا من معايير عديدة للتوصل إلى سجل مقتضب يضم 146 منظمة. تمثّل المعيار الأساسي بقيام منظمة أو شبكة بترسيخ الجهود في قضايا متصلة بالنوعية وحقوق الإنسان وبعتماد «نطاق عمل إقليمي و/أو هيكلية عبر الوطنية» (Carlini&Heggi، 2020، ص.1). كانت المقاربة الإقليمية واسعةً لكونها ضمت «الفضاء الأورومتوسطي والجوار الجنوبي ومناطق المشرق والمغرب (Carlini&Heggi، 2020، ص.3) وبعض المنظمات السورية التي تعمل على معالجة القضايا الوطنية ولكنها تعمل من مواقع متعددة خارج منطقة الحروب. وعليه، كان يجب أن تكون المنظمات المعنية مشمولةً بالمواضيع عبر الوطنية لا سيما تلك التي تعني ضقتي المتوسط.

1 وهذا يتضمن عملية التشاور العام الإقليمية التي تضمّ منظمات المجتمع المدني والمبادرات الإقليمية والكيانات وغيرها من الفعاليات في المنطقة وذلك بهدف بناء رؤيا حول منطقة المتوسط باعتبارها مساحة مشتركة (مراجعة الملاحظة 6).

2 مراجعة الموقع: www.meddialogue.eu

3 تتضمن منظمات المجتمع المدني «جميع الهيكلية غير الحكومية والتي لا تبغي الربح وغير الحزبية وغير العنيفة والتي يقوم من خلالها الأشخاص بتنظيم صفوفهم من أجل تحقيق أهداف ومثّل مشتركة سياسية كانت أم ثقافية أو اجتماعية أم اقتصادية. وحيث تعمل هذه المنظمات من المستوى المحلي إلى الوطني فالإقليمي والدولي فهي تضمّ المنظمات الحضريّة والريفية، النظامية وغير النظامية» (المفوضية الأوروبية، 2012، ص.3).

4 تعتبر المقابلات مع مجبيين مقابلات نوعية عميقة مع أشخاص يعرفون ما يجري في المجتمع المحلي.

تمحورت الدراسة حول منظمات لديها مواقع سياسية محددة تروّج لها عن طريق المدافعة السياسية بشأن قضايا مثل «مواجهة حالات انعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية والحيلولة دون راديكالية الشباب و... معالجة التحديات البيئية ... وتعزيز الفضاء الديمقراطي وحقوق المواطنة» (Carlini&Heggi، 2020، ص.3). ومن المعايير الأساسية معايير العمل «الجيد» وهو ما شملته المقابلات مع مجبيين أساسيين من أجل مراعاة نوعية عمل المنظمة.

قام الباحثون، وبالنسبة إلى كلّ منظمة غير حكومية على اللائحة الطويلة، بتجميع معلومات مثل مقرّ العمل، وأرقام الاتصال، والمكانة القانونية، والنشاطات الأساسية، ونطاق العمل الجغرافي، والجمهور المستهدف والإستراتيجيات. أجابت على الاستبيان 98 منظمة غير حكومية من أصل 146. شكّلت إجاباتها قاعدة التقرير الذي نقوم بتحليله في هذا الفصل.

نتيجة جائحة كورونا وما فرضته من قيود على السفر، أرغم الباحثون على إلغاء الزيارات الميدانية مما حرم البحث معلومات غنيّة كان يُمكن ان تفرزها الأسئلة المفتوحة والاجتماعات وجهًا لوجه مع المجبيين (Carlini&Heggi، 2020، ص.14).

الخلاصات الأساسية

جاء معظم الإجابات باللغة الإنكليزية (42) تليها اللغة الفرنسية 29. وهذه الخيارات أساسية بما أنّ نسبة أقل من النصف أجابت باللغة العربية في حين تعمل النسبة الأكبر في دول ناطقة باللغة العربية.

عدد الاستبيانات	اللغة
27	العربية
42	الإنكليزية
29	الفرنسية
98	المجموع

الجدول 1: الاستبيانات التي جرى تجميعها

يُمكن أن تُشكّل هذه المحصلة مؤشراً على الخلفية التربوية والثقافية لكبار الموظفين في هذه المنظمات الذين يتحدرون في غالب الأحيان من الطبقة الوسطى العليا أو من مستويات اقتصادية عليا. يطرح هذا الأمر مواضيع متصلة بالتمثيل وثغرات في المعطيات العالمية لا بل نقص محتمل في التواصل مع المكونات الفعلية⁵.

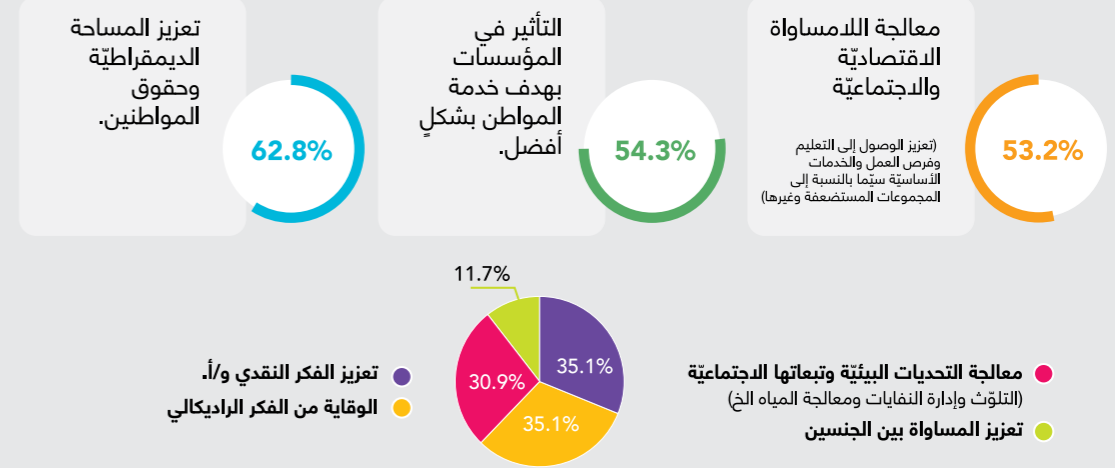
عوضًا عن رصد السياسات أو الدوافع القومية الضيقة، تقود هذه المنظمات قناعة واثقة في الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاقتصادية. ويصحّ ذلك انطلاقًا من واقع أنّ نسبة 63% تقريبًا من المجبيين

5 تكثر الأدبيات بشأن معضلات الشرعية وتمثيل المنظمات غير الحكومية وجمعيات المجتمع المدني التي تخلو من الأعضاء. للإطلاع على دراسة ميدانية أجريت مؤخرًا مراجعة عمرو عادلي (2018). الحركة الحقوقية والسياسة التنازعية في مصر (2004-2014). مبادرة الإصلاح العربي. متوفرة على الموقع: <https://www.arab-reform.net/> /2014-publication/the-human-rights-movement-and-contentious-politics-in-egypt



تعمل على إرساء الديمقراطية والحقوق بصورة عامة في حين أنّ نسبة أكثر من 53% تشمل حالات انعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية على اعتبارها جزء من اختصاصها (Carlini & Heggi، 2020، ص. 9-10).

ما هي المواضيع الأساسية التي تعمل عليها منظمات المجتمع المدني؟

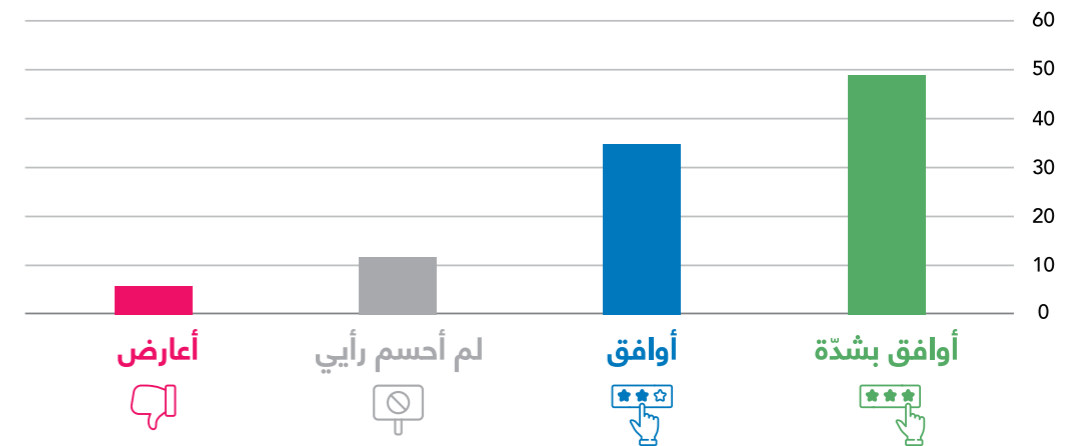


الرسم البياني 1

ترى الغالبية القصوى لهذه المنظمات أو نسبة 84% أن دول المتوسط تتشارك القيم نفسها وأنّ هذه القيم يُمكن أن تشكّل قاعدة تعاون فعّال.

موقف الشبكات من القيم المتوسطة المشتركة

ترى الشبكات التي شملها المسح أنّ دول جنوب المتوسط والدول الأورومتوسطية تتشارك قيماً يُمكن أن تمثل قاعدة تعاون فعّال.

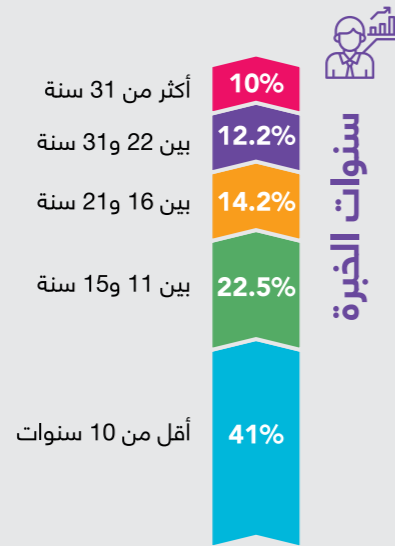


الرسم البياني 2

ولكن غالباً ما تنظر الأنظمة الحاكمة في جنوب وشرق المتوسط شزراً إلى آراء هذه المنظمات بشأن طريقة إرساء الديمقراطية وإقامة مجتمع أكثر عدالة. فعلى دول الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية العمل مع هذه الأنظمة لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة في حين يُنظر إلى التغيير عبر التحركات في دول المتوسط الأوروبي على أنّه تهديد يتعيّن احتواؤه. ويُشكّل هذا التوتر بين القيم المشتركة مع منظمات المجتمع المدني من جهة والمصالح المشتركة مع الأنظمة الحاكمة في دول جنوب شرق المتوسط من جهة أخرى معضلةً سياسيةً بنظر الاتحاد الأوروبي.

أبدت هذه المنظمات استعداداً للعمل مع الاتحاد الأوروبي وحوله كمنظمة كما مع الدول الأفراد. تستخدم نسبة 80% من المجهيين المدافعة لتحقيق أهدافها (Carlini & Heggi، 2020، ص. 10). جدير التنويه بأنّ معظم المنظمات يعمل على أوروبا وعلى الولايات المتحدة على اعتبارهما الحليف الأبرز أو الجهة المانحة للحكومات ولكونهما يستطيعان بذلك ممارسة الضغوط على العواصم العربية أو المساعدة بطرق تتماشى مع رغبات منظمات المجتمع المدني تحقيق ممارسات ديمقراطية راسخة وتعزيز حكم القانون والحدّ من حالات انعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية.

منظمات المجتمع المدني في هذا التمرين فتية حيث تأسست نسبة أكثر من 90% منها بعد العام 1990 وقرابة 64% منها بعد العام 2005. ومعظم المنظمات صغيراً من حيث الحجم حيث أنّ نسبة 64.5% منه يوظف 20 موظفًا أو أقل و57% يعمل بأقل من 300 ألف يورو في السنة (Carlini & Heggi، 2020، ص. 12-13). قد يرغب الاتحاد الأوروبي في تعزيز التلّيات الرامية إلى دعم هذه المنظمات الصغيرة والعمل معها - وهي عادةً ما لا تكون قادرة على استيفاء الموجبات البيروقراطية الصعبة للاتحاد الأوروبي أو تليل عبء العمل والمخاطر الكبرى التي يتخللها- من خلال تخصيص مبالغ صغيرة نسبياً لعدد كبيرٍ من المنظمات متوسطة الحجم.

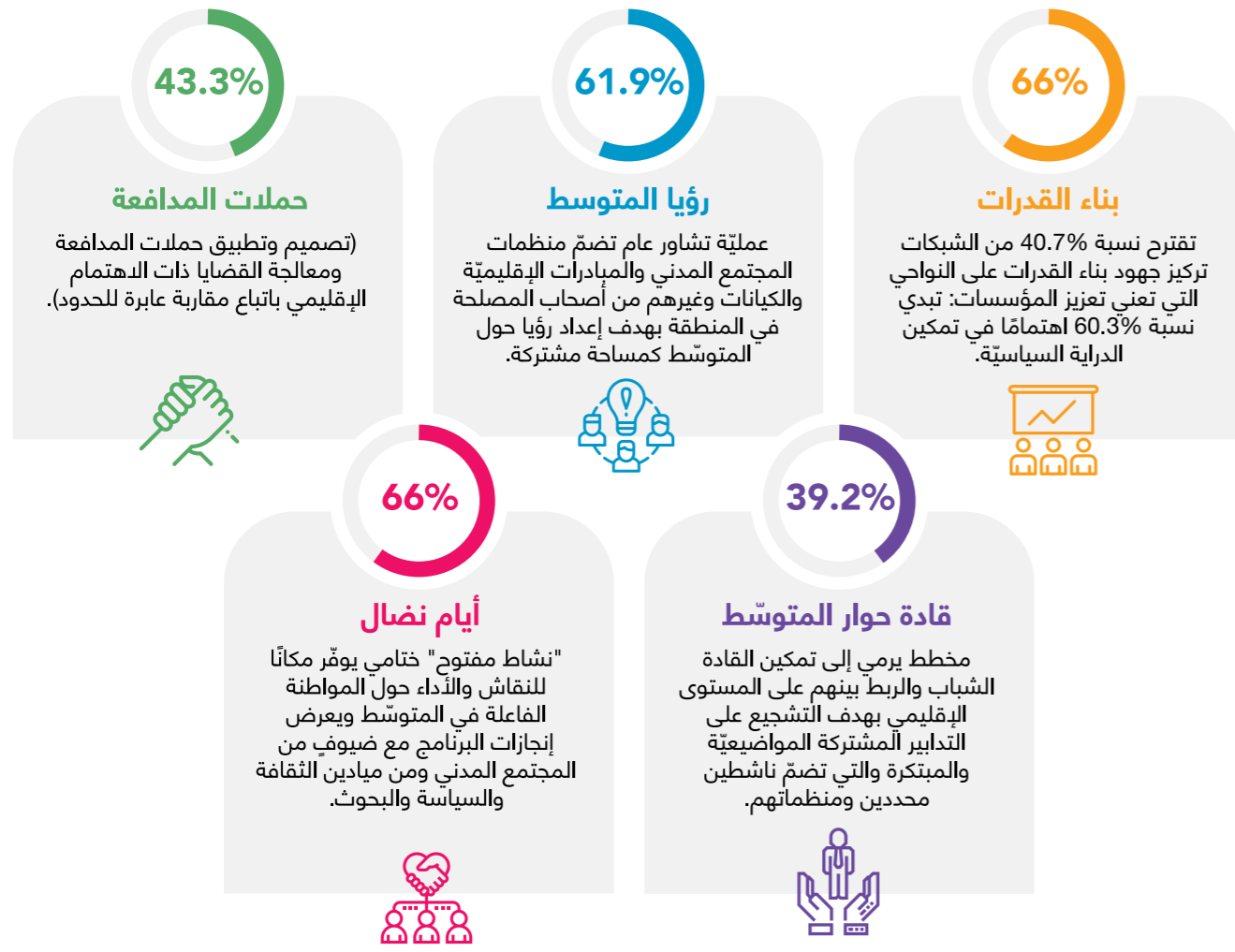


الرسم البياني 3

إذا كان الاتحاد الأوروبي يقدم التمويل لنسبة أكثر من 56% من منظمات المجتمع المدني وإذا كان البعض منها قد تلقى على الأرجح أموالاً إضافية مباشرةً من حكومات ومؤسسات أوروبية، فيجب التنبيه إلى حقيقة



مجالات الدعم المفضلة لبرنامج حوار المتوسط



الرسم البياني 4

تبرهن هذه النتائج اهتمامًا كبيرًا في التزام بنود هذا البرنامج على اعتباره أداة يُبنى عليها التزام منظمات المجتمع المدني في مساحة متوسطة متكاملة مشتركة (Carlini & Hegggi, 2020، ص. 19-20).

يُشكّل كلٌّ من الديمقراطية وحقوق الإنسان والهجرة أبرز المواضيع التي تهتمّ هذه المنظمات. في ما يلي المواضيع التي ركّز عليها المجيبون عندما طلب إليهم اقتراح حملات يجري تنظيمها بدعمٍ من حوار المتوسط:

- يُشكّل الموضوع الأبرز إرساء الديمقراطية حيث تركّز نسبة 37.5% على مشاركة الشباب وتعزيز المؤسسات؛
- احتلت الهجرة المرتبة الثانية مع نسبة 35.4%
- جدير التنويه بأن نسبة 21% اقترحت حملات لمواجهة حالات انعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية والتي استوجبت استحداث فرص عملٍ لائقٍ وتحقيق نمو تشاركي (Carlini & Hegggi, 2020، ص. 21-22).

أنّ نسبة 28.6% من المنظمات تتلقّى الأموال من الدولة أو المصادر المحلية. يجب التشجيع على ذلك بواسطة العمل الثنائي مع الحكومات والقوانين التي تسمح لمنظمات المجتمع المدني بالتقدّم لطلب الحصول على أموال من الدولة بصرف النظر عن تسجيلها وطبيعة نشاطها؛ وهذا امتياز بصعب الحصول عليه في دول إفريقيا الجنوبية بالنسبة إلى المنظمات التي تركّز على المدافعة. وحقيقة الأمر أنّ نسبة 24.5% من المجيبين تلقت التمويل من أفراد مقابل نسبة 24.1% من الجهات المانحة من القطاع الخاص وهذا دليلٌ جيّد يجب أن يحظى بالاهتمام من أجل التشجيع على الاستقلالية وترسيخها وتنويع التمويل وكسب المبايعة المحلية. ومع أنّ معظم منظمات المجتمع المدني في المنطقة ليست منظمات ذات عضوية مفتوحة وأنّ نسبة 6.1% من الجهات التي شملتها المقابلة جمعت التمويل من خلال مستحقات العضوية هو دليلٌ إيجابي بدوره (Carlini & Hegggi, 2020، ص. 14).

وعلى الرغم من كون نسبة أكثر من 60% من المجيبين تنشط في المدافعة العابرة للحدود، إلا أنّ نسبة الذين يدعون بأنهم يتمتعون بالقدرة على التأثير في صياغة القوانين ويعتبرون ذلك من بين إنجازاتهم، لا تزيد على 34.7% وهي نسبة أقلّ بكثير من نسبة الذين يدعون بأنهم نجحوا في تعبئة صفوف المجتمع المدني وتوعية السياسيين. وقد يكون من المفيد تفكيك هذه الفئات من أجل تفسير ما يُشكّل تأثيرًا فعليًا في التشريعات أو ما يُعتبر تعبئة ناجحة (Carlini & Hegggi, 2020، ص. 15).

ولا يزال بعض من أبرز الباحثين يدعي بأن المنظمات غير الحكومية مرتهلة لدى جهات مانحة غربية تسقط الصفة السياسية عن مواضيع تعتبر بالدرجة الأولى مواضيع سياسية (وهي الحقوق والديمقراطية). ولكنّ نسبة 70% تقريبًا من الجهات التي شملتها المقابلة قالت إنّها كانت خاضعة لضغطٍ خارجي وإنّ الحكومة هي مصدر الضغط في حين أنّ نسبة 3.9% فقط لفتت إلى محاولة الجهات المانحة قولبة الأجندات والأولويات (Carlini & Hegggi, 2020، ص. 15).

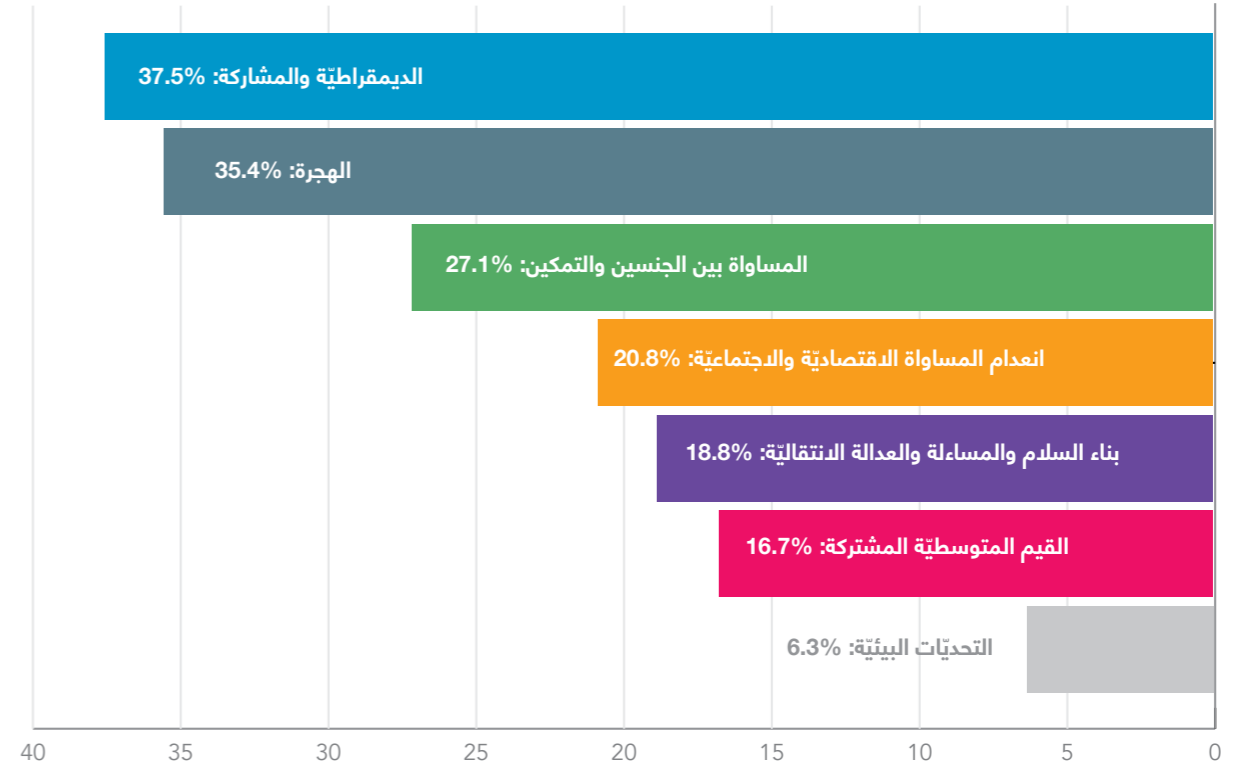
يرى معظم المنظمات التي أجريت معها مقابلة الحاجة إلى بناء المتوسط على أنه مساحة مشتركة متكاملة فيما تفيد نسبة 62% من المنظمات أنّها تريد المشاركة في عملية رؤيا المتوسط لعام 2030. وفي هذا الصدد يبدو العديد من المنظمات مشاركًا في محاولة التأثير في سياسات المتوسط عن طريق المدافعة عن مصالح مشتركة وحكم القانون وحقوق الإنسان وفصّ النزاعات وبناء السلام ومشاركة الشباب وتدعيم شبكات منظمات المجتمع المدني عبر المنطقة (Carlini & Hegggi, 2020، ص. 17-18).

وفعليًا تتفق نسبة 93% تقريبًا من المجيبين على ما يلي: «يجب على فعاليات المجتمع المدني في المتوسط العمل معًا بطريقة عابرة للحدود من أجل تعزيز الحقوق والمساواة وتوفير تنمية اقتصادية اجتماعية متساوية بين دول المتوسط» (Carlini & Hegggi, 2020، ص. 19). أمّا في ما يخصّ دور برنامج حوار المتوسط، إذا كانت نسبة 66% من منظمات المجتمع المدني تفضّل من جهة تلقي الدعم لبناء القدرات، فمن جهةٍ أخرى، أعربت نسبة الثلثين عن رغبتها المشاركة في فعاليات إقليمية أشبه بمهرجانات لتعزيز المواطنة الفاعلة في منطقة المتوسط⁷.

6 رؤيا المتوسط 2030 كناية عن مبادرة حوار متوسط أجريت بواسطة ورش التشاور دون الإقليمي وهي ترمي إلى بناء تصوّر حول مستقبل المتوسط. مراجعة الموقع: <https://europa.eu/capacity4dev/med-dialogue-for-rights-and-equality/comment/7750>

7 ترغب نسبة 43.3% بالمشاركة في تصميم حملات المدافعة وتطبيقها وتبدي نسبة 39.2% اهتمامًا في برنامج قادة حوار المتوسط وهي خطة ترمي إلى تمكين القادة الشباب والتواصل معهم على مستوى المنطقة بهدف التشجيع على النشاطات المشتركة المواضيعية والمبتكرة.





الجدول 2: مجالات مواضيعية مقترحة لحملات المدافعة

خلاصات

إنّ نجاح منظمات المجتمع المدني أو فشلها في الفضاء المتوسطي اليوم قد يكون رهناً بقدرتها وبقدرة الجهات الداعمة لها على تنسيق حاجات المواطنين وترتيبها وبالتالي تمثيلها والترويج لها في المنطقة. تتوزع خلاصات عملية الإحصاء والتي قد توّفر خطوطاً توجيهية أساسية إلى مجموعتين: تركّز الأولى على تمرين إحصاء المنظمات بحدّ ذاته وعلى سبل تحسين النشاطات المماثلة مستقبلاً في حين تعتبر الثانية بمثابة فرص جوهريّة وهي تحدد تلك الفرص التي كشفت عنها عملية وضع الخارطة والتي باستطاعة جميع الفعاليات اقتناصها.

عملية وضع الخارطة

يجب على الاتحاد الأوروبي التعهد بإجراء مسح معمّقٍ أوسع نطاقاً وأكثر عمقاً مع الدروس المستخلصة من هذه العملية البناءة واستثمار مزيدٍ من الموارد وتوظيف فريق عمل أكبر من أجل إجراء مسح كمي ونوعي مستقل للمجتمع المدني في منطقة المتوسط. يجب أن يكون المسح التحليلي المتمحّص عن العملية علنيّاً.

اصطدمت عملية الإحصاء بالعديد من التحديات والتي يجب مراعاة البعض منها في مرحلة التخطيط المبكر تمهيداً للدراسة المقبلة. برهن التمرين بالدرجة الأولى أنّه من الأهمية بمكان بالنسبة إلى حوار المتوسط وربما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي بصورة عامة توصيف التزامه مع المجتمع المدني والعمل بصورة أكثر علنيّة في منطقة تُشكك بالفعاليات الخارجية والحوافز التي لا يُمكن التدقيق فيها سيّما على ضوء المواقف العامة والسياسات المتنازع عليها من جانب الحكومات أو المنظمات نفسها.

بالإضافة إلى هذا التحدي الإجمالي، واجه الباحثون عقبةً أساسيةً لكونهم لم يتمكنوا من الاستفادة من المسوحات المرجعية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة لكي يبنوا عليها. تعتبر هذه المعلومات من البحوث الداخلية الخاصة أو التي لا تكون متاحة بسهولة. ثانيًا، ونتيجة حملات القمع والفضاء المتقلّص للعمل المدني في المنطقة والعالم⁸، أبدى العديد من منظمات المجتمع المدني والناشطين اهتمامًا في أمنه وأعرب عن تحفّظٍ متنام بشأن تشارك المعلومات مع الباحثين. ثالثًا، لا يزال معظم ناشطي المجتمع المدني والمنظمات في دول المتوسط الجنوبية والشرقية غير محبّذٍ لفكرة المشاركة في نشاطات مشتركة مع منظمات إسرائيلية حتّى ولو كانت المسألة لا تتعدّى كونها المشاركة في تمرين الإحصاء نفسه فكيف به المشاركة في حملات مدافعة مشتركة. قليلة هي الاستثناءات التي تذكر في حقل حقوق الإنسان مع المنظمات الإسرائيلية سيّما تلك التي أسسها فلسطينيون لديهم جنسية إسرائيلية أو التي تضمّ فلسطينيين من الأراضي المحتلة ولكنّ الأخيرة بقيت من باب الاستثناء (P. Carlini، تصريح خاص، 24 أيلول/سبتمبر 2020، و I.Heggi، تصريح خاص، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

كان يجب أن يتضمّن التمرين طيفًا جغرافيًا واسعًا من المنظمات الأورومتوسطية التي تضمّ منظمات مجتمع مدني من دول تركيا وبلغاريا ناهيك عن منظمات من دول شمال المتوسط. نتيجة هذا الحضور الخجول (50 من أصل 146 كيان يتحدّر من شمال المتوسط ومن بينهم عشر مؤسسات تابعة للجالية العربية) تعدّ على المسح إقامة مجالات تعاون أكثر شمولية وهي مجالات قد ترغب المنظمات الأورومتوسطية العمل عليها ناهيك عن مجالات المدافعة التي من شأنها أن تسمح للمنظمات من كل الأطياف المشاركة.

الفرص التي يتعيّن اقتناصها

على الرغم من القمع وتقلّب الموارد وغيظ المكوّنات المحليّة والجدران المتشامخة بين الدول وداخلها، لا تزال منظمات المجتمع المدني المتوسطية نشيطة وتضطلع بأدوار حيوية متعددة من تقديم الخدمات إلى المدافعة ومن البحث إلى التعبئة. عوضًا عن السياسات حول الهوية أو الحوافز القومية الضيقة، تقود هذه المنظمات قناعة راسخة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاقتصادية. أمّا تحدي العمل مع هذه المنظمات سيّما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي فلا يتمثل في تحديد القيم المشتركة بل بكون النخب الحاكمة غالبًا ما تنظر شزراً إلى مقاربة المجتمع المدني حيال طريقة إرساء الديمقراطية وإقامة مجتمعات أكثر إنصافاً؛ هؤلاء هم القادة أنفسهم الذين يضطر الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبي إلى العمل معهم لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة. يجب على الاتحاد الأوروبي أن ينظر بجدية في سبل دعم هذه المنظمات بواسطة آليات طرفي ثالث وأن يعترف بالشرح بين القيم والمصالح ويُعين دور التدخلات السياسية المبتكرة في إقامة توازنٍ بين الاثنين في ما يتعلّق بدعم مثل هذه المنظمات.

يمارس معظم منظمات المجتمع المدني التي شملها المسح مدافعةً دوليةً ويركّز بالدرجة الأولى على أوروبا والولايات المتحدة على اعتبارهما الحليف الأبرز أو الجهة المانحة للحكومات. إنّ التأثير في السياسات الخارجية لكلّ من الولايات المتحدة أو أوروبا أو التأثير في مواقفها له مفعول ارتدادي بنظر هذه المنظمات لكونه يمثّل ضغطاً على العواصم العربية بشأن قضايا حقوق الإنسان أو العدالة الاقتصادية. يمثّل هذا

⁸ كثيرة هي الأدبيات حول المساحة المدنية المقلّصة عالمياً مع دراسات حالة في العديد من الدول. (مراجعة 2016). Carother, T. Closing Space for International Democracy and Human Rights Support. Journal of Human Rights Practice

المرجع: /22/10/Brechenmacher, S. & Carother, T. (2019). Defending Civic Space: Is the International Community Stuck? Available at <https://carnegieendowment.org/2019/22/10/defending-civic-space-is-international-community-stuck-pub-80110>

المرجع:

International Consortium on Closing Civic Space at <https://www.csis.org/programs/international-consortium-closing-civic-space- icon/resources>



الأمر فرصةً مهمّةً لجهة العمل مع منظمات المجتمع المدني من خلال تزويدها بوصول أفضل إلى ممثّات الاتحاد الأوروبي بما في ذلك الاجتماعات وجلسات الاستماع مع كبار المسؤولين واللجان البرلمانيّة ناهيك عن رعاية جهود مدافعة مشتركة أكثر متانة بين منظمات المجتمع المدني من جميع الجهات حول قضايا مشتركة مثل الهجرة وانعدام المساواة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبراء الراديكاليّة.

لا تسعى هذه المنظمات بالدرجة الأولى إلى الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي، مع أنّ التّخير لا زال يمثّل المصدر الأساسي للدعم. يجب التشجيع على مصادر التمويل المحليّة عن طريق العمل ثنائي الأطراف مع الحكومات أو القوانين التي تسمح لمنظمات المجتمع المدني التقدم بطلب الحصول على أموال من الدولة بصرف النظر عن الهويّة المسجّلة ونوع النشاط. إنّ حقيقة أنّ ثلث المجيبين يتلقون التمويل من أفراد و/أو من جهات مانحة من القطاع الخاص هو دليلٌ جيّد يجب دراسته من أجل التشجيع على الاستقلاليّة وترسيخها وتنويع مصادر التمويل وتحقيق المبايعه المحليّة.

ترى غالبية المنظمات المجيبة بأنّ هناك حاجة إلى بناء المتوسّط على أنّه مساحة مشتركة متكاملة. وفي هذا الصدد، يبدو العديد من المنظمات ملتزمًا بمحاولات التأثير في السياسات المتوسطة المشتركة من خلال المدافعة عن المصالح المشتركة وحكم القانون وحقوق الإنسان وفصّ النزاعات وبناء السلام ومشاركة الشباب وتدعيم شبكات منظمات المجتمع المدني عبر المنطقة. يعمل العديد من منظمات المجتمع المدني على التنقل الاقتصاديّ الاجتماعيّ أو على تحدي العقبات من أجل تحرير التنقل داخل دول المتوسّط وبينها.

تؤمن غالبية المجيبين في الحقّ في طلب اللجوء والاندماج في الدول المضيفة. كشفت المداولات مع الباحثين الذين أجروا الإحصاء بشأن طريقة تفسير منظمات المجتمع المدني للأسباب الجذريّة للهجرة غير النظاميّة، بأنّ الظروف الاقتصاديّة وحالات انعدام المساواة بين الدول وفي ما بينها هي السبب الأساسي. غالبًا ما أثّرت مسألة التنمية الاقتصاديّة المستدامة لدول الجنوب على أنّها السبيل إلى بدء معالجة المشكلة وخفض تدفقات الهجرة.

يُشكّل كلّ من الديمقراطية وحقوق الإنسان والهجرة أبرز المواضيع التي تهتمّ المنظمات التي شملها الإحصاء. يُفترض أن تكون هذه الأخيرة المجالات السياسيّة الأساسيّة في الجهود المشتركة في منطقة المتوسّط والتي يجب التركيز والبناء عليها لأنّ النجاح في هذه المجالات سوف يسمح بمعالجة مواضيع أخرى لا تقلّ جدليّة مثل التزامات البيئيّة والتهديدات الأمنيّة والراديكاليّة بصورة أكثر فعاليّة على المدى البعيد.



” أو ليست أكثر الدول تنظيمًا هي التي يطبق فيها أكبر عددٍ من الأشخاص عبارات «لي» و«ليست لي» بالطريقة نفسها وعلى الأشياء نفسها؟ “

أفلاطون، فيلسوف، 347 / 348 – 427-428 قبل الميلاد

قضية الديمقراطية

01

- 28 حوكمة المجتمع المدني في المتوسط: درّب شاقةً غنيةً بالفرص
- 34 حملة العقد الاجتماعي
- 36 نحو مجتمعٍ واعد



حوكمة المجتمع المدني في المتوسط: درب شاق غني بالفرص

يارا شوقي شاهين

باحثة في العلوم السياسية تعمل على دراسات المجتمع المدني، وحوكمة المنظمات غير الحكومية والفضاء المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. عملت مع العديد من منظمات المجتمع الدولي المدنية في ميادين حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية والتنمية المجتمعية.

نبذة

يتطرق هذا الفصل إلى الفرص والتحديات أمام منظمات المجتمع المدني من ضفتي المتوسط الشمالي والجنوبي مع التركيز على السياق السياسي وعلى مواطن ضعف منظمات المجتمع المدني وقوتها مع إيلاء اهتمام شديد لإجابات منظمات المجتمع المدني التي شاركت في عملية المسح. يتطرق هذا الفصل إلى الضغوط الخارجية الممارسة في سبيل إسكات منظمات المجتمع المدني وإفقادها شرعيتها من خلال سرديات الذم وقمع البيئة المدنية وتقلصها، ناهيك عن تحديات الحوكمة الداخلية في ما يخص مقتضيات المصداقية والشفافية والتمويل والميل إلى اعتماد مقاربات تنازلية. أما تنمية الشبكات والاستخدام الفعال لوسائل التواصل الاجتماعي والتدريب على الحوكمة فتمثل باباً لمعالجة التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني والمتمثلة بتداعي حرية التعبير وغياب الأمان وانعدام الفرص الاقتصادية والاجتماعية. أخيراً، يُعالج هذا الفصل الحاجة إلى التوفيق بين المساءلة وتمثيل المكونات ومساهمة الجهات المانحة في تعزيز هيكلية الحوكمة الداخلية.



مقدمة

شكّلت العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية محور العديد من السياسات والبحوث على الرغم من تباعد الآفاق بينها. ركّز البحث بمعظمه على الدور الذي يُمكن أن يضطلع به المجتمع المدني في إرساء الديمقراطية سيّما في ظلّ التطوّرات السياسية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات. وفي التسعينات على وجه الخصوص، حظي المجتمع المدني بحماسٍ شديدٍ سيّما مع مفهوم موجة هنتغتون الثالثة (Pierre, 1992) التي ركّزت على دور المجتمع المدني ليس فقط في إنتاج الديمقراطية وإنما أيضاً في تيسير عملية تمتين الديمقراطية (Patrick, 1996). وفي هذا السياق، اضطلع المجتمع المدني بدور «المراقب» في بعض الأحيان وشريك الدولة في تطبيق السياسة في أحيان أخرى. وأُنيطت بالمجتمع المدني مهمة نشر قيم الديمقراطية من خلال التعليم المدني في المدارس أو غيرها من الجمعيات المجتمعية والالتزام المجتمعي في أنواع مختلفة من منظمات المجتمع المدني.

بدأ الحماس تجاه المجتمع المدني يتلاشى تدريجياً على ضوء التحديات المتمثلة بقضايا التمثيل والعمليات الديمقراطية والجوار سيّما بعد اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر عام 2001 واندلاع الحرب على الإرهاب (Howell et al, 2008). وظلّ الحماس يتضاءل بل شهدت السنوات العشر المنصرمة انكماشاً في رقعة الفضاء المدني تُرجم تضييقاً على التزام المواطنين وعمل منظمات المجتمع المدني في العديد من الدول حول العالم (Steimann, n.d). تعرّض المجتمع المدني لإدانة كلّ من الحكومات ومجتمعات الأعمال وأتهم بانعدام الشفافية في العمل أو المساءلة تجاه مكوناته كما صوّبت السهام إلى افتقاره إلى الشرعية تجاه ممثليه المنتخبين ديمقراطياً (Naidoo, 2014). تنامت هذه الاتهامات مع كشف وسائل الإعلام عن فضائح احتيال مالي أو سوء أمانة ارتكبتها موظفون يعملون لحساب أبرز المنظمات غير الحكومية الدولية أو المنظمات غير الحكومية².

بالنظر إلى الخطر الذي تمثله هذه الاتهامات لجهة شرعية منظمات المجتمع المدني واعتراف الأخيرة ببعض الأخطاء المسلكية التي ارتكبتها موظفوها أو سوء الأمانة في استخدام الموارد، عمدت المنظمات إلى اعتماد تدابير إدارية ومؤسسية أفضل تتضمن التواصل الشفاف والسياسات الداخلية لمكافحة التحرش والتمييز في مكان العمل وتحسين إجراءات الإدارة المالية. ردّاً على هذه الاتهامات، ركّزت منظمات المجتمع المدني جهودها على الحوكمة الداخلية والمأسسة من أجل إنقاذ صورتها العامة المتضررة ولكن تأثير هذه التدابير على قضايا مساءلة المكونات وتمثيلها لم يحظ بالاهتمام بصورة عامة.

حوكمة المجتمع المدني في المتوسط: محاولات مجتزأة في ظل بيئة تمكينية محفوفة بالتحديات³

لم يخرج المجتمع المدني في منطقة المتوسط عن القاعدة، بل نال نصيبه من التحديات التي واجهها المجتمع المدني العالمي في خلال السنوات العشر المنصرمة. في شمال المتوسط، أتهمت منظمات المجتمع المدني التي اضطلعت بدور أساسي في عملية البحث والإنقاذ خارج الشاطئ الليبي بتيسير الهجرة غير النظامية. تنامت هذه التهم وصولاً إلى إجراء المحكمتين الإيطالية والمالطية تحقيقات وقيام مبادرات سياسية عديدة قيّدت حركة السفن غير الحكومية ووصولها إلى الموانئ الأوروبية. ومع أنّ جميع المنظمات غير الحكومية التي جرى التحقيق معها حتى الساعة قد بُرئت ذمتها، إلا أنّ التحقيقات الجزائية المقرونة بالقيود السياسية التي فرضت في إيطاليا منذ العام 2017 تسببت بتعطيل عمليات البحث والإنقاذ غير

1 ومن أبرز الفضائح، فضيحة أوكسفام في هايتي والتي أثارت موجة من الادعاءات المماثلة. <https://theconversation.com/reporting-aidtoo-how-social-media-spaces-empowered-women-in-the-2018-charity-scandals-133090>

2 على سبيل المثال، عام 2018، سجّلت اتهامات بتحرش جنسي في بعض من المنظمات غير الحكومية المحلية في مصر: <https://www.madamasr.com/en/2018/feature/society/looking-past-forced-smiles/15/03/>

3 يُقصد بمصطلح «بيئة تمكينية» السياق السياسي الذي يولده كلّ من الحكومات والجهات المانحة وغيرها من الفعاليات مما يؤثّر في قدرة فعاليات المجتمع المدني على أداء عملها. مراجعة الموقع: <https://www.helvetas.org/en/switzerland/how-you-can-help/follow-us/blog/highlights/Enabling%20Environment%20for%20Civil%20Society>



الحكومية⁴. مؤخرًا، واجهت منظمات المجتمع المدني العاملة في حقل حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية في بعض من دول أوروبا الشرقية اتهامات بعدم شفافية مواردها المالية أو العمالة الأجنبية⁵.

في منطقة جنوب المتوسط على وجه الخصوص، هبّت رياح التغيير مع الربيع العربي وظلّ بعض الدول يُعاني من انهيار مؤسسات الدولة في حين تعرّض البعض الآخر إلى المضايقة والملاحقة في المساحة المدنية ولم تسلم العملية الانتقالية إلى الديمقراطية في تونس، على كونها قصة نجاح، من التحديات (Ghali، 2018). وفي هذا السياق، اضطرت منظمات المجتمع المدني إلى مواجهة ضغوطات تقلص المساحة المدنية والعمل في دول تواجه فيها مؤسسات الدولة اضطرابات (Romanet Perroux، 2015) أو بناء الثقة داخل مؤسسات الدولة في ديمقراطية ناشئة (ICNL، 2018).

نتيجة هذا الظرف السياسي الصعب، اصطدمت منظمات المجتمع المدني في معرض إقامة آليات الحوكمة الداخلية وبناء التحالفات والممارسات الديمقراطية الداخلية بتحديات جسام. على سبيل المثال، تعيّن على منظمات المجتمع المدني في سبيل تعزيز شفافية عمليات اتخاذ القرارات والموارد المالية الإفصاح عن مصادر التمويل الخارجية. ولكنّ بعض منظمات المجتمع المدني خشي أن تؤدي المواجهة بمصادر التمويل أو الموازنات على المواقع الإلكترونية إلى إغاضة السلطات التي قد تتهمها «بالعمالة» (Kiaï، 2013) خصوصاً في الدول التي تقيد حرية التجمّع والحريّة النقابية. هذا وأساء تعطّل آليات الشفافية والإفصاح إلى صورة منظمات المجتمع المدني ومصداقيتها فأصبحت لقمة سائغة في فم الاتهامات وحملات التضليل والتشهير.

أثارت مواطن الفشل هذه توترًا داخليًا بين الإدارة العليا وسائر الموظفين سيّما في المنظمات التي لم تُنشئ قنوات تواصلٍ داخلي متينة.

يُشكّل الاعتماد على التمويل الأجنبي مصدر تحدّي إضافي بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني في المنطقة. أفادت نسبة 75% تقريبًا من شبكات منظمات المجتمع المدني في البحث المسحي بأنها تعتمد على التمويل من مصادر مختلفة بما في ذلك وكالات المساعدة والمؤسسات الخيرية وفي بعض الحالات القطاع الخاص. يقدّر هذا الاعتماد من جهة حملات التشهير بحق منظمات المجتمع المدني (Brechenmacher، 2019) في حين يرتب من جهة أخرى تبعات على المساءلة. تعطي منظمات المجتمع المدني وفرق العمل الأولوية للشروط التي تفرضها الجهات المانحة لجهة إعداد التقارير كشرط لمواصلة التمويل وتخصيص وقتًا أقل لإشراك المواطنين وأفراد المجتمع المحلي في قولبة السياسات والاستراتيجيات والنشاطات⁶.

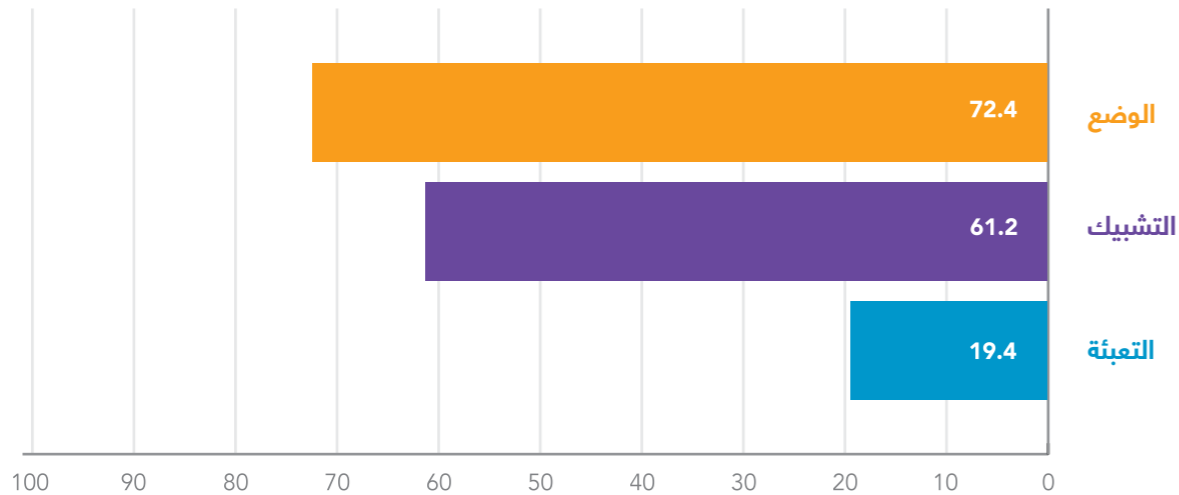
تُحدث البيئة التمكينية التي تمثّل تحديًا بالنسبة إلى المجتمع المدني في منطقة المتوسط تبعاتٍ مهمة على أبرز عناصر الحوكمة الداخلية وهي مجالس الحوكمة. تُعالج كيانات الحوكمة جميع جوانب الحوكمة وعلى رأسها إقامة جسور بين المنظمة والمجتمع المحلي الأوسع (Ryan، 2005). يبقى هذا التحدي هو الأبرز والأكثر إثارة للتحديات لكونه يستوجب قيام مجالس تمثيلية فيها عضوية متنوّعة. وفي بعض الحالات، لا تكون المجالس متنوّعة بما فيه الكفاية أو «تميل لأن تكون مؤلفة من محترفين من ذوي الدخل المرتفع إلى المتوسط ومن أصحاب المناصب الإدارية» (Guo، 2019). ومن التحديات الأخرى ما يرتبط بتوظيف أشخاص

ملتزمين متفّرعين ولديهم المصلحة والقدرة على الاضطلاع بدورهم ووظائفهم⁷. في منطقة المتوسط، لا تقلّ هذه التحديات شأنًا. ففي دول تضيق فيها الفسحة المدنية، يصعب توظيف أعضاء مجلس إدارة في ظلّ المسؤوليات القانونية والتهديدات الأمنية القائمة⁸.

دربُ شاقّة غنيّة بالفرص

إنّ منظمات المجتمع المدني، اعترافًا منها بالفرص وتأثيرها في مشروعية المجتمع اتخذت خطوات لتحسين آليات الحوكمة الداخلية. وتضمّنت الأخيرة إدارةً ماليةً أفضل وتخطيطًا تشاركيًا واتخاذ القرارات داخل المنظمة واستراتيجيات تواصل خارجي أكثر متانةً وتوظيف عناصر أكثر التزامًا في هيئات الحوكمة⁹.

إنّ العديد من منظمات المجتمع المدني في محاولة لمعالجة مسألة المساءلة، اعتمد «مسألةً أفقيّة أو من النذّ للنذّ» (Naidoo، 2014، ص. 21) من خلال بناء ائتلافات وتحالفات بين العديد من فعاليات المجتمع المدني. أيقنت منظمات المجتمع المدني أنّ حملات المدافعة والأهداف المشتركة تساهم بدورها في مكافحة سرديات نزع الشرعية عن المجتمع المدني ودوره. وهذا ما يتجلّى في نتائج الإحصاء حيث قامت نسبة 60% من المنظمات ردًا على السؤال بشأن توصيف المنظمة والدور الذي تنوي الاضطلاع به في المنطقة، بوصف نفسها من زاوية قدرتها على التشبيك والعمل الجماعي.



الجدول 3: وصف المجيبين لطبيعة عمل منظماتهم

أضف إلى ذلك أنّ الائتلافات والشبكات تعزز صورة المجتمع المدني العامة وتُعيد بناء ثقة المجتمعات المحلية في اختصاص هذا الأخير ومهمته. سجّل المجتمع المدني من على ضفتي المتوسط قصص نجاح

7 تُفيد دراسة من إعداد Centre for Philanthropy and Nonprofit Studies في استراليا عن مدى صعوبة توظيف مدراء إداريين نظرًا إلى تنامي توقعات المجالس القانونية والاجتماعية. تطرقت الدراسة إلى اتجاهات مماثلة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. المرجع: A.Hough's March 2006 working paper, The training ground for democracy? Social trends and nonprofit governance: <https://eprints.qut.edu.au/3545>

8 للإطلاع على تحديات توظيف أعضاء في مجالس الإدارة، مراجعة دراسة أجريت عام 2017.

المرجع: Y. Shahin, Unsolved dilemmas: Issues of internal governance in Egypt's human rights NGOs. <https://www.arab-reform.net/publication/unsolved-dilemmas-issues-of-internal-governance-inegypts-human-rights-ngos>

بصورة عامة، يمكن أن يُشكّل البحث في تحدي توظيف مجالس المنظمات غير الحكومية المتوسطة مادةً لإجراء بحثٍ مستقبلي.

9 للإطلاع على أمثلة بشأن الخطوات التي اتخذتها منظمات المجتمع المدني في ثلاث دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مراجعة: M. Tariq, Governance and the human rights movement in Morocco

H. Chekair, The problematics of the human rights movements in Tunisia

Y. Shahin, Unsolved dilemmas: Issues of internal governance in Egypt's human rights NGOs, in the Arab Reform Initiative project: The Future of Human Rights Work in North Africa, 2018. <https://www.arab-reform.net/project/the-future-of-human-rights-work-in-north-africa.2018-in-NorthAfrica>

4 من أجل الحصول على توصيف كامل للاتهامات المساقاة بحق منظمات المجتمع المدني ومجموعة التهم القانونية مراجعة المقالة الصادرة في شهر أيلول/سبتمبر 2020 من قبل M. Villa و E. Cusumano. بعنوان: From "angels" to "vice smugglers": the criminalization of sea rescue NGOs in Italy, in European Journal on Criminal Policy and Research. الموقع الإلكتروني: 1-09464-020-<https://link.springer.com/article/10.1007/s10610-020-00000-0>

5 مراجعة المقالة الصادرة عام 2019 العدد 3 من Activenship. المرجع: 74-75-S. Kapronczay, and A. Kertész, Responding to the "foreign agent" challenges in Hungary: A storytelling campaign, pp.74-75-F. Pazderski, Understanding civil society structural challenges in the Visegrád region to build trust: the Polish case, pp. 10-15. <http://civic-forum.eu/publication/view/activenship-3>

6 جدير التنويه بأنّ الباحثين المعنيين بالإحصاء يُبينون أنّ منظمات المجتمع المدني ردًا على الأسئلة بشأن استراتيجيات الاستقلالية، تتحدث عن اتخاذ قرارات ديمقراطية مما يُعطي «انطباعًا جيّدًا للجهات المانحة» ولكن ليس لمجتمعات هذه المنظمات (Carlini & Heggi، 2020). ص. 16. للإطلاع على مقابلة مع Veronika Móra بشأن المجتمع المدني في دولة المجر.

المرجع: 22-Back to the roots to resist backslidings in democracy and attacks to civil liberties: A wake up call from Hungary, in issue 3 of Activenship, <http://civic-forum.eu/publication/view/activenship-3>



خلاصات وتوصيات

بحث العرض أعلاه في البيئة التمكينية المحفوفة بالتحديات والتي تواجهها منظمات المجتمع المدني من على ضفتي المتوسط وسلّطت الضوء على الفرص المحتملة التي يتم البناء عليها من أجل إضفاء شرعية على دور المنظمات وعلى وجودها حين تتعرّض للاعتداء. وكما اتضح من المسح البحثي، اعتمد العديد من المنظمات سياسات حوكمة أكثر صرامةً وابتكارًا، ردًا على الاعتداءات والتهامات وتقلّص المساحة المدنية. برهنت نتائج الإحصاء أنّ نسبة 60% من المنظمات تعمل على تعزيز الفضاء الديمقراطي وحقوق المواطنين خصوصًا بالنسبة إلى الشباب والنساء وسلّطت الضوء على موضوع التعبئة الاجتماعية تحقيقًا للديمقراطية باعتباره مجالًا للممارسات الحميدة الخاصة بمنظمات المجتمع المدني.

ولكنّ ذلك لا ينفي وجود قطيعه بين تدابير الديمقراطية الداخلية المعتمدة والحوكمة من جهة ومهمة توطيد العمل الديمقراطي من جهةٍ أخرى والمتمثلة بمساءلة المكوّنات وتمثيلها. فمن جهةٍ، خدمت تدابير الديمقراطية الداخلية الغرض من آليات اتخاذ القرارات الداخلية وتعزيز الهيكلية المؤسسية وإعطاء انطباع أفضل للجهات المانحة“ (Carlini&Heggi, 2020, ص. 16) بحسب الإجابات الواردة في البحث المسحي. ومن جهةٍ أخرى تعمل منظمات المجتمع المدني مع العديد من المجموعات المهمشة والمستضعفة في المجتمع المحلي في سبيل تطبيق نشاطات الوصول إلى المؤسسات العامة أو المدافعة أو قبولية السياسة. ولكنّ هذه المجتمعات التي تعكس المستويات المتعددة لمكوّنات منظمات المجتمع المدني وأنواعها -لا تُشارك في عملية قبولية آليات الحوكمة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني. فلا تستطيع منظمات المجتمع المدني مساءلة المكوّنات وتحقيق عمقٍ ومثابرةٍ أكبر سوى من خلال مجالس حوكمة أكثر التزامًا وتمثيلًا. ولكنّ هذا الالتزام المجتمعي العميق كان بمثابة عملية طويلة ومعقدة:

◆ تستوجب من منظمات المجتمع المدني الاعتراف بمواطن القصور في الممارسات الداخلية الحالية والاعتراف علنًا بأي خطأ مسلكي بشفافية مطلقة وإحاطة المجتمعات المدنية علمًا بنتائج التحقيقات والقرارات الداخلية حتى في أكثر الأجواء عدائيةً؛

◆ تطالب باستراتيجيات تواصل بعيدة الأمد تستهدف الجماهير والفعاليات العديدة مثل منظمات الأنداد والهيئات الحكومية ووسائل الإعلام الأساسية والجهات المانحة والأهمّ المكوّنات؛

◆ وفي حين تضطلع وسائل التواصل الاجتماعي بدورٍ مهم لتحقيق التواصل والترابط، تواصل منظمات المجتمع المدني اعتماد مقاربات تقليدية لإشراك المجتمعات بواسطة الحوار التواصلي والتقييم التشاركي في قضايا ذات صلة بحياة المواطنين المباشرة. تعتبر هذه المقاربة أساسية لبناء ثقة المجتمعات المحلية خصوصًا في المواقع التي تفتقر إلى الوصول إلى الإنترنت وإلى أدواته الإلكترونية؛

◆ أخيرًا، يجب على أفراد مجالس الحوكمة توظيف الوقت والجهد في المهمة الصعبة المتمثلة ببناء الجسور مع المجتمع والمدافعة عن قضية بناء مساحة مدنية ديناميكية؛

باستطاعة الجهات المانحة المساهمة في جهود منظمات المجتمع المدني تعزيز هيكليات الحوكمة الداخلية من خلال:

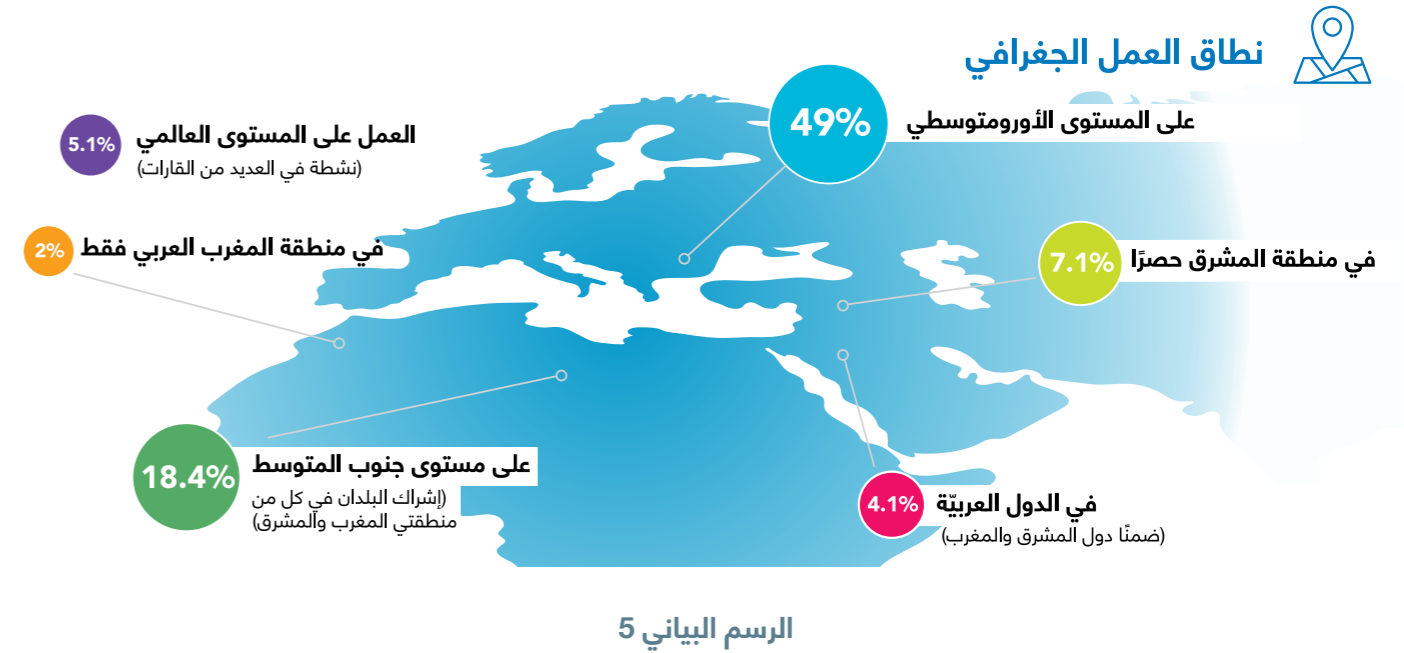
◆ تمويل نشاطات الحوكمة مثل ورش العمل والخلاوات الإستراتيجية، وعمل المستشارين على وضع سياسات تُعنى بمناهضة التحرش والإدارة المالية واستراتيجيات التواصل؛

◆ بناء مراكز مرجعية في مناطق مختلفة بحيث توّفر جهود بناء القدرات والخبرات لمنظمات المجتمع المدني في مختلف نواحي الحوكمة والإدارة والالتزام المجتمعي؛

◆ إجراء البحوث لمواجهة حملات التضليل الممنهجة بحق المجتمع المدني؛

◆ أخيرًا يجب على الجهات المانحة إقامة قنوات تواصل مفتوحة مع منظمات المجتمع المدني في سبيل معالجة المشاكل المسلكية عن طريق الإصغاء والتشجيع على التحقيق في قضايا الشفافية ودعم ضحايا أي خطأ مسلكي عوضًا عن معاقبة منظمة أو قطاعٍ بأسره من خلال سحب التمويل.

مثيرة للاهتمام في ما يتصل ببناء الشبكات والائتلافات الإقليمية. برهن البحث المسحي بأنّ الشبكات تغطي نطاقًا جغرافيًا واسعًا في العديد من الدول حيث تعمل نسبة 49% من الشبكات على المستوى الأورومتوسطي ونسبة 18.4% على مستوى جنوب المتوسط (ضمنًا دول المشرق والمغرب) ونسبة 7.1% تعمل في منطقة المشرق حصريًا. وفي جنوب المتوسط على وجه التحديد، شكّلت الشبكات والائتلافات آليةً أساسيةً لتحقيق التضامن والممانعة بين مختلف المنظمات غير الحكومية العاملة على مواجهة الظروف السياسية والبيئة التمكينية الصعبة. وفي الوقت نفسه، في شمال المتوسط، اعتمدت منظمات المجتمع المدني مبادرات عديدة طوعية وتنظيمية ذاتية تسعى إلى تحقيق نتائج أفضل في عمل منظمات المجتمع المدني وتعزيز التعاون والتنسيق والأهمّ إقامة المعايير المشتركة¹⁰.



شكّلت وسائل التواصل الاجتماعي أحد الفرص الجديدة التي انتهزتها منظمات المجتمع المدني من أجل التواصل مع جمهورٍ جديد ومواجهة سرديات الذمّ. استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي في مستهل الأمر على أنها مساحة مجانية ومفتوحة سمحت للعديد من المجموعات الاجتماعية بالتعبير عن ذاتها والتواصل وتحقيق قاعدة حركة اجتماعية أوسع نطاقًا برهنت عن قدرة كبيرة لتحقيق الالتزام المدني الجماعي سيّما مع الثورات التي عمّت الدول العربية والعالم. ولكنّ وسائل التواصل الاجتماعي استحوّلت منصّةً للتضليل والذمّ بحق منظمات المجتمع المدني. ومؤخرًا، بدأت منظمات المجتمع المدني حول المتوسط بتشكيل حملاتٍ ممنهجة على المدى البعيد من أجل تعزيز دور المجتمع المدني وتلميع صورته داخل المجتمع (Setniewska, 2019).

أخيرًا، أفادت نتائج المسح البحثي، بأنّ نسبة أكثر من 20% من منظمات المجتمع المدني تنظر إلى حالات انعدام المساواة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي على أنها موضوع محوري لحملات المدافعة. وهي تعطي مثالًا عن النشاطات ذات الصلة مثل استحداث فرص العمل و«الضمان الاجتماعي» الشامل في الأزمنة الصحية العالمية لجائحة فيروس كورونا. وتعتبر المواضيع الاقتصادية والاجتماعية ذات صلة بحياة المواطنين اليومية وهي من المواضيع المفاهيمية التي تُشرك المجتمعات المحلية وتُساعد منظمات المجتمع المدني على كسب الثقة وتعزيز دورها.

10 يتضمّن التقرير الصادر عن المركز الأوروبي European Center for Not-for-Profit Law العديد من الأمثلة بشأن التنظيم الذاتي في العديد من الدول الأوروبية. المرجع: Current Trends in Self-Regulation of Civil Society Organizations in Europe, 2015. <https://ecnl.org/sites/default/files/files/Current-Trends-in-Self-Regulation-of-Civil-Society-Organizations-in-Europe.pdf>





مركز دراسات المجتمع المدني CIVITAS - فلسطين

مركز دراسات المجتمع المدني كناية عن مبادرة التطوع المدني المستقل لتحقيق الاستدامة وهو منظمة مستقلة مقرها غزة تضم ديمقراطيين وقادة مجتمعيين شباب وصحفيين وناشطين ومدافعين عن قضايا حقوق الإنسان والمجتمع المدني. يؤمن مركز دراسات المجتمع المدني بأن الإصلاح والتنمية حجر أساس لتحقيق التغيير وبناء مجتمع أفضل من خلال التعليم والتدريب والتمكين واحترام حقوق الإنسان والحوار السياسي وأو الرقابة الحكومية. يعترف مركز دراسات المجتمع المدني بأن الحكومة الديمقراطية هي عملية ديناميكية في طور التقدم وقد استحدثت على يد الأشخاص الذين تخدمهم وتعمل في سبيل خدمتهم. في رصيد مركز دراسات المجتمع المدني تسعة عشر عامًا من الخبرة في الديمقراطية والحكم الرشيد ضمنًا قضايا حقوق الإنسان. طور المركز أربعة برامج: الديمقراطية والحكومة؛ وتعزيز المجتمع المدني؛ والدراسات والبحوث وبناء القدرات؛ والتماسك الاجتماعي.

” يُرغم الوضع الراهن الفلسطيني على صياغة عقد اجتماعي جديد يكون بمثابة أرضية مشتركة لجميع الفلسطينيين ويشكل مقاربة مسالمة تضع قاعدةً للتعايش وتحدد القواعد والعلاقات.“

ماهر عيسى، مدير عام CIVITAS

وعليه، عقد الشريكان مركز دراسات المجتمع المدني وCROLD ستّ ورش عمل شاملة في غزة/ الضفة الغربية بين شهري أيلول/سبتمبر وكانون الأوّل/ديسمبر 2018 بحضور فعاليات من المجتمع المدني والأحزاب السياسيّة والنقابات العماليّة وأعضاء المجلس التشريعي الوطني الفلسطيني ومنظمات نسائيّة ومسؤولين من الحكومات وحركات اجتماعيّة شبابيّة من أجل التباحث في قضايا المصالحة والتماسك. أفضت المحادثات إلى تحديد أبرز الحاجات التي يتعيّن التماسها لتحقيق الوحدة لا سيّما مفهوم العقد الاجتماعي الذي بدأ العمل به وجرى تطويره وتمت صياغته على يد لجنة العقد الاجتماعي المؤلفة من 20 عضوًا والذين تمّ اختيارهم من بين مشاركين في هذه الورش. تمّ الإعلان عن اللجنة رسميًا في خلال مؤتمر نهائيّ عُقد بتاريخ 28 كانون الأوّل/ديسمبر 2019 في غزة.

ومذ ذاك، تابع مركز دراسات المجتمع المدني وCROLD بذل الجهود حول الخطوط الثلاثة الرامية إلى الترويج للعقد الاجتماعي من خلال عقد ورش عمل حول الأوراق السياسيّة لتقييم الحاجة إلى عقد اجتماعي¹³ بالإضافة إلى إقامة حملة على مستوى القاعدة الشعبيّة لإقامة زخم تصاعدي وداعم للعقد الاجتماعي



الصورة: حملة مجتمعيّة من تنظيم مركز دراسات المجتمع المدني للترويج لثقافة الحوار والمصالحة (2017)

أنشئ مركز دراسات المجتمع المدني في سبيل تحقيق أهداف تجمّع «CROLD»¹¹ وهو تجمّع لحكم القانون والديمقراطية وذلك من خلال نداء مفتوح بين الشركاء على المدى البعيد. تجمّع أربعة عشر عضو مؤسس لقيادة CROLD في شهر شباط/فبراير 2015 وذلك على ضوء جهود «فريق رصد المصالحة» الذي تأسس نتيجة حملة امتدت على ثلاث سنوات حول تعزيز ثقافة الحوار بين الفلسطينيين وهي مقاربة ترمي إلى تحقيق المصالحة ونشر ثقافة الحوار. توّصل كلّ من مركز دراسات المجتمع المدني وCROLD إلى خلاصة مفادها أنّ الفلسطينيين يحتاجون إلى عقد اجتماعي¹² يملأ الثغرات ويستجيب للوقائع الجديدة على الأرض وللسياق الإجمالي الذي يواجهه الفلسطينيون في الداخل كما في الشتات - مع مراعاة الأيديولوجيات والثقافات المختلفة داخل المجتمع الفلسطيني. أمّا المستندات الرسميّة التي يستلهم منها الفلسطينيون لخوض الحوار فهي الميثاق الوطني الفلسطيني (1964) وميثاق حماس (1987) ومؤخرًا القانون الأساسي الفلسطيني الذي أقرّه المجلس التشريعي الفلسطيني عام 1997 والموافق عليه عام 2003 تمهيدًا للانتخابات العامة التي عُقدت في شهر كانون الثاني/يناير 2006. (والذي جرى تعديله لاحقًا عام 2015 في القاهرة). وعلى ضوء هذه الظروف والحقائق المتغيرة، وبالنظر إلى التعددية في الأيديولوجيات والاستراتيجيات والمقاربات، بات من الملح إيجاد أرضية مشتركة توّجّد الفلسطينيين وتتم المحافظة عليها ويتم إعدادها من جانب غالبية الفلسطينيين التماسًا للتوافق في مرحلة لاحقة.

13 تولى إعداد السياسة غسان أبو حلب وهو باحثٌ مخضرم في جامعة بيرزيت.

11 يتألف تجمّع حكم القانون والديمقراطية من 85 منظمة مجتمع مدني في فلسطين من بينها منظمات غير حكوميّة ومنصّات منظمات مجتمع مدني وحركات عماليّة.

12 جرى تطوير مفهوم العقد الاجتماعي على ضوء نشاطات ميدانيّة امتدّت على السنوات الثلاث المنصرمة في إطار برنامج طويل الأمد (من العام 2007 حتّى هذا اليوم) مؤنّته SIDA من خلال مركز Olof Palme بالشراكة مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي السويدي. يتضمّن برنامج «تعزيز المجتمع المدني» مكوثات عديدة ضمّت تمكين المجتمع المدني باتجاه المشاركة في الحكومة.



أفرزت إضاءات على امتداد أربع سنوات قرابة 10 آلاف مقالة صحفية تم إعدادها وجرت كتابتها على يد أكثر من 1000 كاتب عربي ومصري. اتسمت هذه المراجع بكونها معلومات موثقة وتحليل معمقة وشكلت قاعدة بيانات يمكن استخدامها في المشاريع التنموية. نجحت إضاءات في اجتذاب القراء من شتى أنحاء العالم العربي مع تسجيل الموقع مليون زيارة في الشهر كان نصفها من خارج مصر. وفازت المنصة بجائزة مصطفى الحسيني لعام 2018 عن أفضل مقالة صحفية لكاتب عربي شاب.

أفرز هذا العمل الجماعي المبدع والواعي تأثيرًا محوريًا على قدرة إضاءات في التغلب على العديد من التحديات التي واجهتها في خلال تطورها. برهن السياق العربي على أنه أكثر ديناميّة مما كان متوقعًا منه بعد خمود الثورات الشعبية العربيّة عام 2011 حيث شكّلت هذه الديناميات والتحوّلات العميقة بطابعها الثوري حافزًا لإضاءات وفريق العمل لإنجاز مهمته الصحفية. واتضح أنّ الاهتمام في قضية الانتقال الديمقراطي وملفاته المختلفة ليست نتيجة حادثٍ عرضي انقضى بخمود الثورة.

أخيرًا، يبقى الدعم المالي المستقرّ أحد أبرز الشروط للمحافظة على استدامة المشروع في الصحافة الرقمية والتنمية الاجتماعيّة. هذا ويشكّل توفير مساحة لمشاركة المرأة في عمل الفريق عنصرًا أساسيًا لكون وجودها يسهم في تنوع وتعدد وجهات النظر والمصالح ناهيك عن فعالية الفريق المتنامية.



الصورة: فريق عمل إضاءات عام 2018

بدأ العمل بمجلة إضاءات الاللكترونية عام 2016 وأصبحت الأخيرة منصة الكترونية بنيت على ممارسة حرية التعبير وإثارة مواضيع حساسة على ضوء تهاوي الحوار الاجتماعي والاعتداءات المتواصلة على عمل الناشطين وأنصار حقوق الإنسان والمدافعين عنها.

تعهّدت المنصة بالعمل لنصرة العملية الانتقالية الديمقراطية باعتبارها قضية أساسية تتداخل فيها قضايا وأزمات المنطقة العربية. تطرقت المنصة إلى قضايا الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثل المواطنة وحقوق الإنسان ناهيك عن العقبات المطروحة لنيل هذه الحقوق في ظل الطائفية وانعدام المساواة وقصور العدالة الاجتماعية. أضف إلى ذلك أنها سلّطت الضوء على الحاجة إلى الإصلاح الديني إلى جانب النضال ضدّ التمييز الطبقي والتعويض على أساس الجنس والفصل الإثني. هذا وأبدت المنصة اهتمامًا في القضية الفلسطينية وفي حالات التوتر الوطني والإنساني الذي تسببه والذين يستحيل في ظلّه تحقيق الديمقراطية والاستقرار في المنطقة. استقطبت إضاءات باحثين ومفكرين من شتى الخلفيات والذين وجدوا لهم في المنصة ملاذًا آمنًا لتبادل الأفكار والتداول في المواضيع الجدلية باعتماد لغة تعزز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة ورفض العنصرية والتمييز. نتيجة الجهد المبذول في سبيل تحديد رؤيا إضاءات ومهمتها وموضوعها وشكلها ومضمونها، تلاقحت الأفكار وأقيمت مقاربات تعاونية وغير محورية حيال الصحافة والتغلب على الفوارق الطبقيّة بين المساهمين ناهيك عن استحداث نسيج متناسق يضمّ المشاغل والأهداف والخطط نفسها. وعليه، توسّعت أسرة إضاءات والتي بدأت بحوالي 50 عضوًا لتصل إلى 70 عضوًا.



” سوف نواصل نضالنا بلا انقطاع
في وجه التدابير القمعيّة والمجحفة التي
تتخذونها ضدّنا والتي تثير غضب المواطنين
وغضب الله “

هدى الشعراوي، ناشطة نسويّة، 1947-1879

المدافعة الإقليمية

02

- 40 العمل الإقليمي في المتوسط: ميزان ممارسات
المدافعة خارج الحدود
- 47 سيداو: دعوة إلى المساواة من دون تحقّظ
- 50 بناء مجتمعات مقاومة وسلام بواسطة الحوار
الاجتماعي في المتوسط
- 52 باص الحرية من تنظيم عائلات من أجل الحرية
- 54 عريضة اتحاد الجامعات المتوسطية UNIMED
من أجل جيل Erasmus متوسطي



العمل الإقليمي في المتوسط: ميزان ممارسات المدافعة خارج الحدود

التشبيك الإقليمي وتحديات

شبكات إقليمية وتنسيق عرضي

قليلة هي الشبكات المؤلفة من منظمات المجتمع المدني في جنوب المتوسط وما خلا بعض المنظمات دائمة العضوية في الشبكات يقتصر العمل على جهود تنسيق عرضية. يقوم التشبيك المحلي المتخصص والتجمعات متراخية الأطراف بالتركيز على القضايا البيئية وحقوق العمال وحقوق المهاجرين وشفافية الموازنة من باب التعداد لا الحصر. وتضمنت النشاطات القائمة في ما بينها ما يلي: بناء القدرات، التوعية والمدافعة على المستويين الإقليمي والدولي مثلًا مع آليات الاتحاد الأوروبي وهيئات معاهدات الأمم المتحدة. وفي معظم الحالات، عندما يتحقق الهدف أو ينعدم السبيل إلى العمل، ينتهي التعاون على مستوى الشبكة.

على سبيل المثال، عام 2016، عملت منظمات المجتمع المدني¹ النسوية على قضايا الإصلاح القانوني ومعالجة المعايير الثقافية والتي يُبنى البعض منها على القانون الإسلامي وتعتبر من المواضيع الممنوعة من المصرف مثل قانون الإرث. دفعت هذه الكيانات باتجاه الإصلاح في المغرب وتونس والجزائر بدءًا بنقاش في وسائل الإعلام وبين الفاعلين الأكاديميين والدينيين مما كسر جدار المنع². وبفعل الاعتبارات السياسية المختلفة، عمل الائتلاف على التركيز بالدرجة الأولى على البحث عن القضايا بهدف إقامة استراتيجيات أكثر فاعلية؛ لم تتمثل بتفكيك الائتلاف بل باعتماد مقاربة أبطأ ومختلفة.

تحديات التشبيك الإقليمي

أعاقت قضايا الحوكمة الداخلية في بعض الحالات التعاون، حيث اصطدمت محاولات تشكيل مجموعة مشتركة عبر المنصات أو الشبكات بعقبات تمثلت بتنافس المنظمات بشأن المنظمة التي تضطلع بالدور القيادي أو تتولى إدارة الهيئة. غالبًا ما تسبب ذلك بتفكيك الشبكة، وبمشاركة غير متساوية من قبل المنظمات الأصغر حجمًا وبإعاقة تكوينها منذ البداية. وفي الوقت نفسه، نتيجة العقبات الخارجية مثل القيود المفروضة على تأشيرات الدخول والتي تفرضها في بعض الأحيان الدول الأوروبية وغيرها من دول المنطقة، باتت من الصعوبة بمكان بالنسبة إلى ممثلي منظمات المجتمع المدني التشبيك بصورة فاعلة وعرض حملاتهم على المستويين الأوروبي والدولي.

وبحسب ملاحظات الكاتبة، وُضعت هذه الصعوبات جانبًا ودرجات متفاوتة في السنوات التي تلت الربيع العربي عام 2011 مع توفّر فرص جديدة للتحالقات والنشاطات على صعيد المجتمع المدني. تكوّنت الشراكات داخل منطقتي المغرب والمشرق مع وجود روابط عرضية بين الاثنين في ظلّ التعامل مع التحديات المشتركة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بكاملها مثل الحق في الأرض والمساواة بين الجنسين وقضايا المهاجرين والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. على سبيل المثال، عام 2014، ضمّ المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية جهوده مع الاتحاد التونسي العام للشغل والعمال والمرصد التونسي للاقتصاد والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في سبيل إقامة حملة حول إنصاف الضرائب³.

هذا وتأسست ائتلافات حول قضايا المهاجرين لتكون بمثابة خزانات فكر ونقابات وجمعيات مستقلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تعاونت مع منظمات المجتمع المدني في أوروبا بهدف رصد

نجلء سماقية

نجلء سماقية حائزة ماجستير في القانون الإنساني الدولي. في رصيدها سنوات من العمل في حقل الصحافة وحقوق الإنسان. عملت كباحثة مع منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس واتش. ولديها خبرة أكثر من عشر سنوات مع برامج ممولة من الاتحاد الأوروبي وجهات مانحة دولية سيّما لجهة القيام بالبحوث في مجال حقوق الإنسان ورصد منظمات المجتمع المدني حول جملة مواضيع.

نبذة

عرّف البنك الدولي منظمات المجتمع المدني على أنها تتضمّن «طيّقا من المنظمات غير الحكومية والتي لا تبغي الربح والتي لديها حضور في الحياة العامة وتعبّر عن اهتمامات وقيم أعضائها وسواهم مع مراعاة اعتبارات اثنية وثقافية وسياسية وعلمية ودينية أو إنسانية» (البنك الدولي، غير محدد).

يُعالج هذا الفصل احتمال إقامة نشاطات مدافعة وتشبيك بين منظمات المجتمع المدني التي لديها هوية متوسطة على المستوى الإقليمي. وهو يبحث في التحديات التي تصطدم بها حاليًا منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة فيه على مستوى المنطقة. يبحث هذا الفصل في التحديات السياسية الحالية التي يواجهها الفاعلون ومنظمات المجتمع المدني في جنوب المتوسط ويستعرض الفرص القائمة للقيام بنشاطات عبر الحدود على الضفة الجنوبية وبين الضفتين. هذا الفصل هو ثمرة معلومات تمّ الحصول عليها بواسطة بحثٍ مكتبي وانطلاقًا من تجربة الكاتب الخاصة ناهيك عن مقابلات شبه منظمة مع ممثلي منظمات المجتمع المدني التي شاركت في عملية المسح التي نظّمها حوار المتوسط.

1 ائتلاف بين الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب ADFM ومركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة CIDDEF وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية AFTURD.

2 عام 2018، وافقت الحكومة التونسية على مشروع قانون ينصّ على المساواة بين الرجل والمرأة في الإرث. لم يتمّ بعد اعتماد المشروع في البرلمان. المرجع: Collectif 2014--Maghreb Egalité. <https://www.cairn.info/revue-nouvelles-questions-feministes-2014-page-132.htm>

3 المرجع: Ecosoc-3-Assessing-civil-societyinitiatives/01/https://www.euromedrights.org/wp-content/uploads/2017/in-the-field-of-economic-and-social-rights-EN.pdf



وضع العمّال المهاجرين بهدف تعزيز سياسات الهجرة والاندماج المتماسكة والمبنية على الحقوق⁴. بالإضافة إلى ذلك، عُقد منتديان اجتماعيان عالميان عامي 2013 و2015 في تونس وضما منظمات دولية وأوروبية ونقابات مع منظمات المجتمع المدني من جنوب المتوسط.

غالبًا ما تتألف هذه الشراكات من منظمات المجتمع المدني الأوروبية التي توّفر الدعم المالي والفني لنظرائها في الجنوب. وفي خلال مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي لعامي 2015 و2019 حول العمل اللائق والحرية النقابية والعدالة الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دعمت شبكة SO-LIDAR الأوروبية تحالفات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المدافعة وعززت الشبكات القائمة والنقابات المستقلة⁵.

ومذ ذاك، أدت القيود المفروضة على منظمات غير حكومية ونقابات عمالية مستقلة في دول مثل مصر والجزائر ودرجات متفاوتة إلى تضيق الخناق على نشاطات المدافعة الوطنية أو الإقليمية. وفي هذه البيئة التي تقلص فيها مساحة العمل في المجتمع المدني، شكّلت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND ولا تزال أحد أكثر الشبكات تماسكًا ونظامية وهي تغطي 12 دولة عربية و23 منظمة غير حكومية على الأقل وتركّز على تعزيز الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي⁶. بطبيعة الحال، يوّفر الانضمام إلى شبكة حسنة ويدعم موقع المنظمات الفردية ويُفسح المجال أمام تبادل التجارب لدى إقامة الحملات الإقليمية والدولية. ولكن غياب الإرادة السياسية لقيام حوارٍ تشاركي فعلي والغياب شبه الكامل للأحزاب التقدمية والنقابات التمثيلية والتي تتمتع بالقدرة على العمل، قد أضاف على التحديات التي تواجهها المنطقة في مجال المدافعة.

فرص المدافعة الإقليمية

قضايا مشتركة أساسية

تتشارك منطقتنا المشرق والمغرب بعض القضايا الجوهرية لعلّ أبرزها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق المرأة وفي ظلّ اختلاف هذه المواضيع باختلاف صفتي المنطقة إلا أنّ المجال مفتوح للعمل المشترك وإقامة شراكات مع المنظمات الأوروبية. على سبيل المثال، في دول المشرق، يُركز عدد من المنظمات في المشرق على قضايا العمّال المهاجرين العاملين في الحقل الصناعي والعمل المنزلي في حين ركّزت دول المغرب على المهاجرين العابرين الذين يُحاولون الوصول إلى أوروبا بإتباع مقاربة مبنية على الحقوق. رأت شبكة ANND أنّ القضايا ذات الاهتمام المشترك بين شمال المتوسط وجنوبه مثل الهجرة والتجارة والاستثمار مثلت مدخلًا إلى إقامة حملة للشبكة على الصعيدين الأوروبي والدولي.

المبادرات الناشئة عبر الحدود

توّفر منظمات المجتمع المدني أدناه أمثلة أساسية عن التفاعل عبر الحدود الإقليمية انطلاقًا من مقارنة أوروبتوسطية وعلى شكل شراكات وذلك من أجل معالجة المشاغل المشتركة لدى الجميع وباستخدام مقاربة حقوقية في مجال المدافعة. تمّ رصد كلّ من تضامن، والاتحاد العربي للنقابات ATUC وشبكة ANND وغيرها من المنظمات في المسح البحثي للشبكات لما اشتهرت به من مصداقية وعملٍ فعّال.

وفي مصر، عقدت جمعية تضامن – المجلس المصري متعدد الثقافات للاجئين⁷ – شراكات على المستوى الوطني وانضمت إلى حملات مع المجتمع المدني الأوروبي. وهي من بين الكيانات القليلة الفاعلة العاملة

مع المهاجرين وفي سبيلهم في جنوب المتوسط والتي تقيم روابط مع الشمال.

تعمل تضامن بالدرجة الأولى على تحسين حياة اللاجئين والعمّال المهاجرين في مصر ونجحت في رفع العقبات أمام تعلّمهم وتوظيفهم وحقّهم في الصحة. ناضلت تضامن مع شركائها في الكيانات الدولية والسفارات الأوروبية وهي تدير العديد من حلقات الحوار والنشاطات الثقافية مع المنظمات غير الحكومية في شمال المتوسط وفي أوروبا ضمنا على سبيل المثال جمعية ميدان في إيطاليا⁸ (F. Idriss)، تصريح خاص، أيلول/سبتمبر 2020، 13).

يُركّز اتحاد ATUC في الأردن على حماية حقوق العمّال المهاجرين من الاستغلال بواسطة الحوار الاجتماعي⁹. أطلق الاتحاد مؤخرًا مشروعًا مدعومًا من الاتحاد الأوروبي الذي بدأ العمل على تطبيق وتوسيع ميثاق تعزيز الحوار الاجتماعي في بلدان جنوب المتوسط بحيث يشمل نشاطات عبر الإقليمية تُعنى بقضايا العمل اللائق والاقتصاد غير النظامي وحقوق المرأة والفساد (M. Al-Maita)، تصريح خاص، أيلول/سبتمبر 2020، 15).

أجريت هذه المبادرة بالشراكة مع ANND واتحاد النقابات الدولي ITUC والاتحاد المتوسطي لمنظمات الأعراف BusinessMed ومقرّه تونس وهو كناية عن مظلة لمؤسسات أصحاب العمل في قطاع الصناعة في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويعمل مع شركاء مثل النقابات العمالية الاتحادية والمستقلة.

وعلى المستوى الشعبي، وباتجاه تكوين هوية متوسطة مشتركة، عملت مؤسسة ميدان ومقرّها إيطاليا انطلاقًا من وحي الربيع العربي وهي تضمّ حاليًا قرابة 50 عضوًا ضمنا مثقفين وفنانين وناشطين على المستوى الشعبي في مختلف دول المتوسط الشمالية والجنوبية.

جمعت ميدان ما يزيد على 5000 توقيع لعريضة حول دمج القارة الأوروبية والفضاء المتوسطي وعرضتها على مرشحين للانتخابات البرلمانية الأوروبية المنعقدة في شهر أيار/مايو 2019¹⁰. هذا وجرى تنظيم فعاليات ثقافية وحلقات نقاش لمناصرة العريضة¹¹ بمشاركة منظمات من هولندا وألمانيا ومصر والمغرب من بين دول أخرى (D. Del Pistoia، personal communication، تشرين الأول أكتوبر، 2020، 7).

فضاءات الحوار الإلكتروني

في خلال السنوات القليلة المنصرمة، سمح استخدام الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لجيلٍ جديدٍ من الناشطين والمنظمات المجتمعية غير النظامية بالخروج من الفضاء المجتمعي المتقلص والعمل بصورة أساسية على أساس طوعي. حصلت هذه المنظمات بفعل عملها على تويتر وانستغرام وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي على أمانٍ نسبي وعلى نطاق عملٍ واسع عبر المنطقة وعلى قدرة على التعبير بصوت عالٍ. منحت صفحة فايسبوك¹² تونسية مساحةً آمنة للنساء ضحايا التحرش ولمجتمع الميم-عين LGBTQA وأصبح حساب انستغرام¹³ لضحايا الاغتصاب في مصر جزءًا من حركة كبيرة سمحت بملاحقة المعتصبين المزعومين وإقامة دعاوى في سبيل حماية النساء الضحايا.

وتسمح مساحات الحوار الاجتماعي باستحداث مواقع آمنة لإثارة المواضيع الجدلية أو الممنوعة من الصرف على النحو الوارد أعلاه. غالبًا ما تمّ إلغاء حلقات نقاش حول قضايا الحرية الدينية والتسامح، ولكن جرى

8 المرجع: <http://www.maydan-association.org/>

9 يتفاعل ATUC مع شركاء في منطقة الخليج كما مع شبكة من منظمات المجتمع المدني الإقليمية والدولية. لمعلوماتٍ حول الحوار الاجتماعي، مراجعة الموقع: <https://www.ilo.org/ifpdial/areas-of-work/social-dialogue/lang--en/index.htm>

10 <http://www.maydan-association.org/eu-elections-appeal>

11 جمعية ميدان كناية عن مبادرات «الممارسات الحميدة» التي جرى تحديدها من خلال تمرين إحصاء منظمات حوار المتوسط للحقوق والمساواة والذي سيتم عرضه في الفصل (المصير المشترك)

12 لمزيد من المعلومات مراجعة الموقع: <https://www.ivint.org/en/ezada-a-tunisian-movement-against-sexual-harassment>

13 مراجعة مقالة BBC حول هذه المبادرة: <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-53903966>

4 المرجع نفسه.

5 المرجع: <https://www.solidar.org/en/projects/decent-work-social-protection-and-freedom-of-association-in-the-middle-east-and-north-africa>

6 المرجع: <http://www.annd.org/english/page.php?pageld=1&#sthash.iUpHoi8M.dpbs>

7 تضامن كناية عن مجموعة مضملة تضم 35 منظمة مجتمعية تخصّ اللاجئين من مصر وليبيا والسودان.



تناول مواضيع حساسة بين ثقافات مختلفة من جنوب المنطقة في أجواء يعقها التسامح لا العنصرية الدينية. يُمكن توسيع هذه النشاطات في المستقبل بحيث تتحول الى شراكات مع المجتمع المدني من شمال المتوسط الذي يواجه أيضا أفكارا دينية متشددة تفتقر إلى التسامح.

على سبيل المثال، إن المنصة الإلكترونية "تعددية" الخاصة بمؤسسة أديان¹⁴ ومقرها بيروت هي موضوعة بتصرف العالم العربي وتصل إلى قرابة 86 مليون نسمة. تفرز هذه المنصة مقالات وشرائط فيديو ومؤتمرات فيديو حول مناقشات متصلة بقضايا دينية جدلية تستهدف الشباب والوسط الأكاديمي ومنظمات المجتمع المدني الدينية وذلك بهدف دحض السرديات التطرفية والطائفية. تخطط المجموعة في سبيل الربط بين نشاطاتها تحقيقا لمداخلة أكثر استهدافا (C.Thomas، تصريح خاص، أيلول/سبتمبر 2020، 28).

التشبيك المتوسطي يحمي نضال الناشطين

بالنسبة إلى الناشطين في الدول التي تقيد فيها التدابير القاسية حياة المجتمع المدني، باستطاعة المشاركة في الشبكات الإقليمية أن تُفسح بسهولة المجال أمام النضال عبر الحدود والذي كان لولا ذلك ليكون محدودا. مُنع عدد من الناشطين المصريين من السفر وجرى تجميد أصول منظمات حقوق الإنسان وبإستطاعة التشبيك انطلاقا من نظرة إقليمية ومتوسطة أن يتيح شكلا من أشكال الحماية وأن يُعزز صوت المنظمات في المحافل الأوروبية أو الدولية.

شاركت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ANHRI¹⁵ في ائتلاف مع ناشطين تونسيين يعملون في سبيل حرية التعبير وهم عملوا على فضح انتهاكات حقوق الإنسان في حقبة بن علي. نجحت الشبكة في تعديل بعض بنود الدستور المصري بعد ثورة العام 2011 وهي تواصل العمل كمرجع إلكتروني مفتوح يُعنى بالمعلومات الخاصة بحقوق الإنسان للمجتمع المدني في العالم العربي. على ضوء القيود الحالية المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية في انحاء المنطقة العربية، يُعتبر عمل شبكة ANHRI حول حرية التعبير أساسيا. سلط المسح البحثي لبرنامج حوار المتوسط الضوء على دور الناشطين في مناطق الحرب لا سيما منها سوريا وليبيا. هذه الجهود هي جهود جديدة ومحلية نسبيا ولكن بعض المنظمات تميز بفعل تركيزه على الشباب والانتقال الديمقراطي وإمكانية الانضمام إلى المدافعة الإقليمية.

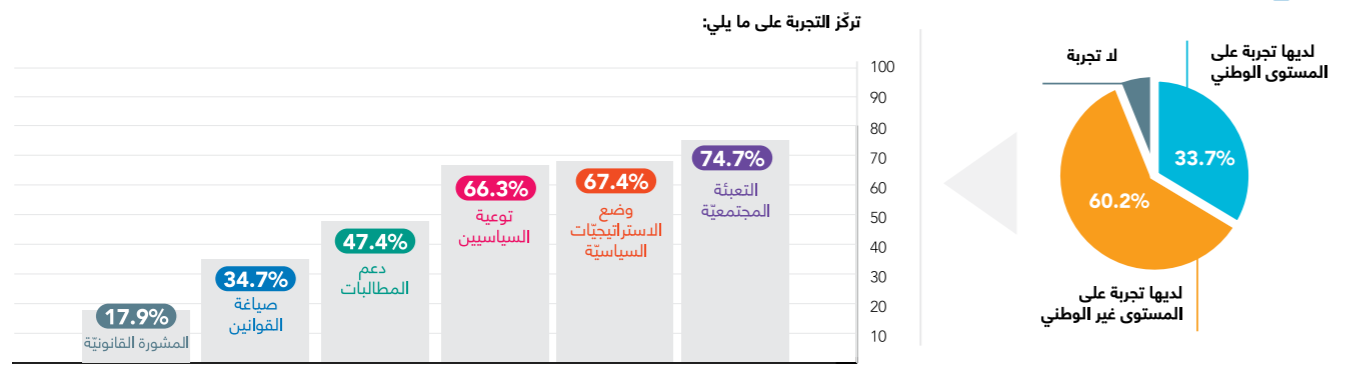
لدى منظمة H2O ومقرها ليبيا خبرة في رصد السياسيين المنتخبين والمدافعة في سبيل الإصلاح الدستوري والتشريعي. تعمل المنظمة مع شركاء من حول البلاد ومع مجموعات اثنية مختلفة على طول الحدود مع تونس والجزائر والتي تواجه تحديات متشابهة. شاركت المجموعة في مراقبة عمل هيئة صياغة الدستور في تونس عام 2013 وتابعت تبادل الخبرات مع مجموعات تونسية ومغربية تعمل على مساءلة مسؤولين منتخبين (M.Zegallai، تصريح خاص، أيلول/سبتمبر 2020، 10).

أما We Exist وهي جمعية عابرة للحدود مقرها أوروبا، فهي تحالف من منظمات المجتمع المدني السورية التي تشن حملة في سبيل المشاركة في مستقبل البلاد وعرض صورة متوازنة عن الحرب. «يُمكن أن تمثل تجربة المنظمة في إقامة روابط مع الشركاء وإفراز رسائل مبتكرة تختلف باختلاف الجمهور الهدف العالمي أداة متينة لعمل إقليمي محتمل» (J. Kahhaleh، تصريح خاص، 11 أيلول/سبتمبر 2020).

خلاصات: التحديات المشتركة تستوجب عملا إقليميا

هناك نطاق واسع للشراكة المشتركة والمتساوية بين منظمات المجتمع المدني في شمال المتوسط وجنوبه لجهة عقد نشاطات تتجاوز الحدود الوطنية وتكون مبنية على الاعتراف بالهوية المتوسطية المشتركة. وهذا يشمل الطبيعة والحياة البرية والمشاهد والسمات المناخية المتشابهة على الضفتين وثقافة مشتركة ونمط عيش وطعام بالإضافة إلى إرث تاريخي ولغوي عابر بدرجة كبيرة للحدود. ولا ينفي ذلك وجود مشاغل وتحديات مشتركة مثل تدفقات الهجرة من الشمال إلى الجنوب - القانونية وغير المؤقتة- وقضايا الشباب والبطالة والعنصرية من باب التعداد لا الحصر. سمحت هذه السمات والمشاغل المشتركة بالعمل المشترك على محدوديته وهي تستمر في توفير فرصة لاستراتيجيات مدافعة أكثر تركيزا على الجانب الإقليمي.

ما هي إنجازات منظمات المجتمع المدني الأورومتوسطية لجهة المدافعة والتأثير في السياسات؟



يتضح من التجارب الماضية ودراسة المسح التي أجراها حوار المتوسط (مراجعة الرسم البياني 6)، بأنه من الواضح أنّ هناك عدد من الفرص التي لا يتم استخدامها بالكامل لأسباب عديدة ولكن يُمكن استخدامها في سبيل التوفيق بين مجموعات المجتمع المدني. من البديهي أيضا من البحث المسحي أنّ الغالبية القصوى للناشطين توافق على أنّ منظمات المجتمع المدني في منطقة المتوسط يجب أن تركز الصفوف بطريقة عابرة للحدود لتعزيز الحقوق والمساواة وبناء فضاء متوسطي متكامل مع سياسات مشتركة.

كما ذكر سابقا، تكثر المواضيع المشتركة بين ضفتي المتوسط وهي تتراوح بين المساواة الاقتصادية والاجتماعية وحقوق المهاجرين والحماية البيئية والتي يُمكن أن تضم ناشطين في المجتمع المدني التقليدي والجديد. مؤخرا، استخدم ناشطون شباب وسائل التواصل الاجتماعي في سبيل إيصال الرسالة بسهولة وبطريقة غير نظامية لجمهور عام وباستخدام عددٍ من القضايا الأكثر حساسية أو جدلية مثل التحرش الجنسي وحقوق النوع الاجتماعي من بين أمورٍ أخرى.

يُشكل كل من التمويل وبناء القدرات والتدريب خطوات أساسية في مجالي دعم جهود التشبيك عبر المنطقة ومع النظراء الأوروبيين مع التركيز على رؤيا لهوية متوسطة.

حالت القيود السياسية دون قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل والتنسيق مع شركاء عبر المنطقة أو السفر. ويُعد كل من القيود المفروضة على تأشيرات الدخول والحوكمة الداخلية الضعيفة لمنظمات المجتمع المدني والنقص في الرؤيا بعيدا عن الظروف المباشرة والطبيعة المؤقتة للتحالفات التي تنتهي بانتهاء الهدف، عوامل مهمة لدى البحث في تشكيل الشبكات.

14 مؤسسة أديان ومقرها لبنان ترمي إلى مواجهة التطرف الديني والعمل المشترك مع الشركاء في العالم العربي ضمنا اليمن وسوريا والعراق مع التركيز على تعزيز التعايش الديني وتطوير الفكر النقدي وتعزيز المواطنة المدجة. مراجعة «الممارسات الحميدة» في الفصل الخامس (المصير المشترك).

15 تعمل شبكة ANHRI التي تأسست عام 2004 على حرية التعبير من خلال توثيق الانتهاكات وتدريب الصحفيين وإقامة الحملات في سبيل الإفراج عن سجناء الضمير.



سوف يُسبب كل من تقلص المساحة المدنية، وغياب شبكة مدنيّة عابرة للحدود ومتماسكة، ووجود انقسامات وخصومات جغرافيّة سياسيّة عميقة في المنطقة، تناقضًا في فرص قيام مدافعة فعّالة على يد منظمات المجتمع المدني المستقلّة والقابلة للعيش مما يحدّ ليس فقط العمل المحليّ وإنما أيضًا الشراكات الإقليميّة. وعلى النحو نفسه، حيثما تُسَنح الفرصة في بعض الدول لتحقيق النشاط الوطني، تتراجع الشهيّة السياسيّة لخوض حوارٍ مجدٍ مع منظمات المجتمع المدني.

ونتيجة جائحة كورونا التي عصفت بالعالم في العام 2020 تراجع عدد الاجتماعات الشخصية الرامية إلى عقد شراكاتٍ محتملة؛ وتمّ التغلّب على هذه المشكلة بصورة كبيرة باستخدام الانترنت وعقد عددٍ من الاجتماعات الالكترونيّة.

توصيات: باتجاه مدافعة استراتيجيّة عن طريق التكافؤ في اتخاذ قرارات واعتماد مقارنة تصاعديّة

يجب أن تتركز الجهود على دعم المدافعة لمواضيع مهمّة لضفتي المتوسط والتي تتشارك الواقع والجوهر أو الأثر المتوسطي. وكما اتضح من عمليّة مسح الشبكات ومنظمات المجتمع المدني في إطار حوار المتوسط، فهناك إمكانيّة لمعالجة قضايا متصلة بالمهاجرين وطالبي اللجوء والديمقراطيّة والمشاركة السياسيّة والمساواة بين الجنسين والصحة العامة والتحديات البيئيّة وانعدام المساواة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والوقاية من تطرّف الشباب.

خلافًا للناشطين من الضفّة الشماليّة للمتوسط، غالبًا ما تُكَبَل أيدي ناشطي المجتمع المدني من الجنوب وتتناقص فرص مشاركتهم بصورة فاعلة في وضع السياسات الوطنيّة أو المحليّة. وعليه، سيكون من المفيد لدى تصميم شبكات واستراتيجيات مدافعة تُشارك فيها منظمات المجتمع المدني من ضفتي المتوسط، التفكير في إقامة حملات تحترم الحقوق المدنيّة وحكم القانون.

ولكن بقي المجال مفتوحًا لنمو ناشطي المجتمع المدني الشباب في العالم العربي الذين يعملون على مواضيع «تسمح» بها الحكومات مثل المحافظة على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة وحقوق الجنسين. وعليه، المجال يبقى مفتوحًا لتعزيز القدرة على التعاون والمدافعة في سبيل الإصلاح بطرق مبتكرة. سبق للحوار المتوسطي ان أطلق نشاطات في هذا الاتجاه مع **تنظيم مخيم التدريب الأوّل مع 30 قائد شاب من عشر دول عربيّة للنظر في دورهم المحتمل في معالجة التحديات البيئيّة معًا.**

وكما جاء أعلاه، أنشئت في السنوات العشر المنصرمة شبكات إقليميّة كبيرة تُعنى بالمدافعة، ولو لفترةٍ وجيزة. يُمكن البناء على النشاطات والتجارب ويُمكن اكتساب الدروس من النجاحات أو من القيود المفروضة على جهودٍ سابقةٍ في سبيل كسب التزام منظمات المجتمع المدني في تشكيل شبكاتٍ جديدة أو تدعيم الشبكات القائمة. وسوف تتضمن الأخيرة منظمات المجتمع المدني العاملة في ظروف الحرب: برهنت هذه الكيانات عن قدرة على نقل تجربتها إلى المدافعة الأوسع مثل محاولة المجموعات الشابة في ليبيا وسوريا تعزيز المصالحة ومكافحة التطرّف.

وفي ظلّ وجود هذه التجارب، يدعم برنامج مثل حوار المتوسط وغيره من برامج دعم منظمات المجتمع المدني مواطن الضعف الحاليّة في تشبيك المجتمع المدني من خلال دعم عمليّة بناء القدرات حول الحوكمة الداخليّة الرشيدة واستخدام أدوات المدافعة المبتكرة والتمثيل الإعلامي واقتراح رؤيا للعمل بعيدًا عن الظروف المباشرة. وفي معرض دعم التشبيك في سبيل المدافعة، يجب إيلاء الانتباه لضمان عمليّة اتخاذ القرارات المتساوية بين شركاء المدافعة عبر المشاريع المشتركة ولتفادي أي تخطيطٍ من الأعلى إلى الأدنى.

سيادوا: دعوة إلى المساواة من دون تحفظ¹⁶

الممارسة الجيدة 1



الجمعيّة الديمقراطيّة لنساء المغرب ADFM - المغرب

إنّ التحفظات المتصلة «باتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة» سيادوا¹⁷ التي أُعربت عنها الدول العربيّة وغيرها من الدول، تعيق ديناميّات المساواة في الاتفاق مما يُترجم موقعًا دونيًا للمرأة داخل العائلة وإدانةً للتمييز والقوالب النمطيّة ويُفرغ الاتفاقيّة من محتواها. تولّد هذه التحفظات نظامًا اجتماعيًا غير مبني على المساواة وهو نظامٌ يؤثّر في عمل التنمية ويُشير إلى الاعتراف ببعض من الحقوق وإلى وجود تمييز بين الحقوق نفسها: أكانت تلك المتعلقة بالوسط العام أو تلك التي تعني الحقل الخاص.



صورة: مؤتمر صحفي من تنظيم ADFM: إطلاق القافلة الوطنيّة للنساء السلاويّات (الرباط، 2017)

وعليه، قررت سبع منظمات من المشرق والمغرب ودول الخليج وتركيا دعوة دول عربيّة وقادة حكوميين إلى رفع التحفظ عن الاتفاقيّة وإزالة جميع الأحكام التمييزيّة بحقّ المرأة من خلال نداء الرباط¹⁸ بمناسبة الذكرى الثلاثين لاعتماد الجمعيّة العامة لاتفاقيّة سيادوا. وعليه، دعا ائتلاف المساواة دون تحفظ (EWRC) إلى دمج مبدأ المساواة والمواطنة الكاملة في الدساتير والتشريعات والبرامج وخطط العمل ودعا إلى وضعها موضع التنفيذ.

16 بحسب اتفاقيّة فيينا يقصد بـ "تحفظ" إعلان من جانب واحد، أي كانت صيغته أو تسميته، تصدره دولة ما عند توقيعها أو تصديقها أو قبولها أو إقرارها أو إنضمامها إلى معاهدة، مستهدفة به استبعاد أو تغيير الأثر القانوني لبعض أحكام المعاهدة من حيث سريانها على تلك الدولة. الموقع: <https://www.asil.org/insights/volume/8/issue/11/reservation-treaties-and-united-states-practice>

17 المرجع: <https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/cedaw.aspx>

18 المرجع: <https://www.peacewomen.org/content/rabat-appeal-regional-campaign-equality-without-reservation>



ولكن بعد مرور 14 عامًا على ولادة حملة المساواة دون تحفظ، وعلى الرغم من التقدم المحرز في سبيل السير بحقوق المرأة وتطبيق المطالب في جميع دساتير المنطقة حول مبادئ المساواة وعدم التمييز بين المواطنين، لا تزال هناك ثغرة بين النصوص الدستورية وموجبات التشريعات الوطنية ناهيك عن الموجبات السياسية والممارسات المؤسسية الرامية إلى تحقيق هذا المبدأ على الصعيد العملي. ونتيجة لذلك، تتعرض نساء المنطقة لسيما الأكثر استضعافاً منهن للتمييز والعنف والتهميش على جميع المستويات في المجالين العام والخاص. ومن الأمثلة على ذلك المعاملة التي تلقتها المرأة في خلال فترة جائحة كورونا وما تعرضت له من استضعاف وتمييز²⁰.



بالإضافة إلى دعم حملات التوعية التي تقيمها المنظمات غير الحكومية في الاتفاقية والبروتوكول الاختياري الملحق بها والمطبّق على المستوى الوطني، دعا النداء جامعة الدول العربية إلى اعتماد مقاربة إقليمية للاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان في ظلّ ضمان مشاركة المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية.

عقد EWRC منتدى إقليمي في عمان في شهر أيار/مايو 2009 مع أعضاء الائتلاف ونساء ناشطات ومنظمات نسوية للتذكير بأن مهارات المرأة في المنطقة لا تزال غير معترف بها وأن المرأة لا تزال محرومة من المساواة في الفرص نتيجة أنواع التمييز المختلفة. هذا وقد جرى رصد حالات الإقصاء الكامل للمرأة من الحياة السياسية من دون ذكر درجة المشاركة القليلة في الحياة العامة وتعرض المرأة للعنف ومكانتها المتدنية في العائلة وقوانين الجزاء. أضف إلى ذلك، أنّ الائتلاف سعى إلى تعزيز الحاجة إلى تمكين المرأة في المنطقة ومنحها حقوقها وضمان مشاركتها الكاملة كمواطن ينعم بالحقوق نفسها الممنوحة للمواطنين الذكور مما يُشكّل قوّة تمكّن المرأة من تحقيق الازدهار والعمل باتجاه تنمية بشرية للجميع.

هذا وأكد المشاركون على التزام الائتلاف مواصلة التضامن والعمل في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة من خلال تعبئة الأعضاء في جميع دول المنطقة والعمل في سبيل التأثير في الحكومة للاستجابة لهذه الطلبات. وعليه، قام ائتلاف EWRC بتنظيم نشاطات مدافعة وتوعية مع جامعة الدول العربية في شهر آذار/مارس 2008 أمام البرلمان الأوروبي في خلال شهر أيار/مايو 2008 وعمم نداء الرباط بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل¹⁹ في شهر نيسان/أبريل 2008. وعليه، حقق ملف رفع التحفظات تقدماً وقد أثمر النضال وحقق نتائج أفضلت إلى نجاح المؤسسات في إقناع الدول باعتماد عددٍ من التدابير الإيجابية في هذا الاتجاه وأبرزها ما يلي:

- ◆ رفع التحفظ بشأن المادة 9، الفقرة ب المتصلة بالجنسية من جانب الحكومتين المصرية والجزائرية؛
- ◆ رفع التحفظ بشأن المادة 15، الفقرة 14 المتعلقة بحرية الحركة واختيار السكن من قبل الحكومة الجزائرية؛
- ◆ رفع التحفظ بشأن الاتفاقية والمصادقة على البروتوكول الاختياري من قبل الحكومة المغربية؛
- ◆ المصادقة على البروتوكول الاختياري من قبل الحكومة التونسية؛
- ◆ انضمام دولة قطر إلى الاتفاقية في شهر كانون الأوّل/ديسمبر 2008 مما يعني أنّ الدولتين العربيتين الوحيدتين اللتين لم تنضمّا إلى الاتفاق هما الصومال والسودان.
- ◆ وعليه، حقق EWRC نجاحاً عظيماً وشكّل ممارسةً فضلى أثمرت تأثيراً كبيراً على نضال المرأة في المنطقة:
- ◆ على مستوى المشاركة، تمكّنت الحملة من ضمّ 20 منظمة تُعنى بالمرأة وبحقوق الإنسان على صعيد المنطقة وفي 13 دولة عربية بالإضافة إلى تركيا ناهيك عن خبراء ذكور وإناث من مختلف الخلفيات ومجالات التخصص و30 منظمة وممثل مؤسسة وطنية وهيئة سياسية وبرلمانية وخبراء ذكور وإناث على المستوى الوطني في ظلّ تلقي الدعم من المنظمات من خارج المنطقة؛
- ◆ على مستوى التغطية الإعلامية، اكتسبت الحملة صدى أكبر على المستوى الدولي والوطني والإقليمي؛
- ◆ على مستوى اللّيات، صدر عن الائتلاف نداء الرباط وأعدّ استراتيجية مدافعة إقليمية في ظلّ العمل على إطلاق الحملات الوطنية لكلّ دولة وإقامة لجنة إقليمية تُعنى بالرصد.

20 المرجع: <https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-in-the-mena-region-impact-on-gender-equality-and-policy-responses-ee4cd4f4/>

19 المرجع: <https://www.ohchr.org/en/hrbodies/upr/pages/uprmain.aspx>



بناء مجتمعات مقاومة وسلام بواسطة الحوار الاجتماعي في المتوسط الممارسة الجيدة 2



الاتحاد المتوسطي لمنظمات الأعراف وشركاء منطقة الأورومتوسط (*) Businessmed and partners

برهنت التغييرات السياسية الأساسية التي حصلت عام 2011 والتي تعني الضفة الجنوبية للمتوسط، عن محدودية السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة حتى الساعة، وبالتالي برهنت عن الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاحات مؤسسية عاجلة. منذ العام 2008، وفي إطار الحوار الذي عُقد في حوار المتوسط، قام الاتحاد الأوروبي بإشراك الحكومات وممثلي الشركاء الاجتماعيين. هدفت هذه العملية إلى إعطاء الحوار الاجتماعي «دوراً أكثر فاعلية» في دول المتوسط. وفي هذا السياق، بدأ العمل بالمشروع التجريبي لتعزيز الحوار الاجتماعي في جنوب المتوسط الجنوبي SOLiD في ثلاثة دول هي المغرب وتونس والأردن.



توقيع وزراء الشؤون الاجتماعية على ميثاق الحوار الاجتماعي

بين عامي 2016 و2018، جرى تطبيق ثلاث مراحل مختلفة. ركزت مرحلة التعبئة على تحليل مؤسسات وهيكلية الحوار الاجتماعي عن طريق ورش العمل المعنية ببناء القدرات. وفي خلال المرحلة الثانية من الحوار، عقدت مشاورات ثنائية وثلاثية ومتعددة الأطراف بين الشركاء الاجتماعيين وعززت ممارسة الحوار الاجتماعي عن طريق الندوات وورش العمل والتبادلات وزيارات الدراسة. وتضمنت مرحلة التوافق النهائي مشاورات ثنائية بين أصحاب العمل والنقابات بهدف تعزيز الممارسات الاجتماعية حول الحوار الاجتماعي والبناء على رؤيا موحدة تشمل أطرافاً متعددة تجمعها المبادئ والممارسات الجيدة لتحقيق الحوار الاجتماعي في المنطقة.

أفضى التشاور بين منظمات أصحاب العمل والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية من تونس والمغرب والأردن ودول الاتحاد الأوروبي إلى تطبيق 80 نشاطاً وتعبئة 1196 ممثلاً عن الشركاء الاجتماعيين في ورش العمل الوطنية لبناء القدرات؛ شمول 176 مستفيد مشارك في الحوار مع السلطات المحلية؛ تدريب 102 خبير على الحوار الاجتماعي؛ عقد 8 مجموعات تركيز بشأن الهجرة وظروف العمل والحقوق

الاجتماعية؛ زيارتي تبادل بين الشركاء التونسيين والألمان (DGB، BDA، UGTT، UTICA)؛²¹ 22 منشوراً اتخذ شكل دراسات تشخيص لسلوكيات ومواقف الشركاء الاجتماعيين بشأن مضمون الحوار الاجتماعي والممارسات في المنطقة ضمناً تحليل معمق للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية للحوار الاجتماعي في تونس والمغرب والأردن إلى جانب إقامة قاعدة بيانات تمثل أداة تعلم وعمل للشركاء الاجتماعيين في تشارك الخبرات في المنطقة.

أفضت العملية برمتها إلى صياغة مستندٍ وحيدٍ هو ميثاق تعزيز الحوار الاجتماعي بين منظمات أصحاب العمل والنقابات ومنظمات المجتمع المدني. يُبنى المستند الموجه نحو البرنامج على 12 مبدأً يُعزز ثقافة الحوار الاجتماعي بين الأطراف الاجتماعيين بهدف تأسيس هذا الحوار عن طريق تحسين ظروف العمل وتوفير بيئة مستدامة للتنمية الاقتصادية.

جرى التوقيع على ميثاق تعزيز الحوار الاجتماعي من قبل وزراء الشؤون الاجتماعية في الدول الهدف بالإضافة إلى النقابات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني المعنية إلى جانب ائتلاف المشروع في خلال مؤتمر SOLiD الختامي في بروكسل بتاريخ 14 آذار/مارس 2019. تلا ذلك اعتماد ميثاق SOLiD رسمياً على هامش الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط المنعقد بتاريخ 2 نيسان/أبريل 2019 في كاسكيس، البرتغال.

شكّل SOLiD استجابةً ذكيةً وجماعيةً لظرفٍ معقدٍ وصعبٍ من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هذا وشكّل «منصة ربط» بين الفاعلين الاجتماعيين تقودها إلى ذلك مقاربة منطقية متوازنة بشأن الحوار الاجتماعي والمدني. تطرّق SOLiD إلى العلاقات طويلة الأمد المفتوحة إلى الثقة بين الشركاء الاجتماعيين. إنّ الدور الفاعل الذي اضطلع به الشركاء الاجتماعيون والمنظمات الإقليمية والزخم الممنوح في هذا الصدد لجهة تعبئة الشركاء والمستفيدين وتوجيههم هو بمثابة درسٍ يؤخذ به لدى تطبيق المشاريع المقبلة.

ومن الخطوات المستقبلية الموصى باتباعها إنشاء مركز الحوار الاجتماعي لدراسات البحوث والترويج لحلقات التدريب وورش العمل المعنية بالحوار الاجتماعي التي تُعقد بين الشركاء الاجتماعيين والتي ترمي إلى تعزيز مفاهيم الحوار الاجتماعي والتنمية المستدامة.

أخيراً، يُعتبر تعميم الحوار الاجتماعي في المنطقة مهمّاً. يُمكن مواصلة البحث في التبادلات بين الشمال والجنوب وعبر التجارب الإقليمية والبحث في جميع التآزرات المحتملة مع سائر مبادرات الاتحاد الأوروبي أو الجهات المانحة.

” أنا على يقينٍ من أنّ برنامج DiLOS سيكون له أثر ملموس وقد جاء ردّاً على الحاجة الملحة لنظام حوار يُسهم في الاستقرار السياسي. لا تتحقق التنمية المستدامة إلّا بوجود الفاعلين الاجتماعيين كلّهم ومن خلال حوارٍ بناءٍ ودائمٍ.“

مصطفى طليلي، مدير مشروع SOLiD

21 Deutsche Gewerkschaftsbund (DGB), Bundesvereinigung der Deutschen Arbeitgeberverbände (BDA), Union générale tunisienne du travail (UGTT), Union tunisienne de l'industrie, du commerce et de l'artisanat (UTICA).
(*) تتوفر اللائحة كاملةً لشركاء SOLiD على الموقع: <http://medsocialdialogue.org/solid/partnership>



باص الحرية من تنظيم عائلات من أجل الحرية

الممارسة الجيدة 3

حملة من أجل سوريا - سوريا



في شهر آذار/مارس 2011، نزل مئات الآلاف من المتظاهرين إلى الشارع في سوريا للمطالبة بالحرية والديمقراطية. واليوم، أُخرج أكثر من نصف سكان سوريا من منازلهم وعبر خمسة ملايين الحدود إلى الدول المجاورة ومناطق أبعد. وكانت الحصيلة مقتل أكثر من 500 ألف شخص والتماس أكثر من 10 ملايين شخص إلى مساعدة مالية عاجلة. هذا وتعرض أكثر من 100 ألف امرأة ورجل وطفل إلى التوقيف التعسفي أو الإخفاء القسري بسبب النظام السوري والمعارضة المسلحة والمجموعات المتطرفة. تعرض معظم المعتقلين السوريين إلى السجن لأسباب سياسية ودفع بهم النظام السوري إلى الباصات وألقي بهم في السجن حيث أمضوا سنوات من الاستغلال والتعذيب والتجويع.



باص الحرية يقف أمام بوابة براندنبورغ في برلين

وعلى ضوء هذه التحديات السياسية، قامت منظمة نسوية تُعنى بشن الحملات وتحمل اسم «عائلات من أجل الحرية» (FFF) وتعمل لنصرة حقوق السوريين المخفيين والمعتقلين بالسفر إلى أوروبا بواسطة «باص الحرية» وهو من باصات لندن الشهيرة حمراء اللون ذات الطابقين الذي تكسوه صور المحبين من العائلة وذلك لنشر الصور عبر الكرة الأرضية. وكان الهدف من تغطية الباص بهذه الصور تكوين صورة مهمة من شأنها أن تستحوذ على انتباه الإعلام والرأي العام حيثما ذهب الباص. خرجت بالفكرة الممثلة السورية يارا صبري والتي كانت تنشر على مواقع التواصل الاجتماعي صورة جميلة لباص في كل مرة يتم فيها الإفراج عن معتقل. وعليه، بات الباص رمزاً في ذهن السوريين حيث استخدمه أفراد من نظام الأسد لتوجيه المتظاهرين إلى السجن أو حين أصبحت الباصات متصلة بالتهجير القسري للمدنيين من المدن في

ظل «اتفاقات الترحيل المدني» التي اعتمدها نظام الأسد عند استعادته على المناطق التي احتلتها المعارضة سابقاً.

بحسب نظرية FFF التغييرية إذا نجحت الحملة في التعبير عن حجم أزمة الإخفاء القسري وحدته وهي من أعظم الجرائم ضد الإنسانية والتي حصلت اليوم، فهي ستحمل الجهات المتناحرة والحكومات التي تتفاوض بشأن مستقبل سوريا على جعل الإفراج عن المعتقلين أولوية.

تقوم منظمة FFF بتعبئة الرأي العام في سبيل ممارسة الضغوط على جميع الجهات وحملها على الامتثال للمطالب. ترفع المنظمات صوت عائلات المعتقلين والمفقودين وتدعو المنظمات الدولية والمحلية إلى اتخاذ تدابير سريعة للمساعدة في ملف المعتقلين. قام «باص الحرية» بزيارة عواصم أساسية وحشد أصوات القادة الأوروبيين للعمل في سبيل المعتقلين السوريين. وفي كل مناسبة، كان ذلك أساسياً لجذب اهتمام وسائل الإعلام والمساعدة على تعزيز صورة الحملة.

«كلما تحدّث الأشخاص عن عائلات من أجل الحرية وعن باص الحرية، تحدّثوا عنهما على أنّهما قصة نضال ومقاومة واحدة»



أمينة خولاني، عائلات من أجل الحرية

في لندن، توقّف باص الحرية تحت ساعة بيغ بن الشهيرة وهدفت منظمة FFF بالأغاني السورية الشعبية وسط الحشود. قررت النساء قائدات الحملة البقاء هناك لتذكير المواطنين البريطانيين بأنّ ساعتهم التي كان من المتوقع أن تتوقّف عن العمل لمدة أربع سنوات بسبب أعمال الصيانة مما أحدث جلبة في وسط العموم نتيجة المائتي ألف ضربة التي سوف تخسرها ساعة لندن في خلال تلك السنوات لا تُعادل مصير المئتي ألف معتقل الذين لا تعرف أسرهم شيئاً عنهم.

في باريس تجمّع المحتشدون في ساحة لا ريبوبليك (La Republique) ليخبروا قصصهم ويغنّوا ويقفوا متضامنين مع المعتقلين. وحثّوا الرئيس إيمانويل ماكرون على استخدام نفوذه للسعي من أجل الإفراج عن أزواجهن وأخوتهن وأبنائهن من السجن السوري. وعملت النساء مع منظمات محلية ودولية لحقوق الإنسان في سبيل تعبئة الدعم بحيث يبقى ملف المعتقلين والمخفيين قسراً خارج أي عملية تفاوض سياسي. وفي خلال العام المنصرم، برهنت الأدلة على إصغاء واضعي السياسات الدوليين عن كثب للأصوات المتعالية. وكان دور منظمة FFF أساسياً في فتح أبواب التواصل مع واضعي السياسات. وبالفعل، لقد ألقين كلمة أمام مجلس أمن الأمم المتحدة في مناسبتين.

حالياً، تفكّر FFF في وجهة استخدام الباص بحيث يُصبح رمزاً طويل الأمد للنضال من أجل العدالة في سوريا. ومن الواضح أنّ استخدام الباص كرمز بصري كناية عن تكتيك محدد قد لا ينجح مع أي حملة. ولكنّه يُبني مدى قوة التدابير البصرية الطموحة. يُمكن أن تمثّل هذه الأخيرة خير أداة لإشراك الرأي العام والإعلام بشأن القضية. إنّ إقامة رمز بصري قوي لمجموعة أو حركة يُمكن أن يُساعد على تعبئة المواطنين. ولكن الأهم هو أنّ الباص أصبح رمزاً محبباً إلى قلب العديد من الأسر السورية في المنفى والتي لديها أفراد من العائلة في المعتقل. وفي حين لم يستقل معظم أفراد الحملة الباص نفسه، إلّا أنّ ذلك كان مهماً من أجل تعزيز حس الهوية الجماعية. لا يُعاني المعتقلون وحدهم، فعائلاتهم تُشاركهم المعاناة.

22 في غياب أي إحصاءات رسمية، وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أكثر من 100 ألف حالة اعتقال تعسفي واختفاء قسري. وهي تقدّر بأنّ عدد السوريين الموقوفين تعسفيًا والمخفيين قسراً يُناهز 200 ألف. المرجع: <https://sn4hr.org/>



عريضة اتحاد الجامعات المتوسطية UNIMED من أجل جيل Erasmus متوسطي

ممارسة جيدة 4

UNIMED - المنطقة الأورومتوسطية

تأسس اتحاد الجامعات المتوسطية UNIMED في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1991 على يد البروفسور فرانكو ريزي. والاتحاد كناية عن جمعية تضم 130 جامعة من 22 دولة على طول حوض البحر الأبيض المتوسط وهي رصت جهودها على امتداد 30 عامًا في سبيل تطوير البحث والتعليم في المنطقة الأورو متوسطية وبصورة أشمل للمساهمة في التعاون العلمي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي. أما الصورة التي تمثل اتحاد الجامعات المتوسطية بأبهى حللها فهي «جامعة من دون جدران».

تحقيقًا للغاية الطموحة المتمثلة بدمج المتوسط، من المهم فهم أهمية التبادلات بين الجامعات وبالتالي تعزيز قيمة برنامج Erasmus²³ باعتباره محفزًا على التعاون الدولي. يكثر الكلام عن السبيل إلى الدفع باتجاه التنقل في أوروبا وعن دور الأخيرة في تعزيز ولادة جيل حقيقي عابر للحدود وهو ما يُعرف بجيل Erasmus. على ضوء النتائج البديهة لهذا الزخم في التبادلات، برهن اتحاد الجامعات المتوسطية عن التزامها توسيع هذه التجربة مع الضفة الجنوبية للمتوسط والتي باتت اليوم أولوية على جدول أعمال اتحاد الجامعات المتوسطية.

”المتوسط مصيرنا“

البروفسور فرانكو ريزي، مؤسس UNIMED وأمين عامها السابق

عام 2011، حثّ خمسة من أعضاء البرلمان الأوروبي المفوضية الأوروبية على تشجيع ولادة برنامج «Erasmus» بنسخته المتوسطية. انضم اتحاد الجامعات المتوسطية إلى الجهود المبذولة من خلال إقامة عريضة الكترونية وتقديمها إلى المفوضية الأوروبية بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية عام 2011 وذلك بهدف تعزيز البعد الدولي لبرنامج Erasmus وتوسيع المبادرة بحيث تضم جامعات جنوب المتوسط. رُفعت العريضة إلى مفوض الاتحاد الأوروبي للتعليم والثقافة في شهر كانون الثاني/يناير 2012 واتخذت بعين الاعتبار عند إطلاق برنامج Erasmus+ لعامي 2014-2020 بمعدل 8000 منحة أوروبتوسطية في السنة. بعد تمويل هذه المنح، والتي فسحت المجال أمام طلاب من إفريقيا الجنوبية للذهاب إلى الخارج، يعمل اتحاد الجامعات المتوسطية اليوم في سبيل زيادة عدد المنح إلى 30 ألفًا. وعليه، أعيد إطلاق المنح عام 2017 بهدف تطبيق برنامج Erasmus+ لعامي 2021-2027 وذلك بهدف الحصول على معدل 300 ألف منحة في السنة.

إنّ العريضة التي قدّمها اتحاد الجامعات المتوسطية في سبيل التماس عدد أكبر من الهبات لتحقيق التنقل حملت طلبات العالم الأكاديمي في منطقة المتوسط إلى المنتديات حيث يجري التداول في شؤون التمويل لوضع برنامج مجتمعي وهو برنامج سيرفغ قريبًا إلى رئيسة المفوضية الأوروبية ماريا غابريال وإلى البرلمان الأوروبي.

بحسب مارشيلو سكاليزي مدير اتحاد الجامعات المتوسطية «إنّ المصلحة في برنامج Erasmus أورو متوسطي والحاجة إليه كبيرتين» وهو يُتابع:

«اعتترف الاتحاد الأوروبي بأنّ العريضة التي انطلقت عام 2011 مع أكثر من 6000 توقيع تمّ جمعها في 55 دولة كانت أساسية في اتخاذ القرار بشأن توزيع المخصصات. بما أنّ البرنامج المجتمعي مبني على الاستشارات العامة التشاركية، فإننا نريد تجديد مساهمتنا وتسطير أهمية أعمالنا».

لا يقتصر التزام اتحاد الجامعات المتوسطية على المطالبة بزيادة الأموال المخصصة وبالتالي عدد المنح. هو يُعطي أهمية محددة لموضوع التنقل بين دول الجنوب بهدف تطبيق سياسة جوار أكثر اندماجًا. ويختتم سكاليزي قوله قائلاً:

«تمثل التنقل بين دول الجنوب عنصرًا أساسيًا من عملنا. فلدى الجامعات في مصر أو المغرب تواصل أكبر مع الجامعات في أوروبا منه في ما بينها في حين أنّ اندماج المنطقة وتنميتها يستوجب تطوير الحوار شبه الإقليمي ناهيك عن الحوار بين دول الجنوب. إنّ تذليل المسافات بين أنظمة الجامعات والمواطنين بحيث يكون التعليم يتصرّف الحكومات والتي تطبّق في غالب الأحيان رقابة أمر أساسي في مساعدة الشباب على الإيمان في مستقبل بلادهم والتعويل بدرجة أكبر على حوكمة قابلة للمساءلة».



تصميم عريضة اتحاد الجامعات المتوسطية لولادة جيل Erasmus المتوسط.



” لا يُمكن معالجة الأزمة البيئية
بواسطة حلولٍ مجتزأة: علينا الانتقال في
الاقتصاد والحضارة من المدى القصير إلى
المدى البعيد ”

ألكسندر لانجر، سياسي وناشط بيئي، 1946-1995

الالتزام البيئي

03

- 58 النضال في الحقل البيئي في متوسطٍ ترتفع درجات حرارته: تحقيق التزامٍ إقليمي في زمن الأزمات المناخية
- 64 درب الاستدامة تمرّ بالتعليم
- 66 الخطة التوجيهية الإقليمية حول التنمية المستدامة في وادي الأردن



النضال في الحقل البيئي في متوسّط ترتفع درجات حرارته: تحقيق التزام إقليمي في زمن الأزمات المناخية

بيتر شوارتزستين

صحفي في المجال البيئي مقره أينا يعمل على قضايا المياه والأمن الغذائي والنزاعات المناخية في مناطق الشرق الأوسط وإفريقيا وشرق المتوسط. تصدر أعماله في صحيفة ناشيونال جيوغرافيك. هو أستاذ غير مقيم في المركز المعني بالمناخ والأمن وهو باحث مفكر أمريكي غير حزبي يسدي استشارات منتظمة حول القضايا البيئية لصالح كل من برنامج الأمم المتحدة المعني بالبيئة واليونيسيف ومنظمة العفو الدولية.

نبذة



تُعاني البيئة من عدم كفاية الموارد المالية أو الاهتمام ولطالما كانت الحلقة الأضعف في المجتمع المدني المتوسّط. ولكن مع تغيّر المناخ وتنامي معدلات التلوّث التي تلقي بظلالها على المنطقة، بدأ الاهتمام بالبيئة يتنامى. وحول ضفّتي المتوسط، بدأت المجموعات المعنيّة بقضايا البيئة تكتسب شعبيةً متناميةً حتّى في ظلّ التحديات الجديدة والقديمة. وحيث أنّ شاطئ المتوسط يضمّ طيفاً من النظم الاقتصادية والسياسية المتنوعة التي تتراوح بين دول متسلّطة وديمقراطيات متقدّمة، لا يُمكن الركون إلى حلّ واحدٍ معلّبٍ للجميع - مع أنّ المجتمع المدني المعني بشؤون البيئة يتشارك الخيوط نفسها - فهو على سبيل المثال يفتقر إلى الموارد ويعوّل بالدرجة الأولى على المتطوّعين. في ما يلي تحليل مبني على استبيان يستعرض إمكانيات القيام بنشاطات بيئية مستقبلية متقدّمة.

مقدمة

تتخبّط منطقة المتوسط في طيفٍ من التحديات البيئية التي ترشح بمجرد معاينة وضع المجتمع المدني. فالمنظمات المعنيّة بقضايا البيئة هي أكثر عوزاً إلى الموارد المالية بالمقارنة مع أنداها من المنظمات غير الحكومية¹. وقدرتها على التعاون عبر الحدود قد تصطدم بقيودٍ شديدة على الرغم من التشابه في المشاكل البيئية التي يُعاني منها المتوسط. ومع تنامي العقبات وليس أقلها الضغط الذي تمارسه الحكومات القمعية، والجهات الفاعلة المحلية المعادية والجهات المانحة المتطلّبة، يواجه العديد من المنظمات عقبات أكثر من ذي قبل. وبتعبيرٍ آخر، يُجاهد المحافظون ومعدّو الحملات لأداء عملهم في خلال فترة حرجية، البيئة فيها أحوج ما تكون إلى المساعدة.

ومن خلال مسح حوالي 30 منظمة مجتمع مدني تُعنى بقضايا البيئة، كوّن برنامج حوار المتوسط صورةً عن مشهدٍ بيئي يتعرّض للاعتداء ويُجاهد في سبيل الحصول على الدعم على الرغم من شعبية ونشاط غير مسبوقين. فالموازنات ضئيلة لا بل تتقلّص في العديد من الحالات نتيجة الجائحة ولكن هذا الشخّ يُقابل بارتفاع في أعداد المتطوّعين. يبدو أنّ حجم المنظمات غير الحكومية المعنيّة بقضايا البيئة قد بلغ معدّلاً قياسياً يُقارن بحجم الدمار البيئي. وبحسب أحد الناشطين اللبنانيين «تنامي عدد الأصدقاء بقدر تنامي عدد الأعداء» (مصدر مجهول، تصريح خاص، أيلول/سبتمبر 2020)². فعبر ضفّتي المتوسط، يُشارك منظّمو الحملات والمحافظون قصّة خوفٍ وأملٍ في المستقبل.

إنّ طبيعة المتوسط وحدوده تستوجب مزيداً من التكاتف عبر الحدود والتعاون متداخل الاختصاصات بالمقارنة مع سائر النظم البيئية. وحيث أنّ بحر المتوسط هو بحر شبه مغلق يعيش فيه عددٌ كبيرٌ من المواطنين على الشاطئ وتستغرق فيه المياه قرناً لتجدد نفسها، فهو معرّضٌ بشكلٍ كبيرٍ للتلوّث. وهذا ما ثبت في خلال العقود المنصرمة. تعتبر الجسيمات البلاستيكية المركزة الأوسوأ في العالم مع دخول 33800 قنينة بلاستيكية البحر في كلّ دقيقة بحسب الصندوق العالمي للحياة البرية (WWF) (Dalberg Associates, 2019). فالنفايات السامة التي يولدها بلدٌ ينتهي بها الأمر في بلدٍ آخر (Shira et al, 2018). وفي الداخل أيضاً، يُعاني معظم الدول من الإجهاد الناتج عن المناخ ومن ندرة الموارد وتفكك التنوّع البيولوجي الذي يؤثر على القاصي والداني من الدول الجيران ولا يُساعدهم. فالبيئة لا تعرف لها حدوداً بحسب القول المأثور ولا شكّ في أنّ دول المتوسط هي أسطع مثالٍ على ذلك.

ولكنّ التاريخ والجغرافيا السياسية تأمرا لتعقيد التعاون بينما يجب الدفع باتجاهه. وصل عدد الدول المتوسّطية إلى 22 دولة ساحلية، تُضاف إليها باقة من الأطراف المهتمة الأخرى، وبلغ عدد أصحاب المصلحة في المتوسط مستوى غير مسبوق وهي بمعظمها متخاصمة أو بالكاد تتواصل في ما بينها مما ينعكس بدوره سلّبا على طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني. وفي ظلّ التباين على مستوى النظم السياسية، ومعدلات الازدهار والمواقف من القضايا البيئية في محيط المتوسط، سيتضح أنّ بناء التوافق والعمل الجماعي لن يخلو من الصعوبات. وفي ظلّ التحديات الأخرى ومنها النزاعات والأزمات الاقتصادية وأزمات الحكومة وأزمة كورونا، يلفت العديد من منظمات المجتمع المدني المعني بشؤون البيئة إلى أنّه سيكون من الصعوبة بمكان تحقيق أي تقدّم على الرغم من المشهد القاتم على ضفّتي المتوسط.

التقييم

تضمن طبيعة المنطقة المتفاوتة بأن تعمل منظمات المجتمع المدني في بيئةٍ سياسية واجتماعية متنوّعة تتراوح بين مناطق النزاع التي يستحيل فيها العمل (مثل سوريا وليبيا) وصولاً إلى الدول المتسلّطة (مثل

1 تقييم ناشئ عن البحث المسحي لبرنامج حوار المتوسط وعن لقاء العديد من المنظمات غير الحكومية المعنيّة بالبيئة على مدى سنوات.

2 خضعت جميع المقابلات التي أجريت في إطار هذا الفصل لموجب السرية.



مصر وتركيا) والدول الأوروبية وبعض الأنظمة الديمقراطية. ولكن على الرغم من أوجه الاختلاف الشديدة، يجتمع المشهد البيئي في المنطقة حول عددٍ من القواسم المشتركة.

هذا وتفتقر منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا البيئة إلى الموارد المالية بالمقارنة مع سواها من المنظمات التي لا تنعم بالوفرة هي الأخرى. لا تتجاوز الموازنة التشغيلية المتوسطة بين المنظمات المجيبة على الأسئلة البيئية مبلغ 150 ألف يورو بالمقارنة مع معدّل وسطي يصل إلى 277500 يورو. وبعض المنظمات يكفي بمبلغ 20 ألف يورو سنويًا كما هي الحال مثلًا بالنسبة إلى إحدى المنظمات التونسية غير الحكومية. ولكن الرقم الفعلي قد يكون عمليًا أقل حيث أنّ عشرة من المنظمات الثمانية والعشرين التي شملها المسح قد رفضت الإفصاح عن موازنتها في الاستبيان ويبدو أنّ الكثير منها هو من بين أكثر المنظمات تعثرًا من الناحية المالية.

بطبيعة الحال، يُعطل هذا الشحّ في الموارد المالية عمل المنظمات غير الحكومية. ونتيجة هذه الضائقة، يوظف العديد من منظمات المجتمع المدني عددًا من الموظفين الأجورين لا يتجاوز عددهم الأحد عشر موظفًا ويُنيط بهم العمل على ما لا يقل عن سبعة مشاريع؛ وهذه الأرقام هي دون المعدّل المعمول به في منظمات المجتمع المدني. تحدّث المسؤولون في هذه المنظمات عن العديد من الصعوبات لجهة توظيف خبراء في مجال الحفاظ على البيئة و/أو إجراء دراسات بيئية غالبًا ما تكون باهظة الكلفة وتستغرق سنوات أو القيام بعمليات تنظيف ميدانية على الرغم من وجود العديد من الأسباب التخفيفية في كلا الحالتين. وما يعوّض عن النقص في عدد الموظفين هو تنامي عدد المتطوّعين الذين يُمثّلون على ما يبدو النسبة الأكبر من قوى العمل في وسط منظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون البيئة بالمقارنة مع مباديين أخرى، في حين قد تستوجب المشاريع البيئية وقتًا وموارد غير عادية لتحقيق النتائج. وبطبيعة الحال، ليست الكمية أبدًا مرادفةً للأثر.

وعلى الرغم من الجهود الصريحة المبذولة في سبيل تنويع مصادر الدخل، يُمكن أن تحصل منظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون البيئة على تمويلٍ من مجموعةٍ صغيرة وفي بعض الأحيان من حلقة غير موثوقة من المانحين. يتلقّى 23 من أصل 28 مجيب الدعم من مؤسسات خيرية أو من جهات مانحة صغيرة الحجم يُمكن أن يتراجع دعمها بسرعةٍ شديدة لدى أي اختبار أو تردد مالي هذا إن لم يقع المجتمع المدني ضمن الأولويات المتضاربة في بعض الأحيان لإحدى الجهات المانحة. تتلقّى 20 منظمة من أصل المنظمات الثمانية والعشرين المعنية بشؤون البيئة الدعم من الاتحاد الأوروبي، وهذه النسبة تتجاوز عتبة 56% من جميع المنظمات غير الحكومية التي شملها إحصاء حوار المتوسط والتي تشكّل مصدر خوفٍ عرضي. ومع أنّ تمويل الاتحاد الأوروبي يُعتبر حيويًا، إلّا أنّ بعض المنظمات يشعر بأنّ بروكسل لا تتمتع بفهم كافٍ للتحديات وبالتالي لديها توقعات غير منطقية حيال القدرة على تحقيق التغيير (مصدر مجهول، تصريح خاص، أيلول/سبتمبر 2020). والملفت أنّ ثمانية منظمات فقط من بين المنظمات التي شملها الاستطلاع تتلقّى مساعداتٍ من الدولة مما يعكس تناقص شأن البيئة في العديد من دول إفريقيا الشمالية ودول شرق المتوسط.

ولكن يُفيد بعض الأدلّة بأنّ التعاون بين منظمات المجتمع المدني عبر الحدود قد تصاعد في خلال السنوات المنصرمة مع انكشاف المشاغل البيئية. تعمل 16 من أصل 28 منظمة شملها الاستطلاع على ضفتي المتوسط أي بنسبة تناهز 49% من مجموع منظمات المجتمع المدني وهذا تحسّنٌ ملموسٌ بالمقارنة مع مستويات التعاون الماضية.

وعلى صعيدٍ آخر، برز عدد من المنظمات البيئية الجديدة في خلال العقد المنصرم سيّما على الضفة الجنوبية من البحر. ويُفيد عدد من منظمات المجتمع المدني البيئية عن تعرّضه لصعوباتٍ أقلّ في التعاون مع الشركاء الأجانب. ومن المغرب إلى تونس، يبدو أنّ المناخ السياسي قد استتب في بعض الدول التي تسعى إلى ترتيب وضعها البيئي فيما يُرخي دول أخرى القواعد المفروضة على منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في نطاقه.

ولكنّ المنظمات البيئية عبر الوطنية والحملات على المستوى الأكبر صارت في سبيل كسب الرضى عبر المنطقة ومن بين دول المتوسط الجنوبية، كان لمنظمة غرين بيس بضع عملياتٍ ولا مكاتب خارج إسرائيل ولبنان وتونس والمغرب في حين كان للصندوق العالمي للحياة البرية WWF بعض الإنجازات على الرغم من محاولات توسيع عملها في العالم العربي.

ولكن على الرغم من وجود قصص نجاح ملفتة³، عانت المنظمات غير الحكومية البيئية وعلى نطاقٍ واسعٍ من الضربات نفسها التي تعرّض لها المجتمع المدني المتوسطي منذ ما بعد ثورات الربيع العربي وترجم ذلك تعاونًا قاصرًا أو مختنقًا عبر الحدود. رفض نصف المجيبين تقريبًا رصد مصادر الضغط خشية تجدد الاضطرابات أو تصاعدها في بعض الأحيان بحسب العديد من المنظمات التي شملها المسح. ومن بين المنظمات التي أجابت، أفادت نسبة أقلّ من النصف بأنّها تعرّضت لضغوطات حكومية وأفادت النسبة نفسها تقريبًا عن وجود ردود فعل من جهات فاعلة محلية قوية منها الأحزاب السياسية أو المؤسسات الدينية. عانى العديد من النظراء في أوروبا تراجعًا شديدًا في التمويل في خلال فترة الركود الأخيرة التي يتعيّن عليهم التعافي منها. يُعرب بعض المسؤولين عن الحملات عن أملهم بأن تثمر هذه الجهود في القريب العاجل سيّما مع وجود الأزمات المالية المتفاقمة الناشئة عن وباء كورونا والتي قضت من مصادر التمويل.

الاتجاهات المستقبلية

الحركة البيئية هي حاليًا عند تقاطع طرق حول المتوسط. فمن جهةٍ يتخذ الاهتمام الشعبي منحى تصاعديًا في ظلّ تنامي الوعي حيال الأزمات البيئية في المنطقة. جدير التنويه بأنّ العديد من المنظمات التي شملها المسح حديث النشأة سيّما في شمال إفريقيا، ومع تنامي حجم هذه المنظمات ونضوجها والتحاقها بشبكاتٍ دولية، تتنامى القدرة على تحقيق تعاونٍ متفوّقٍ عبر المتوسط. والملفت أنّ متوسط سنّ موظفي منظمات المجتمع المدني البيئية يبدو وإلى حدٍ بعيدٍ دون معدّل سنّ العاملين في منظمات المجتمع المدني. ولعلّ البيئة هي أكثر المجالات حاجةً إلى تغييرٍ على مستوى الأجيال لكونها بحاجة إلى مناصرين من بين الجهات التي تحتل موقع سلطة.

ولعلّ الأهمّ هو أنّ بعض منظمات المجتمع المدني البيئية يتوقّع أن يُترجم الوعي القلق تحسّنًا في الظروف المالية يُغيّر قواعد اللعبة. ومع توقّر مبالغ مالية أعظم، سوف يشعر أرباب الحملات بأنهم سيكونون قريبًا في موقع يحوّلهم مساعدة المجتمعات المحلية التي لم تُقم يومًا أي صلة بالحركة البيئية وبالتالي كسب اعداد مؤيدة كانت لتنفّر من هذه الحركات لاعتبارها حكرًا على مجموعاتٍ نخبويةٍ من المجتمع المدني. ويُمكن لضخّ مبالغ نقدية أكبر أن يسمح لأصغر المنظمات بتوظيف العناصر وتخصيص الوقت الضروري للعمل الميداني.

وفي الوقت نفسه، من شأن الدعم المحلي أن يُرخي القبضة المالية التي نجح بعض الدول السلطوية في فرضها على الاخصائيين في مجال البيئة بفعل تعويلهم على المساعدات الأجنبية. ومن الأمثلة القاتمة على ذلك حالة مصر حيث أنّ تمويل منظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون البيئة كان يقتصر على الهيئات الأوروبية والدولية، فوجدت نفسها في ظلّ القوانين التي سنّت حديثًا عاجزة عن قبول أي هبةٍ من الخارج⁴.

وعلى نقيضٍ من ذلك، سيسفر الاهتمام المتنامي في القضايا البيئية لا بل أسفر عن عملياتٍ تعقّب

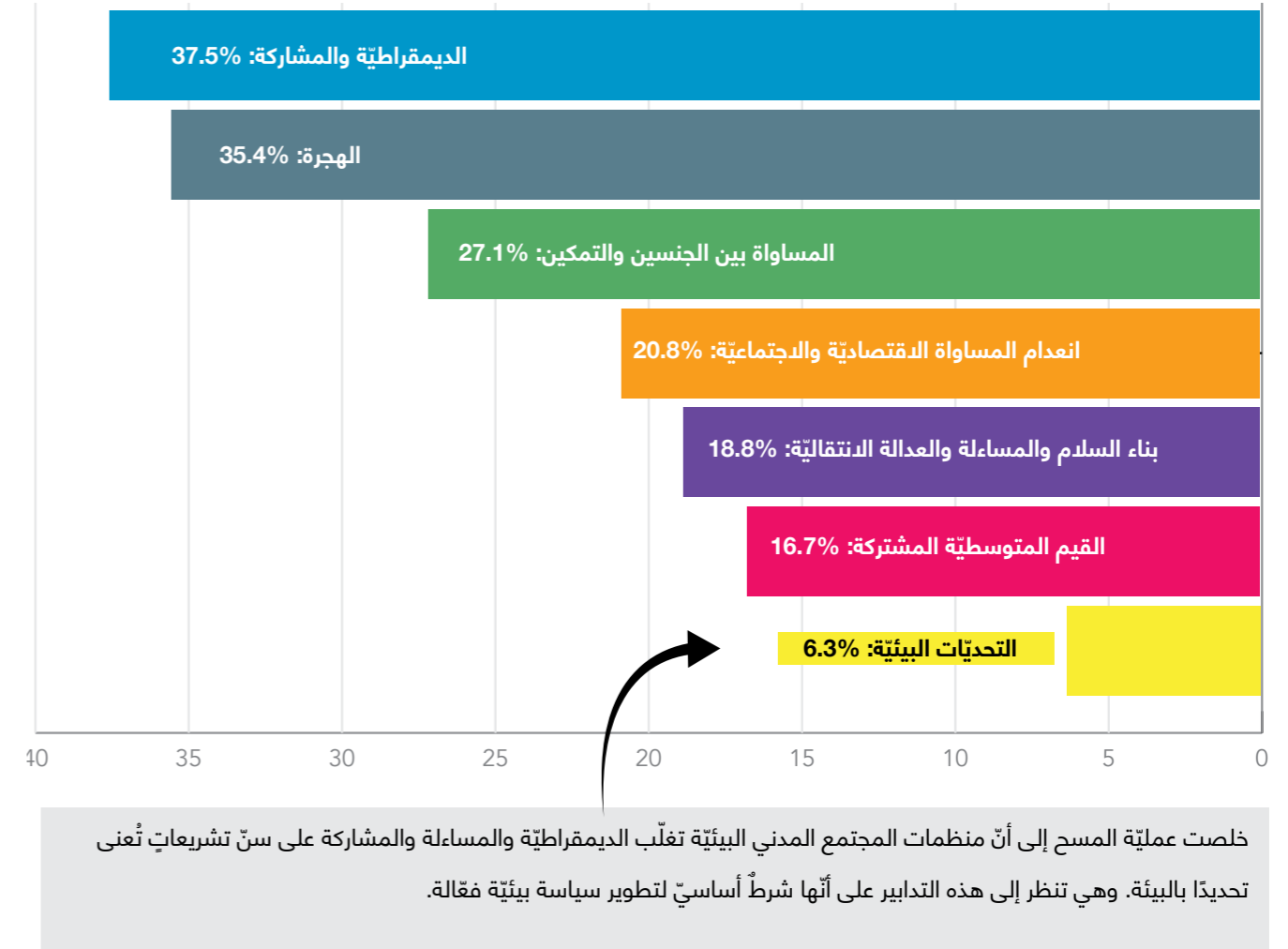
3 تشكّل المبادرة المتوسطية للتعليم حول البيئة والاستدامة MEDIES وهي مبادرة من توقيع المكتب الإعلامي المتوسطي للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة (MIO-ECSD) والذي يتم توصيفه في ما بعد على أنّه من بين الممارسات الحميدة، والحملة السنوية «Clean Up the Med» التي رُوّجت لهما منظمة Legambiente التي عملت عام 2020 مع مئة منظمة أو مجموعة من 17 بلدًا في عمليات تنظيفٍ للشاطئ، مثالين عن مبادرات عبر الوطنية تحاولان ربط المجموعات البيئية خارج الحدود.

4 المرجع: "POMED "Fact Sheet – Egypt's "New" NGO Law: As Draconian as the Old One"، أيلول/سبتمبر 2020. متوقّف على الموقع: <https://pomed.org/fact-sheet-egypts-new-ngo-law-as-draconian-as-the-old-one>



شركة. وكانت دول متسلطة مثل تركيا أقله حتى الأمس القريب تعتبر المجموعات البيئية غير مؤدية وتتعامل معها على هذا الأساس. ولكن هذا الوضع إلى تغير في ظل تنامي الفهم حيال قدرة القضايا البيئية على تعبئة الحركات الشعبية وهي قناعة ترسخت على ضوء التظاهرات المتعلقة بقضايا المياه عبر المتوسط (Schwartzstein, 2019). وبات يُنظر إلى العديد من هذه المجموعات على أنها سبب لزعة الاستقرار وهذا يُعزى إلى أسباب كثيرة ليس أقلها مشاركة هذه الحركات في فعاليات تستنفر انتباه الدولة الأمنية مثل تشارك المعلومات والبيانات عبر الحدود. (جدير التنويه بأن العديد من المجموعات المصرية وغيرها من المنظمات العاملة في بيئة سياسية معادية امتنع عن الإجابة على استبيان المسح). وفي ظل تفاقم أزمة التغير المناخي وتدهور البيئة، يُفيد منظمو الحملات بأن الاهتمام غير المرغوب به سوف يزداد حدة.

يُعرب العديد من المنظمات عن تفاؤل حذر حيال المستقبل. وفي مقابلات أجريت بشأن العقد المنصرم، اقترح علماء البيئة بأن الظروف المتدهورة سوف ترغم في نهاية المطاف الدول القمعية على تغيير موقفها وحمل الدول الديمقراطية على إعطائها الدعم والتمويل الذي تحتاج. ولكن الجميع تقريباً يشعر بأن مستقبل البيئة رهناً بالتطور في الحوكمة أكثر منه التعامل مع التحديات البيئية المحددة. وهذا ما يشرح عن الاستبيان. قليلة هي منظمات المجتمع المدني المشمولة في المسح والتي تورد «التعامل مع التحديات البيئية» على أنه يتصدر أولويتها. أما المنظمات العاملة في مجال البيئة فهي تنشط كذلك في مجالات أخرى من المجتمع المدني. أما المنظمات التي تُعنى بقضايا البيئية فهي تُعطي الأولوية لتعزيز المساحة الديمقراطية والتأثير في المؤسسات والتعامل مع حالات انعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية. فعادةً ما يقترن الفشل البيئي بالفشل في إدارة الدولة بصورة عامة.



الجدول 4 المواضيع المقترحة لحملات المدافعة

التوصيات:

- ◆ في ظل تفشي الجائحة والأزمة الاقتصادية الناشئة عنها، تتحوّل الأنظار إلى تمويل منظمات المجتمع المدني ومنها المجموعات البيئية عبر المتوسط. ويُعاني العديد من المنظمات جزاء تراجع التمويل المحلي والمؤسسي والوطني مما يزيد الطين بلة. وعليه، يتعيّن على الأسرة الدولية ولا سيّما منها الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية، المواظبة على دعم هذه المنظمات لا بل زيادته في فترات العوز. لا تقتصر المساعدة على الغيرية بطبيعة الحال. فما يُرمى في المتوسط أو يرسو على شواطئه يُؤثر في نهاية المطاف في الساحل الشاطئي برمته؛
- ◆ في بعض الدول المتوسطة الجنوبية، تتسوّل منظمات المجتمع المدني البيئية تمويل القطاع الخاص والتمويل المؤسسي. ولكن هذا خطأ. حيث استثمر العديد من الشركات في نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركة في خلال السنوات المنصرمة. وعليه، يجب على المشهد البيئي محاكاة النجاح الذي حققه بعض منظمات حقوق الإنسان لجهة توظيف الطاقات؛
- ◆ ومن المهم أيضاً أن ينمّ عن الجهات المانحة الدولية اهتمام أكبر لجهة فهم العقبات التي تواجهها المؤسسات التي تتلقّى المساعدة على الضفة الجنوبية من البحر. يرى بعض المبيبين على الاستبيان بأنّ الاتحاد الأوروبي كجهة مانحة هو محط ترحيب ولكنّه لا يخلو من العجرفة. فبحسب المنظمات، لفعالية الاتحاد الأوروبي في توزيع المساعدة وإعطاء التوجيهات حدود وهي مشروطة بفهم طبيعة التحديات؛
- ◆ على الرغم من تحسّن التعاون عبر الحدود في خلال السنوات المنصرمة، بقي العديد من المنظمات والدول خارج الخطاب البيئي عبر المتوسط بفعل الظروف المالية المتعثرة و/أو الضعيفة. في حال أردت شعوب المتوسط التماس الالتزام عبر الحدود فسوف تحتاج الأسرة الدولية إلى تيسير المزيد من التعاون الثاقب. يُمكن أن يتخذ ذلك شكل قمم بيئية منتظمة كما اقترحه عدد من علماء البيئة من جنوب المتوسط أو خطط «توأمة» حيث تعمل منظمات المجتمع المدني من دولة ما مع مجموعات متشابهة من حيث الفكر في دولة أخرى؛
- ◆ في الأماكن التي يواجه فيها علماء البيئة القمع، باستطاعة المؤسسات الأوروبية ويجب عليها فرض ضغوط أكبر للتخفيف من الوزر الملقى على عاتقها. وفي معرض تعقّب هذه المنظمات، تجد الدول المتسلطة نفسها تزيد من حجم التدهور البيئي على المستوى الوطني كما على صعيد المتوسط الذي يجد نفسه في حالة حرجية. وحيث أنّ دول الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء هي من بين الجهات المانحة الأكبر للحكومات المذنبة، فهي تتمتع بالنفوذ لا بل بالواجب للتدخل. وبالنظر إلى الصعوبة الناشئة عن انتهاكات حقوق الإنسان والظروف الخائفة الناشئة عنها، فمن شأن التعامل مع البيئة على أنها ميدان «أكثر مرونة» أن يهدئ من مهمّة واضعي السياسات؛
- ◆ والأهم من ذلك أنّ الجهات الفاعلة الأوروبية بحاجة إلى التأكيد لنظرائها من المتوسط - وللعاملين في مؤسساتها - على أهمية البيئة وإدراجها ضمن أولويات العمل. فكلّما تنصّلت الحكومات من مهامها كلّما تنامي حجم العبء الملقى على كاهل المنظمات غير الحكومية؛ ولكن مهما عظم حجم التمويل والدعم، وباعتراف معظم المنظمات، لا يُمكن أن تكون مسؤولية الأخيرة مطلقة. فإنّ مجتمعاً مدنياً حسن العمل يستوجب وجود شركاء حكوميين قادرين وذوي إرادة صلبة. فمن إثارة الشؤون البيئية داخل الحوار السياسي عبر المتوسط إلى المساعدة على تدابير التخفيف والتلطيف من المناخ على طول الحدود الجنوبية للمتوسط، يتعيّن على الأسرة الدولية إعطاء البيئة الأهمية التي تنسجم مع هول الوضع.



وأخيرًا مبادرة "Know Feel, Act! to stop Marine Litter" وهو دليل تدريب أُعدّ بستّة عشر لغة ومعرض جال عبر أوروبا.

في عالم متواصل التغيّر، تعلّمت MEdIES وتكيّفت. ومع تغيّر شكل الموارد التربويّة لتشمل النسخ الالكترونيّة (تطبيقات الكترونيّة، الخ)، باتت طباعة النسخ تقتصر على المدربين وتستخدم لدواعٍ ترويجيّة. سيتم العمل على حلقات تدريبيّة ليتم تطبيقها الكترونياً أو على شكل مختلط في سياق جائحة كورونا. تتطّلع MEdIES إلى تغيير المنحى السائد المتمثل بعدم كفاية الموارد الموظّفة في التعليم من أجل التنمية المستدامة وتعزيز النشاطات التربويّة ذات التأثير والدرتقاء بها.

وعلى امتداد سنوات العمل الثمانية عشر، عمدت MEdIES إلى العمل بصورة متواصلّة في ميدان العمل من أجل التنمية المستدامة وسوف تواصل عملها على هذا الصعيد وهي أمينة لهدفها المتمثل بالتعامل مع مواطنين مسؤولين ومتعلّمين



نشاطات في الهواء الطلق في مهرجان مدرسي (اليونان، 2013).

المكتب الإعلامي المتوسطي للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة MIO-ECSDE – المنطقة الأورو متوسطيّة

جاء في القول المأثور «يزرع الأساتذة بذور المعرفة التي لا تنفك تُزهر»؛ تمثّل هذه العبارة أفضل ما خطر في ذهن المكتب الإعلامي المتوسطي للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة MIO-ECSDE عندما أسس للمبادرة المتوسطيّة للتعليم حول البيئة والاستدامة MEdIES والشبكة الالكترونيّة للأساتذة ومنظمات المجتمع المدني العاملة بشأن قضايا التعليم من أجل التنمية المستدامة ESD بهدف إشراك جميع الفئات العمريّة في مضمار الاستدامة.

تأسست MEdIES في العام 2002، في خلال قمّة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة للتعامل مع التحدي طويل الأمد المتمثل بتمكين المتعلّمين لاتخاذ قرارات نيرة وبذل جهودٍ ملحة لتحقيق النزاهة البيئيّة والاستدامة الاقتصاديّة وإنشاء مجتمع عادل، لأجيال اليوم والمستقبل في ظلّ احترام التنوع الثقافي. تعهّدت MEdIES استخدام المواقع التعليميّة الرسميّة وغير الرسميّة ناهيك عن توعية الرأي العام حول تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة باعتباره الأداة الأكثر أماناً وفعاليّة لحماية البيئة والترويج للتنمية المستدامة. باختصار يُعتبر التعليم من أجل التنمية المستدامة نوعاً شاملاً من التعليم وهو يتعامل بصورة متكافئة مع الأبعاد الاقتصاديّة والبيئيّة والاجتماعيّة لأيّ موضوع.

” يُعتبر التعليم الرسمي وغير الرسمي من أجل البيئة المستدامة أكثر الأدوات أماناً وفعاليّة لإنشاء بيئة تمكينيّة تسمح بتعبئة جميع الفئات العمريّة تحقيقاً للاستدامة

البروفسور مايكل ج. سكولوس، منسق ورئيس ME-Dies و MIO-ECSDE

كان لـ MEdIES أثرٌ مهمّ منذ ذلك مع أكثر من 150 حلقة تدريب و24 إصدار في العديد من اللغات والعديد من دراسات العمل واستراتيجيّة للمتوسّط وخطة عمل وُضعت لدعم المسؤولين في قطاع التعليم الذين طبّقوا التعليم من أجل التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. أفاد عشرات الآلاف من الأساتذة والطلّاب والمواطنين من نشاطات MEdIES حول المتوسّط. في خلال سنوات تطبيق المبادرة، دعمت أمانة سرّ MEdIES تطبيق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005-2014) وكانت شريكاً فاعلاً في برنامج العمل العالمي (GAP/UNESCO) بشأن سياسة التعليم من أجل التنمية المستدامة (2015-2019). تعمل MEdIES كأمانة سرّ تقنيّة للجنة المتوسّط حول التعليم من أجل التنمية المستدامة وهي تُعطي التوجيهات بشأن تطبيق استراتيجية المتوسّط حول التعليم من أجل التنمية المستدامة (2014) وخطة العمل (2016) وتطوّر صلاحيّات الأساتذة والمدربين في سبيل تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة، كلٌّ في مجال اختصاصه.

ومن المبادرات التي تبرهن عن نطاق العمل والاختصاص نذكر: "ALTER AQUA" وهو مشروعٌ يمتد على عشر سنوات ويُركّز على الموارد المائيّة غير التقليديّة وهو مطبّق بالشراكة مع GWP-Med في قبرص واليونان وإيطاليا ومالطا. يتضمّن المشروع مواد خاصّة بالتنمية وطلقات تدريب وزيارات مدرسيّة (www.ncwr-edu.net)؛ ومن المبادرات مشروع "DIVE-IN" وهو مشروع حول التعليم من أجل التنمية المستدامة والتربية الدامجة طبّق في اليونان والأردن ولبنان وفلسطين ويتضمّن حلقات تدريب للأنداد ونشاطات وطنيّة ودليل تدريبي. ومن المبادرات أيضًا مبادرة «ESD in Biosphere Reserves & Other Designated Areas» المشتركة مع اليونسكو والتي تضمّنت كتابًا مرجعيًا وسلسلة من الجامعات الصيفيّة.

الخطة التوجيهية الإقليمية حول التنمية المستدامة في وادي الأردن

الممارسة الجيدة 2



EcoPeace ME إيكوبيس - الشرق الأوسط

سُكِّل صدور الخطة التوجيهية الإقليمية الأولى حول التنمية المستدامة في وادي الأردن عام 2015 ثمرة أكثر من 20 سنة من الخبرة المتراكمة والعمل لمنظمة إيكوبيس الشرق الأوسط. بدأت المنظمة العمل عام 1994، في ظل السلام الموعود بعد اتفاق أوسلو ومعاهدة السلام حين وافقت مجموعة من الأردنيين والإسرائيليين والفلسطينيين الشغوفين بقضايا البيئة على رص الصفوف وإقامة منظمة إقليمية بهدف تعزيز الجهود التعاونية الرامية إلى حماية الإرث البيئي المشترك من النشاطات الاقتصادية المتوقعة وتعزيز اندماج الاعتبارات البيئية في جدول أعمال التنمية الإقليمية. تستوجب الطبيعة الديناميكية للنشاط البيئي تغييرًا في منحنى العمل بالاستناد إلى التغييرات الميدانية.

إنّ فشل معاهدات السلام في ترجمة بنودها إلى جهود تعاون بين الأمم من أجل حماية الموارد المائية المشتركة، قوّض قدرة أصحاب القرار على التعامل مع الحاجات البيئية الملحة. عندئذٍ بدأت منظمة إيكوبيس بالترويج لذهنية جديدة «المياه لا تنتظر» الرامية إلى المدافعة عن معالجة قضايا المياه في أوساط أصحاب القرار وعدم ارتهان الأخيرة بقضايا الوضع النهائي. وبموازاة هذه المبادرة، عملت إيكوبيس بصورة مباشرة مع المجتمعات المحلية وحرصت على تثقيفها بشأن الوقائع البيئية والمائية. حقق برنامج إيكوبيس المعنون «The Good Water Neighbour» أشواطًا من التطور والتوسع.

” لن ننجح في جلب السلام والتنمية المستدامة والازدهار لشعوب المنطقة إلّا من خلال العمل معًا على تطبيق مشاريع وردت في المخطط التوجيهي الإقليمي “

يانا أبو طالب، مدير أردنية، إيكوبيس الشرق الأوسط

بدأ البرنامج بالعمل على الصعيد المجتمعي في وادي الأردن عام 2001. وبعد مرور خمس سنوات، توسّع ليضم المجتمع المحلي وليُصبح مشروعًا تعليميًا على نطاق الحوض. هذا وتوسّع البرنامج ليُصاهاهي المقاربة الوطنية اليوم والمطبقة في ثلاث دول. منذ البداية، كان مصير نهر الأردن والبحر الميت هما المحور. وسمحت مبادرة The Good Water Neighbour بدمج التحديات الحالية وركّزت على الطبيعة العالمية مثل التغيّر المناخي الذي يسمح برصد مصادر التلوّث الأساسية وتنويع الموارد المائية.

بحلول العام 2015، راكمت إيكوبيس ما يكفي من الدعم لبدء أكثر المشاريع طموحًا من خلال وضع الخطة الأساسية لنهر الأردن. عملت مؤسسات مرموقة مع إيكوبيس في خلال السنوات المنصرمة لتحقيق هذا الإنجاز واسع النطاق وغير المسبوق. ومن المؤسسات: Stockholm International Water Institute، European Union's Sustainable Water Integrated Management و Global Nature Fund.

ناهيك عن مشاريع عمل مثل MASAR في الأردن وRoyal وHaskoning DHV. رصدت خطة عمل نهر الأردن مشاكل واقترحت حلولًا على شكل 127 مشروع من شأنه في حال تطبيقه تعزيز إجمالي الناتج المحلي لنهر الأردن من 4 مليار دولار أمريكي إلى 70 مليار دولار أمريكي بحلول العام 2050. نتيجة الجهد المبذول أصبح المشروع بمثابة محور يعطي الأفضلية لقضايا الحوكمة الإقليمية والتنمية. اعتمدت سلطات وادي الأردن في الأردن المشروع وساعدت على التماس موافقة الحكومة الأردنية. وبالتعاون مع البنك الدولي وسائر المنظمات الدولية، تعمل إيكوبيس حاليًا على إقامة الصندوق الائتماني لوادي الأردن. يتم استعمال المخطط التوجيهي الإقليمي كأداة لكسب مدافعة أصحاب القرار من الأردن وإسرائيل وفلسطين وللتوعية بشأن الحقائق الخاصة بالمياه من أجل الدفع باتجاه إعادة تأهيل نهر الأردن.



مخيم إيكوبيس الإقليمي للشباب (تموز/يوليو 2019).

تمثلت أبرز العقبات أمام إعادة تأهيل نهر الأردن والبحر الميت بندرة المياه العذبة في المنطقة والتغيّر المناخي وارتفاع عدد السكان والنزاعات السياسية والتنمية الاقتصادية غير المستدامة. ولكنّ المخطط التوجيهي يلحظ خارطة طريق من أجل التغلب على هذه التحديات وفي حال اقترن بحلول إقليمية أخرى، فسوف يُصبح إنقاذ نهر الأردن والبحر الميت مهمة أكثر سهولةً ومنطقيّة. يمثّل المخطط التوجيهي الإقليمي لإيكوبيس قاعدةً لمستقبل أفضل للمنطقة والمقيمين فيها. ومن شأن تغليب الجهود التعاونية على العدائية أن يعود بالمنفعة على جميع الأطراف المعنية وأن يُمثّل نجاحًا للمنطق البشري وللأخلاق يعلو على المصالح الحزبية ويضمن ظروف السلام الدائم في المنطقة.



” النقد عملٌ شاقٌ ودقيقٌ يستغرق وقتًا
طويلاً؛ وهو يحتاج إلى معرفةٍ شاملةٍ وحسّ
التهذيب والانفتاح وشعورٍ حيٍّ بفهم معنى
العدالة والجمال والأنظمة التي نعيش فيها.“

مي زيادة، شاعرة 1886-1941

الموارد والاستدامة

04

- 70 استدامة الشبكات الإقليمية في الفضاء
الأورومتوسطي: التحديات والفرص
- 78 تجربة «شباب المتوسط» شبكة من الشباب
ولأجلهم
- 80 شبكة من أجل التغيير
- 82 نحو التشبيك والمدافعة الفعّالين في مصر
وأوروبا



استدامة الشبكات الإقليمية في الفضاء الأورومتوسطي: التحديات والفرص

مقدمة

تختلف منظمات المجتمع المدني المشمولة في المسح وغيرها من البنى الفاعلة في منطقة الأورومتوسط باختلاف الحجم والاختصاص والصفة القانونية ونموذج العمل مكوّنةً بذلك مجموعةً غير متجانسة. تتضمّن العيّنة منظمات غير حكومية ومؤسسات وخرانات فكر ومؤسسات وغيرها من الكيانات.

بعض المنظمات منظمات متينة لديها موازنة سنوية كبيرة² في حين أنّ الأخرى كناية عن هيكلية متوسطة الحجم أو جمعيات صغيرة الحجم. تعمل المنظمات على أولويات مواضيعية مختلفة مثل الشؤون البيئية والتنمية الاقتصادية والتعاون التربوي والثقافي أو حقوق الإنسان.

الموازنة باليورو	النسبة	النسب التراكمية
وصولاً إلى 100.000	31.6%	31.6%
بين 100.001 و 300.00	26.5%	57.5%
بين 300.001 و 500.000	12.0%	69.5%
بين 500.001 و 1.000.000	11.0%	80.5%
بين 1.000.001 و 2.000.000	8.3%	88.8%
أكثر من 2.000.000 وصولاً إلى 3.000.000	11.2%	100.0%
المجموع	100.0%	

الجدول 5: الموازنة السنوية للشبكات

تدعي غالبية المنظمات المجيبة بأنها تتمتع بتمويل إقليمي. وبالفعل يغطي بعض المنظمات المنطقة كاملةً أو مجموعةً من الدول. في حين يركّز جزءٌ مهمٌ نطاق اهتمامه الأساسي على بلدٍ واحدٍ. وعلى الرغم من هذا التنوع، تواجه هذه الشبكات الإقليمية تحديات مشتركة سيّما درجة عدم الاستقرار الشديدة التي تسود الجوار الأوروبي الجنوبي الذي تعصف به الأزمات السياسية والاقتصادية.

عقبات متعددة الأوجه تقيد عمل منظمات المجتمع المدني على الصعيدين المحلي والإقليمي

تعرّضت ضفّة المتوسط الجنوبية لتقلّب في ظروفها بدءاً بحالة انعدام الاستقرار السياسي التي تؤثّر في دول كثيرة من دول المنطقة والتي غالباً ما تترجم إلى تدابير قمعية بحق منظمات المجتمع المدني المستقلة والناشطين³. يصنّف مرصد سيفيكوس Civiscus عام 2019 المساحات المدنية في منطقة الشرق الأوسط على أنها أسيرة المعوّقات والقمع والإغلاق⁴. إن الوضع حسّاس إلى حدّ بعيدٍ في المناطق التي تُعاني القمع وتتمرّقها الحروب الداخلية. مارست السلطات المحلية على الفاعلين من المجتمع المدني ضغوطاً متعددة الأوجه أبرزها الملاحقة القضائية والقيود القانونية والقيود على السفر ومنع التمويل الأجنبي وإقفال الحسابات المصرفية⁵.

ماري كمبرلين

في رصيد ماري كمبرلين خمسة عشر عامًا من الخبرة في العمل مع منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تولّت برامج الجوار الجنوبي في منظمة من المنظمات المانحة لمدة خمس سنوات. قبل ذلك تولّت إدارة قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حركة عالمية لحقوق الإنسان.

نبذة

تبحث هذه المقالة في العناصر التي تؤثّر في عمل الشبكات الإقليمية والنشاطات الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني العاملة في المنطقة الأورومتوسطية. يُعالج البحث العوامل الداخلية والخارجية مع إيلاء اهتمام إضافي للأخيرة أي السياق السياسي والأمني والضعف الخارجية والوصول إلى التمويل بالنظر إلى تأثيرها الشديد في عمل هذه المنظمات. أعدّ التحليل في ما يلي بناءً على نتائج عملية مسح الشبكات التي تولّتها برنامج حوار المتوسط واستناداً إلى المعلومات التي تشاركتها علناً الشبكات المشمولة بالمسح والمقابلات مع ممثلين عن تسع من هذه الشبكات. جرت المقابلة في شهر أيلول/سبتمبر 2020 بعد ستة أشهر من تفشي جائحة كورونا. وعليه، تُعطي هذه المقالة نبذة أولية عن تبعات هذه الأزمة العالمية في المنظمات التي أجريت معها مقابلة¹.

2 وصولاً إلى ملايين اليوروهات في بعض الحالات.

3 تنامت القيود المفروضة على الحريات العامة ولا سيّما منها حرية التجمّع في الدول الأوروبية ولكن لم يرصد هذا البحث أي تأثير واضح لهذه القيود على عمليات الشبكة الإقليمية.

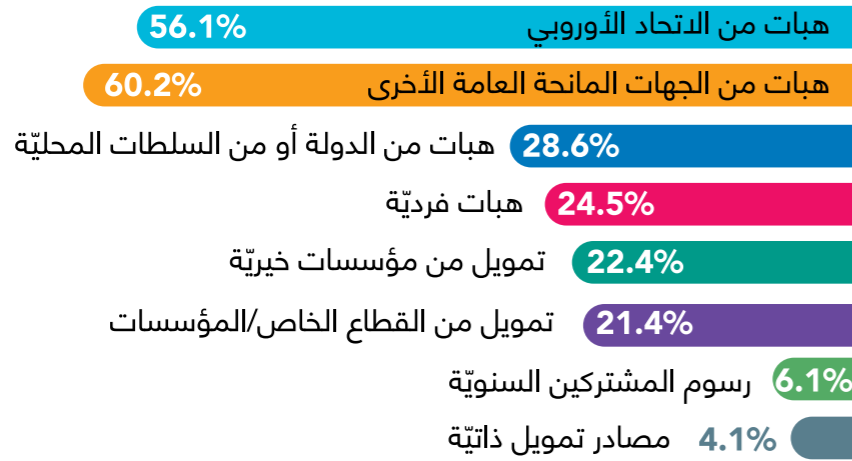
4 المرجع: <https://monitor.civiscus.org/>

5 ليست فعاليات المجتمع المدني من الدول التي تُعاني نزاعات فعاليات على درجة عالية من المخاطر في دولها. فلقد مارست سلطات الدول المجاورة التي انتقلت إليها

1 تمثّل هذه المنظمات نسبة 10% من إجمالي منظمات المجتمع المدني التي شملها المسح. وقع عليها الاختيار بالاستناد إلى التركيز الشديد في المنطقة على الشبكات المحددة. تعكس العيّنة تنوعاً على مستوى الموقع ومدّة الحياة والحجم والموقع والنوع والأهداف ومجالات العمل.



كيف تموّل شبكات المجتمع المدني في الفضاء الأورومتوسطي نشاطاتها؟



الرسم البياني 7

يرى المجيبون أنّ النقص في البرامج الإقليمية المتاحة في المتوسط إنّما يعكس تراجع اهتمام الجهات المانحة حيال مبادرات التشبيك خارج الحدود. بدأ بعض المجموعات يُعاني نتيجة هذا الظرف. يواجه ثلاث منظمات من أصل تسعة شملتها المقابلة نقصاً في التمويل انعكس سلباً على عمليّاتها. ولا يعني ذلك المؤسسات القائمة حديثاً أو مجموعات صغيرة بل يتعدّها إلى مبادرات كانت في السابق تحظى بالتمويل اللائق. ويبدو أنّ التغيّر في أولويّات الجهات المانحة يتجلّى في المواضيع المشمولة. إنّ عدد وحجم المنظمات الإقليمية التي تنطرق إلى مواضيع ساخنة مثل البيئة أو التنمية الاقتصادية يبدو أعظم من البرامج وفرص التمويل المخصصة للبحث السياسي والتبادلات الثقافية التي يبدو أنّها تراجعت¹⁰. هذا ومن شأن الجهات المانحة أن تغلب بعض نماذج العمل مثل جهود «الرسملة»¹¹ وذلك على حساب الحوار وتشارك الخبرات في استدرج العروض.

ترى الجهات المشمولة في المقابلة أنّ تعب الجهات المانحة تجاه الشبكات الإقليمية قد يُعزا إلى عدم التماس الأثر الملموس والفوري والمرئي لهذا العمل وهو ما تبحث عنه الجهات الداعمة لتبرير التزامها. أمّا النقص في البرامج ذات التوجّه الإقليمي فقد جرى التعويض عنه من خلال المنح المخصصة للدول. وفي حين ينجح بعض المنظمات في شمول البعد الإقليمي في المنح إلّا أنّ ذلك ليس ممكناً دومًا. وعلى سبيل المقارنة، تحتلّ فرص الدعم المخصص للدولة حصةً أكبر، ولكن ذلك يختلف باختلاف الدول بحسب أولويّات المانح الجغرافية أو القيود المفروضة والتي غالبًا ما تُعزى إلى اعتبارات سياسية إجمالية. إنّ الفرص المتاحة لمنظمات مجتمع مدني العاملة في دول «حساسة»¹² غالبًا ما تكون أقلّ وتُسبب تفاوتًا في إجمالي التغطية الجغرافية.

بالإضافة إلى ذلك، تولى آليات تمويل المجتمع المدني التي تركز على المنطقة الأورومتوسطية اهتمامًا أكبر للجهات المستفيدة من الضمّة الجنوبية للمتوسط. يُعاني العديد من الشبكات من أجل تغطية كلفة مشاركة الأعضاء الأوروبيين في نشاطاتها.

يحدّ هذا الظرف من قدرة منظمات المجتمع المدني هذه على العمل محليًا. وعليه، قررت منظمات كثيرة وفي استراتيجية كسر القيود الانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو الانتقال إلى أوروبا. ولكنّه من الصعوبة بمكان بالنسبة إلى الشبكات الإقليمية القائمة في مكان آخر عقد نشاطات في بيئة قمعية تتمرّقها الحروب بفعل السياق الأمني المحلي و/أو القيود المفروضة على العمل. وفي الوقت نفسه، باتت مشاركة الفاعلين في المبادرات الإقليمية التي تعقد في الخارج أمرًا بغاية الصعوبة نتيجة القيود المفروضة على عملها.

هذا وتؤثر هذه التحديات في إمكانية تمكين القدرات المؤسسية لهذه المجموعات (عدد الموظفين والوصول إلى بناء القدرات والحوكمة الداخليّة الخ). ومن غير المفاجئ أن تكون هذه المجتمعات المدنيّة تحتلّ مرتبة دنيا في مؤشر USAID لاستدامة منظمات المجتمع المدني⁶ مما يعكس حالة استضعاف إجمالية. ويصحّ ذلك بالدرجة الأولى بالنسبة إلى المنظمات الجزائرية والليبية.

يبدو أنّ الاضطرابات السياسية في المنطقة تؤثر في إنشاء الشبكات لا سيّما الكبيرة منها في المنطقة. وباستثناء الأردن وتونس ولبنان، قليلة هي الشبكات الفاعلة في أكثر من بلد والتي اتخذت من دول الجوار الجنوبي مقرًا لها. وكثيرة هي المنظمات التي قررت أن تستقرّ في أوروبا.

يسهلّ العمل من أوروبا الإجراءات الإدارية، ولكنّه يُصعب على الشركاء من الشاطئ الجنوبي المشاركة في النشاطات شخصيًا. واجهت شتّى فئات الشبكات مشاكلًا متصلةً بالقيود المفروضة على التأشيرة سيّما بالنسبة إلى الشباب والشركاء من الدول المتضررة نتيجة النزاعات.

كيف يموّل المجتمع المدني العمل الإقليمي؟

إنّ القدرة على تطبيق نشاطات إقليمية لا يرتبط فقط بالبيئة القانونية والسياسية التمكينية، بل يتعدّها إلى الوصول إلى الموارد الضرورية.

يعوّل معظم الشبكات الإقليمية على تمويل الجهات المانحة. وحيث أنّ الاتحاد الأوروبي هو الذي بادر إلى الشراكة الثور ومتوسطة فهو يضطلع بدور أساسي في هذا الصدد وقد أعلن نسبة 56% من المجيبين بأنّها تلقّت دعم الاتحاد الأوروبي (Carlini & Heggi, 2019، ص. 13).

احتلّ الدعم من الدول أو السلطات المحليّة (بالدرجة الأولى من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة وكندا) المرتبة الثالثة (لنسبة 30% تقريبًا من المجيبين). وبالمقارنة، يبدو تمويل دول جنوب المتوسط أو المؤسسات المحليّة محدودًا حتّى بالنسبة إلى المنظمات المسجّلة فيها⁷. وعلى نقيض من ذلك، يبدو أنّ الشبكات العاملة على النطاق الأورومتوسطي والقائمة في دولة أوروبية قد غلبت الوصول إلى التمويل المحليّ ضمّنًا من الحكومات المحليّة والإقليمية⁸.

وبصورة إجمالية، يُعتبر استثمار الجهات المانحة العامة (ضمّنًا المنظمات الدولية) وغيرها من أصحاب المصلحة (المؤسسات والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية الخ) في دعم المجتمع المدني في المنطقة شأنًا مهمًا⁹. ولكنّ الأموال والبرامج المخصصة حصراً للنشاطات عبر الوطنية والتبادلات أو التشبيك هي نادرة. وعليه، تشتد المنافسة عليها. وهي مؤلفة من برامج كبيرة لا يُمكن إدارتها إلّا من خلال هيكلية متينة. تمّ تعزيز هذا الميل بعدما فرضت الجهات المانحة المؤسسية إنشاء التجمعات كشرط للوصول إلى هذه الهبات. سطر المجيبون العبء الإداري الناتج عن تنسيق التجمعات مما صعب عمليّة حوكمة الهبة وإدارتها.

6 هذه المنظمات ضعفت وقبوا. هذا يصحّ في حالة منظمات المجتمع المدني السورية حيث تؤثر العقوبات الدولية سلبًا على انخراطها في البرامج الإقليمية.

7 المرجع: <https://csosi.org/?region=MENA>

8 تفيد البيانات الإلكترونية بأن أربع منظمات إقليمية فقط حصلت على تمويل من السلطات المحليّة من الدول التي سجّلت فيها (الأردن ولبنان ودرجة أقل تونس).

9 يُسجّل الدعم من المناطق الإدارية والهيكلية المماثلة في كل من فرنسا وإيطاليا ودرجة أقل في بلجيكا وإسبانيا.

10 تختلف درجة الدعم اختلافًا شديدًا بحسب البلد الهدف كما سيرد نقاشه أدناه.

10 تُفيد الجهات التي أجريت معها مقابلات عن تناقص فرص التمويل للبحوث السياسية وخرّانات الفكر كما بالنسبة إلى التبادلات الثقافية.

11 الرسملة هي عملية ترمي إلى تحسين تصميم وتطبيق السياسات أو التدابير وتحديد الدروس المستخلصة من تدخلات سابقة تجعل الوصول إلى المعلومات ممكنًا وتؤدّ أطراً مرجعية.

12 تُعرب الدول التي تتمرّقها الحروب عن قلق نتيجة السياق الأمني ومخاطر التدخلات السياسية. هذا وينشط بعض الدول في ممارسة الضغوط على الجهات المانحة لا سيّما المؤسسية منها من أجل الحيولة دون مبادرتها إلى دعم المنظمات غير الحكومية المحليّة لهذه الدول.



ومن التحديات الأخرى، سيّما بالنسبة إلى المنظمات متوسطة الحجم، تعدد الهبات الصغرى التي تغطّي جزءًا من نشاطاتها. وبصورة عامة، لا تكفي هذه الهبات سوى لتسديد نسبة ضئيلة من التكاليف التشغيلية، ولكنها تستوجب تعبئة موارد بشرية أهم لإدارتها.

إنّ الهبات على المدى القصير، بما في ذلك تلك كبيرة الحجم (والتي تغطّي الجانب البشري) والتي يُديرها بعض المنظمات في الدول التي تعاني نزاعات، قد تشوّه حالة تمويل هذه المجموعات وسير عملها على المستوى الدولي. إنّ الموازنة الإجمالية لهذه المنظمات يكون متضخمًا حين لا تكفي التكاليف التشغيلية ولا تسمح الأخيرة بزيادة عديد الموظفين.

تأمين التمويل الأساسي وتنويع الجهات المانحة: عنصر أساسي من عناصر استدامة الشبكة

بالنظر إلى التحديات أعلاه، يُمكن أن يكون الوصول إلى التمويل الأساسي ضروريًا لعمل الشبكات الإجمالي، سيّما بالنسبة إلى حياتها المؤسسية التي تستوجب تفاعلًا متواصلًا مع الأعضاء. ولهذه الغاية، تحتاج الشبكات إلى تعبئة الموارد البشرية وتغطية التكاليف التشغيلية الأساسية ضمنيًا كلفة التواصل والمدافعة غير المشمولة تلقائيًا في الهبات المخصصة للعمل.

إنّ تنامي الرقمنة على ضوء جائحة كورونا أحدث تأثيرًا أعظم على التوازن بين التكاليف التشغيلية وكلفة العمليات. وفي حين تستفيد أقلية من المجهيين من رسوم الاشتراك (نسبة 6.1% فقط من الشبكات قيد الإحصاء) أو سواها من الموارد «الذاتية» (نسبة 4.1% فقط، مراجعة الرسم البياني 7 أعلاه)، يُعتبر التمويل الأساسي المخصص للجهات المانحة الخيار المفضل. ولكنّ المنظمات ليست على القدم نفسه من المساواة في ما يخص الوصول إلى التمويل الأساسي مما يُفضي إلى ولادة علاقة طويلة نسبيًا مبنية على بناء الثقة بين الجهة المانحة والجهة التي حصلت على المنحة مما يُقضي حكمًا المنظمات البرعمية. وبالفعل، عادةً ما تكون الجهات المانحة الخاصة والجمعيات الخيرية أكثر ميلًا إلى توفير التمويل الأساسي بالمقارنة مع الجهات المانحة العامة. ولكنّ هذا ما يفعله بعض مؤسسات الدولة.

وفي الوقت نفسه، يُعتبر تنويع الجهات المانحة شكلًا من أشكال الحماية من انعدام الاستقرار المالي. وهو قد يحدّ أيضًا من خطر التدخل في شؤون متلقي المنحة. جدير التنويه بأنّ نسبة 20% من أكثر الشبكات ثراءً في عينة منظمات المجتمع المدني المشمولة بالمسح¹³ (مراجعة الجدول 5 أعلاه) تتميز بتنوّع مصادر التمويل لجهة عدد الجهات المانحة ونسق عملها (مؤسسات أمم متحدة، قطاع خاص وجهات مانحة، مؤسسات خيرية الخ). إنّ القدرة على تأمين التمويل المناسب من مصادر متعددة يبدو وكأنّه متأثرًا بطبيعة صاحب الطلب وباختصاص عمله. وتبدو الشبكات التي تشمل حوكمتها مؤسسات حكومية أو لديها شراكات نظامية مع المؤسسات العامة قادرةً على الوصول بصورة أسهل إلى التمويل المؤسسي وتمويل القطاع الخاص¹⁴. ويبدو أنّ مجالات عمل الشبكة تؤثر بدورها في الوصول إلى التمويل. يتطرق أكثر من نصف هذه الشبكات «المتينة» إلى مواضيع غير حساسة من الناحية السياسية (التعاون الأكاديمي والعلمي والثقافي) ولا سيّما المجالات التي تعتبر ذات أولوية بالنسبة إلى الجهات المانحة المؤسسية مثل التعاون الاقتصادي والتنمية والبيئة.

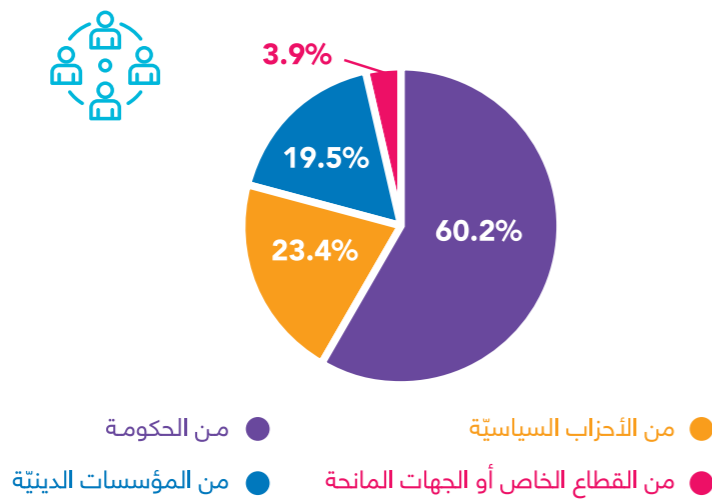
إنّ القدرة على التعويل على جهات مانحة عديدة من خلال خليط من التدابير والمنح الأساسية يُعتبر إنجازًا في الاستراتيجية التي تتبعها منظمات عديدة على مستوى الاستدامة. وبالفعل يقتصر دعم القطاع الخاص على هيكلية ومواضيع محددة في حين لا تتوقّر لهذه الفعاليات نشاطات توليد الدخل.

هذا ويُخفف تنويع الجهات المانحة من تأثير التطوّرات غير المتوقّعة مثل خفض الموازنة أو تغيير الأولويات. من المتوقع أن تحصل هذه التطوّرات بوتيرة أسرع في فترة ما بعد جائحة كورونا (أو أزمتٍ أخرى).

المحافظة على الاستقلالية ومواجهة المحاولات المتنامية للتدخل

إنّ تنويع الجهات المانحة (إلى جانب آليات الحوكمة الداخلية) يحتلّ مرتبةً عاليةً على سلّم التدابير التي تعتمد الشبكات من أجل ضمان استقلالها. في حين تبدو نسبة 75% من الشبكات المشمولة بالمسح على درجة مقبولة من الاستقلالية وتؤكد بأنّها لا تخضع لأي ضغط أو تتعرّض لضغط محدودٍ من الجهات الخارجية، إلّا أنّ نسبة 23% منها تعلن عن مواجهتها تحديات في العمل بصورة مستقلة وهي بالتالي تتعرّض بوتيرة متواترة أو دائمة لخطر التدخل في عملها أو الحدّ منه. وترد الحكومات والأحزاب السياسية والمؤسسات الدينية من بين مصادر الضغط الخارجي التي تمّ ذكرها.

ضغط الفاعلين الخارجيين بنظر الشبكات



الرسم البياني 8

يُمكن أن يتخذ هذا الضغط أشكالًا عديدة لعلّ أبرزها التهديدات والتدابير التقييدية المذكورة أعلاه. ولكنّ تدخل السلطات العامة قد يكون أقل وضوحًا. أفاد أحد المشاركين في المقابلة أنّ تدخل المؤسسات الحكومية في نطاق عمل منظمات المجتمع المدني تمثّل برفض الهبات المخصصة لمبادرات باعتبارها لا تعتبر أولوية. وفي هذه الحالات، دُعيت الجهة المانحة أو منظمة المجتمع المدني إلى توجيه تمويلها ونشاطاتها لتلبية «حاجات الدولة الفورية».

تذمّر العديد من المشاركين في المقابلات بشأن تنامي محاولات الجهات المانحة التدخل في عملها من خلال طلب التدخل في جدول أعمال النشاطات أو المحتوى مما يوعز بمشاركة في النشاطات أو بطلب تسجيل تلقائي للنشاطات¹⁵. وفي حين لا ينفي أيّ من الجهات أهمية إعداد تقارير مناسبة، إلّا أنّه يشدد على أهمية ضمان درجة من السرية والاستقلالية للأعضاء والمشاركين. وفي معظم الحالات التي شملها التقرير، تمّت معالجة الخلاف من خلال الحوار بين الطرفين.

وعلى النحو نفسه، لفت المشاركون إلى محاولة متنامية للتدخل في عملهم اليومي ونهوها بعدم اهتمام الجهات المانحة المؤسسية بالتوصيات المتعلقة ببرامجهم وبالسياسة الإستراتيجية وبغيرها من مخرجات نشاطات المجتمع المدني الإقليمية التي يدعمونها.

15 ومن الأمثلة عن الحالات القصوى، طلب الجهات المانحة استثناء بعض المواقع المحددة من تطبيق المشروع لأسباب دينية أو سياسية مما أدى إلى إلغاء الشراكة حيث اعتبر هذا الطلب غير مقبول بالنسبة إلى العديد من الشبكات.

13 هي تمثّل 19 شبكة لديها موازنة سنوية قدرها مليون يورو. وكانت قيمة الموازنة السنوية لسنة منها غير موجودة في المسح وبالتالي تمّ تجميعها في خلال البحث الذي أجراه الكاتب.

14 لدى 13 منظمة من أصل 19 موازنة سنوية بأكثر من مليون يورو.



لجميع هذه الأسباب فإن المنظمات التي لا تعوّل على عددٍ محدودٍ من الجهات المانحة والتي لديها هيكلية حوكمة داخلية متينة واستراتيجية واضحة هي أفضل موقعا لرفض محاولات التدخل من دون تهديد عملها.

ملكية الأعضاء: درب إلى الاستدامة؟

ليست الاستدامة المالية الشرط الوحيد لاستدامة الشبكة. إنّ جوهر الشبكة يتمثل بربط الأعضاء وحملهم على التفاعل والتعبئة تحقيقاً لهدفٍ مشترك. إنّ المشاركة في الشبكة يُمكن أن يتعدى مجرد المشاركة وبالتالي أن يعني بعض أشكال الملكية بالنسبة إلى الأعضاء. كثيرة هي الأمثلة عن المنظمات التي تسعى أو حتى تنجح في إشراك أفرادها في الحياة الداخلية للشبكة من خلال إشراكهم في تصميم الاستراتيجية وحوكمة المبادرة على سبيل المثال. في هذه المقاربة الأفقية، لا يُنظر إلى الأعضاء على أنهم مستفيدين وحسب، بل أيضاً على أنهم جهات فاعلة ومعنية باتخاذ القرارات. إنّ مشاركة الأعضاء تولد ديناميةً من شأنها المساهمة في استدامة المبادرة.

التبعات المحتملة لجائحة كورونا بالنسبة إلى عمل الشبكة

كما ورد أعلاه، إنّ استدامة منظمات المجتمع المدني رهناً بالعديد من العوامل ضمناً ما يُمكن استباقه. ولكن هذا لا ينفي وجود تطورات غير متوقعة ترخي بظلالها على هذا القطاع (كما على سواه من القطاعات). إنّ جائحة كورونا التي عطّلت النظام العالمي لمدة أشهر، سوف تؤثر له محال في استدامة منظمات المجتمع المدني الإجمالية.

اضطرت المؤسسات الخاصة والجهات المانحة المؤسسية إلى خفض برامج التمويل عام 2020 من أجل الاستجابة لحاجات الجائحة. يُمكن أن تؤثر الأزمة العالمية الناشئة عن الجائحة بشكل كبير في توفر موارد الجهات المانحة المالية على المدى القصير والبعيد.

وفي الوقت نفسه، تتألف آليات عمل الشبكات الأساسية من اجتماعاتٍ شخصية. ولكنّ الجائحة عطّلت هذه النشاطات. وتحولت غالبية المؤسسات إلى العمل الرقمي وهي مرحلة انتقالية كان بعض المؤسسات قد بدأها أصلاً. ومن الناحية الإيجابية، يرى الكثيرون في القوة القاهرة فرصة لإعادة النظر في استراتيجيتها من خلال تعزيز وجودها الإلكتروني وعملها الرقمي. قدّم بعض الجهات المانحة دعماً متخصصاً في هذا الصدد.

لا يتوقع أحد بأن تستأنف الاجتماعات الفردية بالوتيرة نفسها. من حسنات الاستخدام المتنامي للأدوات الرقمية اعتباره تطوراً إيجابياً لجهة الأثر البيئي والفعالية من حيث الكلفة سيّما إذا اعتبر أحدهم بأنّ السفر كان يستحوذ على نسبة 30% تقريباً من إجمالي موازنة الشبكة.

ولكن ينوّه جميع المقابلات بأهمية إيجاد توازن بين العمل الإلكتروني والتبادلات الشخصية مستقبلاً مع التنويه بأنّ التبادلات الافتراضية لا تستطيع أن تحلّ بديلاً عن التفاعلات المباشرة واكتشاف ظروفٍ أخرى. على نحوٍ إضافي، يعني التحوّل الكامل إلى العمليات الإلكترونية وجود تحديات أمنية رقمية لا يُمكن معالجتها دوماً وهي قد تعرّض بعض المشاركين للخطر.

خلاصات وتوصيات

في ظلّ تنامي حالات انعدام الاستقرار والشكوك، يبدو الحوار والتعاون على قدرٍ من الأهمية سيّما في منطقة متداخلة الأوصال وتتشارك التحديات ناهيك عن المصالح والطموحات. ليست المحافظة على التعاون على صعيد المجتمع المدني أو تعزيزه عبر منطقة المتوسط عملياً سهلةً وباستطاعة الشبكات الإقليمية أن تواجه التحديات المتنامية الناشئة عن الأزمات طويلة الأمد والناشئة والتي من شأنها أن تؤثر في استقرار المنطقة وأن تولد بيئةً متقلبةً على مستوى قدرات المجتمع المدني. يتعيّن على الشبكات الإقليمية التكيف

والابتكار المتواصل. ولهذه الغاية، هي بحاجة إلى الالتزام المتواصل من جانب أصحاب المصلحة الأساسيين لا سيّما منها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء من أجل إقامة بيئة مجتمع مدني تمكينية عن طريق الدعم المالي والسياسي المتين. يقع الفضاء الأورومتوسطي في قلب سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية سيّما من خلال سياسة الجوار الأوروبية¹⁶. عادةً ما يتجدد التزام الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة في خلال فترة الأزمات¹⁷. شكّل دعم المجتمع المدني¹⁸ عنصراً أساسياً لسياسة الجوار الأوروبية ولتأثيرات التمويل الموجودة.

بالاستناد إلى تعليقات المنظمات التي شملها الإحصاء، يجب على جميع الفعاليات المعنية بدعم المجتمع المدني في المنطقة الأورومتوسطية إشراك بعض العناصر الحاسمة لدى تطوير برامجها الإقليمية. إنّ تقديم فرص تمويل أكبر للمبادرات الإقليمية الأصغر نطاقاً ناهيك عن الأولويات المواضيعية التي يُنظر إليها اليوم بدرجة أقلّ من شأنه أن يضمن تنوعاً أكبر للفعاليات المعنية بالتعاون والحوار المتوسطي. لا يجب استثناء شركاء المجتمع المدني العاملين في بيئةٍ قمعيةٍ من هذه التبادلات ولا بدّ من إيلاء اهتمامٍ شديد لتمكين الشبكات الإقليمية ومواصلة العمل مع الشركاء.

إنّ التشبيك من حيث طبيعته يعني تعزيز الحوار وتشارك التجربة والتعاون بين الأعضاء وتعزيزه. لا يُترجم ذلك حصراً بنشاطاتٍ ثابتة. يستوجب الحفاظ على حياة الشبكة المؤسسية تعبئةً متواصلةً للموارد البشرية ودعمًا ماليًا. إنّ زيادة الحصص المخصصة للتكاليف التشغيلية أو الإدارية في منح العمل ناهيك عن التمويل الأساسي هما السبيل الأفضل لمعالجة هذه الحاجات. يسمح التمويل الأساسي أيضاً بوضع وتطبيق رؤيا استراتيجية. وهو يُسهّم في تحقيق استدامة أكبر. وعلى النحو نفسه، ان الحصول على هبات عمل لسنوات عديدة، التي تستفيد منها العديد من الشبكات الراسخة، يوفر بعض الاستقرار من خلال خفض الضغط المتعلق بجمع الأموال.

لا تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى مجرد دعم مالي من الجهات المانحة المؤسسية. فهي تثمن البعد السياسي لعملها. وعلى نحوٍ ملموس، من المتوقّع أن تقوم الجهات المانحة المؤسسية بربط الالتزام السياسي والمالي حيال المجتمع المدني سيّما حين يكون تعزيز الفضاء المجتمعي على المحكّ. وفي الوقت نفسه، يدعو المجتمع المدني في المنطقة إلى دمج المحصّلات (التوصيات) الخاصة بدعم المبادرات الإقليمية التي تقوم بها الجهات المانحة في عملية وضع البرامج والاستراتيجيات. وفي الوقت نفسه، تُنادي أصوات عديدة مطالبةً الجهات المانحة بالمحافظة على مسافةٍ آمنة مع المنتفعين من الهبات وذلك بناءً على اعتبارات بناء الثقة المشفوعة بتقديم تقارير منتظمة وعلى مراحل متفق عليها سابقاً ناهيك عن مشاركة الجهات المانحة في النشاطات الخ.

في الوقت نفسه، تلقى منظمات المجتمع المدني والشبكات الإقليمية التشجيع للتفكير بشأن بعض مواطن القصور في عملها. وبالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها المجموعات والجهات الناشطة العاملة في ظروفٍ مقيدة، تلقى الشبكات الإقليمية التشجيع لتحديد سبل بديلة تسمح بإشراك هؤلاء الفاعلين والتعاون معهم. يتيح التحوّل الذي سجّل مؤخراً إلى النشاطات الرقمية مزيداً من الفرص في هذا الصدد؛ بشرط ضمان الأمن الرقمي وفي بعض الأحيان الخصوصية. يجب على الشبكات الإقليمية أن تواصل تشجيع الجهات المانحة وعدم استبعاد هذه الفعاليات من خطط الهبات.

وعلى نحوٍ عام، قد يكون من المفيد بالنسبة إلى بعض الشبكات التماس سبل لتعزيز الاستدامة المؤسسية. تمّ رصد بعض الممارسات الحميدة مثل تعزيز ملكية المستفيدين والأفراد في تصميم الاستراتيجية و/أو النشاطات وتطبيقها. وأخيراً، وحيث يطالب بعض الجهات المانحة بإتباع مقاربة أكثر توجّهاً نحو النتيجة، سيكون من المفيد رصد وتطبيق أدوات تُبرهن عن نتائج المبادرات الإقليمية وتأثيرها¹⁹.

16 المرجع: https://eeas.europa.eu/diplomatic-network/european-neighbourhood-policy-enp/330/european-neighbourhood-policy-enp_en

17 المرجع: لأوبستولوس تريتيكوستاس، رئيس اللجنة الأوروبية للمناطق، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

18 المرجع: <https://www.euractiv.com/section/politics/opinion/better-future-for-the-euro-mediterranean-region-continues-to-inspire>

19 المرجع: https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/european-neighbourhood-policy_en

تُسهّم عمليات التقييم على شكل مقابلات (مع المستفيدين/الأعضاء والأهداف) أو التقارير البصرية القصيرة التي أنجزت في خلال المبادرة في وضع الأمور في نصابها وتحقيق نتائج وآثار عملية وملموسة بدرجة أكبر.



تجربة «شباب المتوسط» شبكة من الشباب ولأجلهم

ممارسة جيدة 1



الشبكة الأوروبية متوسطة REF - فرنسا

لسنواتٍ طويلةٍ، واجه الشباب في منطقة الأورومتوسط العديد من الصعوبات سيّما على مستوى الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. يجد الشباب أنفسهم في الصفوف الأمامية، لوحدهم في مواجهة تحديات عديدة منها التنقل والبطالة والوصول إلى الثقافة والابتكار الفني وتأثير التغيّر المناخي. وعلى الرغم من الاعتراف بدور الشباب على أنهم عنصر تغيير، تضيق المساحات التي يلتقي فيها الناشطون الشباب في المتوسط ويتشاركون ملاحظاتهم ويجمعون ممارساتهم (حتى في هذا العالم الأكثر انفتاحًا). رفع الشباب الصوت مطالبين بإنشاء قنوات تواصل شخصية بما أنّ التبادلات عبر المتوسط نادرة نسبيًا على الرغم من الفرص المشتركة. ومع أنّ برامج التعاون التي تستهدف الشباب موجودة إلا أنّها غالبًا ما تُركّز على بناء قدرات الشباب في المتوسط الجنوبي فقط وهي تؤثر بدرجة أساسية في الشباب الحضري الذي يحتلّ مكانة اقتصادية واجتماعية كبيرة. هذا ونادرًا ما يُشارك الشباب في حوكمة هذه البرامج.

على ضوء هذه الملاحظات، قامت **الشبكة الأوروبية متوسطة - فرنسا** وهي منسّطة مؤلفة من 33 منظمة مجتمع مدني بالمضي قدمًا نحو وضع نظام يسمح بما يلي: تبادل الممارسات والخبرات، التشبيك والتثمين الاجتماعي للمبادرات الشبابية وإقامة دروب مستدامة للفاعلين الشباب المعنيين بالتغيير الاجتماعي. وقامت الشبكة تاليًا بوضع برنامج «شباب المتوسط» الذي استهلّ في خلال **اجتماع عُقد عام 2015 في باريس**. وفي كلّ عام يضمّ الاجتماع قرابة 100 ممثل عن منظمة مجتمع مدني شبابية من على ضفتي المتوسط وهي تغطي مساحات جغرافية واسعة (18 دولة)²⁰ للتباحث في قضايا ذات أهمية قصوى للشباب: الهجرة والتنقل والاستخدام والتدريب والفن والثقافة والمشاركة المواطنة والمناخ والعدالة الاجتماعية.

” برنامج يضمّ فعاليات مختلفة، تتشارك اهتمامًا شبابيًا حول مواضيع مختلفة ... مما يسمح باكتشاف الكثير وإقامة شبكة يُمكن التعويل عليها “

غريغوار فانسانت، REF، فرنسا

أمّا شعار «شباب المتوسط» فيقع في قلب البرنامج المعنون: شبكة من الشباب ولأجل الشباب. وهذا البرنامج فريدٌ من نوعه لكونه بإدارة مجموعة من الشباب العاملين في مجال المجتمع المدني (أفراد شبكة REF ومشاركين خارجيين) يتولّون اختيار المشاركين في الاجتماع وإعداد المضمون وإحياء ورش العمل. بفعل البعد التشاركي، نُوّهت REF بتملّك المشاركين البرنامج وهذا شرطٌ أساسي لضمان الاستدامة. أمّا طريقة سير النشاطات فسمحت بتكوين صوتٍ مشتركٍ حول القضايا التي يتشاركها الشباب من على ضفتي المتوسط مما يسمح لهم بإقامة نشاطات توعوية حيال هذه المواضيع، وأخيرًا وليس آخرًا بناء مجتمع محلي من شأنه تطبيق مبادرات مشتركة على المستوى الأورومتوسطي.

يتألّف هذا المجتمع المحلي²¹ الذي يتشارك قيمًا ومصالح مشتركة، من 252 شاب من العديد من الدول. تتم الحفاظ على الدينامية بواسطة صفحة على **فايسبوك** بلغ عدد المشاركين فيها 2055 مشاركًا.

لما يثير هذا البرنامج اهتمام العديد من الشباب ويُحافظ على تعبئتهم على مرّ السنوات؟ المقاربة التشاركية هي المفتاح. أمّا مشاركة الشباب بصفتهم فاعلين في البرنامج وليس مجرد مستفيدين فلا تقل أهمية. يسمح تنظيم النشاطات على يد المشاركين أنفسهم بتعزيز قدرات هؤلاء في مجالات تنظيم ورشة العمل وفنّ الخطابة. تُعزز الناحية التشاركية شعورًا بملكية الشباب للنشاط وبالتالي مشاركتهم في دورة المشروع مما يُعزز استدامة الشبكة. أمّا هدف العمل فهو تربوي بامتياز بما أنّه سمح بثمين مكتسبات الشباب المعرفية المحلية وممارساتهم وتعزيزها على المستوى الإقليمي في ظلّ تشجيع الشباب على التعبير عن أنفسهم علانيةً والمساهمة في بناء الثقة بالنفس. ضمن ذلك استدامة المبادرة.

بعد عام من التوقّف عن العمل، نتيجة جائحة كورونا والحاجة إلى إعادة تنظيم مجرى النشاطات، أنطلق البرنامج من جديد في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2020 وقد أُدخلت عليه بعض التغييرات. ويتضمّن البرنامج اليوم اجتماعًا سنويًا لـ «شباب المتوسط» (وهو محطة أساسية) وورش عمل مواضيعية في مجموعات صغيرة ولديها مخرجات مختلفة.



مشاركون من اجتماع شباب المتوسط (تونس، نيسان/أبريل 2019).

20 فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، اليونان، مالطا، قبرص، تركيا، المغرب، الصحراء الغربية، الجزائر، تونس، مصر، ليبيا، لبنان، سوريا، فلسطين والأردن.

21 يتم العمل على إطلاق مرجع يضمّ المشاركين في المستقبل القريب.





Biennale des jeunes créateurs de l'Europe et de la Méditerranée - منطقة الأورومتوسط

بالاستناد إلى القناعة الراسخة بأنّ الفنّ والشباب يُشكّلان عوامل أساسية للتشجيع على إقامة علاقات سلمية وتنمية مستدامة في منطقة الأورومتوسط، تمثّل هدف Biennale des jeunes créateurs de l'Europe et de la Méditerranée بتعزيز قدرة الشباب على الخلق والإبداع من خلال تزويد الفنانين الشباب بفرص مختلفة لإنتاج عملهم وعرضه بطريقة فنيّة ومبتكرة. أضف إلى ذلك أنّه يولّد فرصة لتغيير مهارات الشباب واحترافهم مثل عقد اجتماعات وورش عمل مع محترفين في مجال الفنّ.

من الممارسات الحميدة التي طوّرها BJCem منذ العام 1985 هي ثنائيّة الفنانين الشباب من أوروبا والمتوسط وهذا حدث توجيهي متعدد الاختصاصات يُدعا فيه فنانون شباب من مختلف الدول إلى عرض عملهم والاجتماع معًا وتشارك التجارب الثقافيّة وبالتالي إعطاء قيمة للتنوع الثقافي والفني واللغوي في أوروبا والمتوسط. كانت الرحلة رحلة مفعمة بالابتكار وتضمّ أكثر من 10.300 فنّان وأكثر من 750 ألف زائر طوال النسخ الثمانية عشر. وعلى مرّ السنوات اعتبرت Biennale المحطة الأبرز لعرض الفنانين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة) في الفضاء الأورومتوسطي. ومن بين مواطن قوتها طبيعتها متعددة الاختصاصات: الفنون البصريّة والفنون التطبيقية والصور المتحرّكة والأديبات وفنّ الطعام والموسيقى والأداء وهي من بين الاختصاصات القليلة المشمولة في النسخ المختلفة. ولقد أنيطت الإصدارات الأخيرة بقيمين بارزين من أجل ضمان اختيار أوسع وإعداد ذات جودة عالية.



النسخة الثامنة عشرة من Biennale الفنانين الشباب - المتوسط 19 (تيرانا ودورس، 2017).

اتخذت فرص التعاون في Biennale أشكالاً عديدة سيّما في النسخ الأخيرة: من مشاريع الإقامة إلى محطات التدريب والبحث ومن عروض نتائج المشاريع الأوروبيّة إلى ورش عمل تضمّ مجتمعات محلية وأفراد من شبكة BJCem. اليوم بالإمكان اعتبار Biennale ذروة مشروع البحوث الذي يُرافق فنانين شباب في دربهم التنموية فلا يقتصر على تزويدهم بفرصة للعرض وإنّما يوفّر لهم الأدوات لكي يُصبحوا ممثلين

ومعارضين في الفضاء الأورو متوسطي.

تمكّنت Biennale بفضل دعم أعضائها من ضمان وإدامة مشاركة فنانين من الضفّة الجنوبيّة للمتوسط في جميع النسخ الثمانية عشر لـ Biennale of Young Artists. تؤمن BJCem إيماناً راسخاً بالدور الأساسي الذي تضطلع به الفنون والثقافة في المجتمعات الأورومتوسطية بهدف تعزيز الاحترام والتفاهم لدواعي التنوع ولاكتشاف قيم مختلف الثقافات والتعلّم منها في ظلّ إثراء القيمة الذاتية. توظّف BJCem وتستثمر في جيل جديد من الفنانين عبر المنطقة الأورومتوسطية وتعتبرهم دعاة سلام عبر اللغات الثقافيّة وهم قادرون على التشجيع على سرديات جديدة وإقامة فضاءات للتلاقي وتغليب المعرفة المتبادلة والتغلب على الخوف من الآخر والتي تتسم به مجتمعاتنا.

في هذا الظرف، يشكّل التنقل عنصرًا أساسيًا. يمثل التنقل وذلك لدواعي العمل والدراسة والبحوث والإنتاج المشتركة أو المشاركة في برنامج تبادل أو إقامة، جزءًا متناميًا من الممارسة المنتظمة ومن سيرة عمل الفنانين والمحترفين في مجال الثقافة. توفّر BJCem بالإضافة إلى نشاطات تمويل فعاليات Biennale الدعم الهيكلي للفنانين ضمّنًا المساعدة المباشرة للفنانين الأفراد على صياغة مشاريع تستهدف الهيئات المعدّة لدواعي التنقل وذلك تحقيقًا لمشاركة مستدامة في Biennale.

سوف تُعقد النسخة التالية من Biennale أي Mediterranean 19 Young Artists Biennale النسخة التاسعة عشر في سان مارينو برعاية BJCem وأمانة سرّ التعليم والثقافة والمعاهد الثقافيّة لجمهورية سان مارينو وجامعة جمهورية سان مارينو. كانت BJCem تنوي تنظيم الاجتماع في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر 2020 ولكن بالنظر إلى جائحة كورونا أرجئ الاجتماع إلى أيار/مايو 2021. بهدف توفير بديل إيجابي للصعوبات الحالية والقيود المفروضة على الحركة التي يواجهها العالم، وبفضل جهود فريق عمل الأمانة، استحدثت الأمانة منصّة تحريرية تعمل على أنّها «أرض رقميّة» وأرضيّة تتعزز فيها الأفكار وتجمع فيها العمليّات وتتكثف ويجري فيها التوفيق بين المواقع من أجل بناء النظام البيئي المؤاتي لاجتماع Mediterranean 19.





الجبهة المصرية لحقوق الإنسان - مصر / جمهورية تشيكيا

منذ ولادة الجبهة المصرية لحقوق الإنسان في شهر تموز/يوليو 2017، سعت الأخيرة إلى تحسين ظروف حقوق الإنسان في مصر في ميدان العدالة الجنائية وعملت في سبيل توعية الشباب وتعزيز قدرات الجهات الممارسة في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في الدولة. أضف إلى ذلك أنّ الأخيرة استخدمت العديد من استراتيجيات التكيف في وجه التقلبات الاقتصادية ونتائجها: من الأعباء الاجتماعية إلى التحديات السياسية.

إنّ إنشاء مكتب للجبهة في أوروبا كان له دور أساسي في التغلّب على جزء كبير من العقبات التي تعطلّ نشاط المجتمع المدني في مصر وفي الحرص على استدامة العمل وسلامة الموظفين. ساعد المكتب على تمكين إطلاق حملات المناصرة الدولية التي سيتم تنفيذها في العواصم الأوروبية آليات دولية في الأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي ناهيك عن العمل مع المجتمع المدني في منطقة أوروبا الوسطى.

بُنيت الحملات المنظمة على جهد للبحث في أنماط الانتهاكات ورصدها وتوثيقها وتحليلها وإفراز توصيات للسياسات البديلة من خلال تركيز الجبهة على العدالة ناهيك عن وضع الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان. تولى هذا الجهد مجموعة من 14 شخصًا ضمّنًا ناشطين ومحامين وباحثين سعوا في خلال السنوات الثلاث المنصرمة لتوفير الدعم القانوني للضحايا وعائلاتهم وأفرز ما لا يقلّ عن 115 ورقة عمل من دراسات وبيانات وتعليقات ومواقف وتقارير رصد وتحليل ناهيك عن نشاطات متابعة القضايا والتجارب²².

استهدفت الجبهة منذ نشأتها أجيالًا جديدة من الأشخاص المعيّنين والراغبين في العمل على القضايا العامة من بينهم الطلاب وخريجي المدارس والكلّيّات في مصر وفي دول أوروبا الوسطى بهدف زيادة الوعي حيال قضايا حقوق الإنسان وتحديات المجتمع المدني في مصر ناهيك عن تطوير أدوات التدريب في ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان واستخدام المنهجيات الجديدة من خلال توثيق المستندات الرسمية. طوّرت هذه المنهجية عام 2018 بهدف إضفاء مزيدٍ من المصداقية على عمليّات التوثيق في ظلّ الشكوك الواردة بشأن السلطات والتعامل مع طيفٍ واسع من الانتهاكات والتعويل على الأدلة في جهود المدافعة. تركّز المنهجية على الشكاوى الموجهة إلى الهيئات الدولية والتي تتضمّن مجموعات العمل المعيّنة على مستوى الأمم المتحدة ناهيك عن إيجاد حلولٍ بديلةٍ مستدامة لتوثيق الحالات وضمان الاستمرارية والتوسّع في التحقيقات. درّبت المنظمة في هذا السياق ما لا يقلّ على 20 مدافعًا من محامٍ وباحثٍ حول هذه المنهجية لتطوير عملهم في مجال التوثيق وإعداد مشاريع بحث تُعنى بتحليل قضايا متعدّدة.

أضف إلى ذلك أنّ الجبهة في إطار نشاطاتها، نظّمت ندوات ومجموعات عمل حول حقوق الإنسان بهدف نشر الوعي وسط الناشطين في المجتمع المدني والجيل الجديد من الطلاب القادمين من مدارس وجامعات الدول الأوروبية مثل جمهورية التشيك، سلوفاكيا، المجر وألمانيا. ترمي هذه النشاطات إلى زيادة المعرفة والتشبيك بشأن قدرة النشاطات المعنّية بحقوق الإنسان والمجتمع المدني في العالم العربي من جهة وفي ما يخصّ احترام التعددية والأقليات في أوروبا من جهةٍ أخرى. بالإضافة إلى ذلك، ترمي المبادرة إلى فتح باب النقاش بشأن طريقة إشراك هؤلاء الطلاب في هذه المواضيع والدور الذي يُمكن الاضطلاع به كمواطنين لتحسين الوضع. لاقت هذه المبادرات استجابةً استثنائيةً وأفضت إلى نشاطات مثل كتابة رسائل

موجهة إلى السلطات المصرية وجمع التواقيع على عرائض²³ موجهة إلى السفارات المصرية والتشبيك مع الناشطين المصريين والأوروبيين للمطالبة بإنهاء الرقابة البوليسية على عمل المجتمع المدني. هذا نموذج دعم مستدام يربط بين المجتمعين المدنيين العربي والأوروبي لخدمة المجتمع المدني في عمله لدى دول أخرى من جنوب المتوسط.



نقاش حول حقوق الأقليات وحقوق الإنسان في مصر في ثانوية في أسترافا، جمهورية تشيكيا

ترى الجبهة بأنّ التغلّب على التحديات التي تعترض المجتمع المدني بمثابة تمرين للمواطنة المسؤولة حيث باستطاعة الفرد التفكير دومًا بسبل التغلّب على الصعوبات عن طريق التركيز على الآليات وإعداد جيل جديد من الناشطين والمدافعين وتمكينهم من خلال تزويدهم بأدوات العمل والمشاركة وبالتالي ضمان تكوين أفكار ومبادرات جديدة ناهيك عن التطوير المتواصل لمنهجيات التشبيك داخل المجال العام. وتؤمن الجبهة بأهمية المشاركة في جهود المناصرة الدولية في إطار عمل الآليات الدولية والإقليمية. يجب المحافظة على مجال العمل هذا وتمتينه بما أنّه يقابل القيود المفروضة على المجتمع المدني في الداخل والقدرة على إصلاح السياسات.

22 مرجع: <https://egyptianfront.org>

23 المرجع: https://m.facebook.com/egyptianfront.org/videos/371810036558967/?refsrc=https%3A%2F%2Fwww.facebook.com%2Fwatch%2F%2Fok.com%2Fwatch%2F%2F_rdr



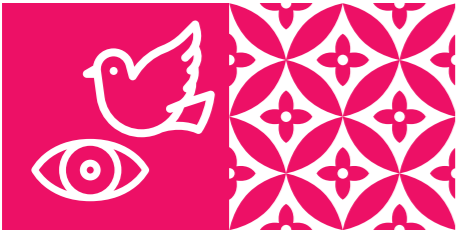
” أما بيت القصيد فهو ضرورة عدم ترك المتوسط أسير ذاته وشياطينه. فهذا البحر، رغم سذاجة التكرار هو مهد أوروبا القديم وهو المكان الذي نمت فيه الحضارات المجاورة والقريبة

بردراغ ماتفيجيفيتش، كاتب وأكاديمي، 1932 - 2017

مصير مشترك

05

- 86 رؤيتنا المشتركة: دور وآفاق اندماج المتوسط من خلال مواطنيه
- 91 منصة تعددية الإعلامية الالكترونية: تعزيز ثقافة قبول الاختلاف وتثمين التعددية
- 93 احتضان المتوسط يعني إنقاذ أوروبا: تجربة نداء ميدان



رؤيتنا المشتركة: دور وآفاق اندماج المتوسط من خلال مواطنيه

مقدمة

لا يزال تطوير العلاقات بين ضفتي الشمال والجنوب رهناً إلى حدٍ بعيدٍ بدعم المواطنين لا سيّما الفاعلين في المجتمع المدني أكانوا منتظمين أو غير منتظمين في جمعيات، وبفكرة أنه من الملح إعطاء زخم جديد للحوار الأورومتوسطي والانتقال إلى مستوى أعلى يهدف التغلب على التحديات التي تقف في درب تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الحوار.

ترمي الأهداف التي جاءت في إعلان برشلونة الذي شكّل باكورة ولادة عمليّة برشلونة والتي نحتفل في العام 2020 بالذكرى الخامسة والعشرين لها إلى تحويل «حوض المتوسط إلى مساحة حوار وتبادل وتعاون يضمن السلام والاستقرار والازدهار الذي يستوجب تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمتوازنة وتدابير مكافحة الفقر والترويج لتفاهم أكبر بين الثقافات (إعلان برشلونة، 1995، ص.2). ولكنّ أهداف الإعلان هذه ناهيك عن أهداف جميع اتفاقيات العمل المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في عمليّة برشلونة لم تتحقق بعد.

يُسجّل في داخل المجتمع المدني الأورومتوسطي توافقٌ شامل حول أنّ المؤسسة المعنوية بالحوار الأورومتوسطي أي الاتحاد من أجل المتوسط تصطدم بحائطٍ مسدودٍ على الرغم من المشاريع الكثيرة التي ساهمت في تطبيقها . وبالإضافة إلى ذلك، يفترض كلّ من إعلان برشلونة واتفاقيات العمل المبنية على مبادئ حقوق الإنسان مثل الحريات والديمقراطية، بأن التحرر الاقتصادي يؤدّي حكماً إلى التحرر السياسي.

ولكن ليست هذه هي الحال، فالمنطقة تُعاني صعوباتٍ اقتصادية واجتماعية شديدة على الرغم من تحرير العلاقات الاقتصادية بين الضفتين: وهذه حالة اعترفت بها هيئات المفوضية الأوروبية في إطار إدارة الهجرة وبمناسبة مقابلةٍ أجريت مع مسؤولٍ من الاتحاد الأوروبي بشأن الاحتكار التونسي.

قبل كانون الثاني/يناير 2011 كانت تونس التي تعتبر شرارة انطلاق الربيع العربي، مثال التلميذ المجتهد بالنسبة إلى أوروبا إلى أنها لم تطبّق بعد الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي لا غنى عنها.

جديرٌ التنويه بأنّ المشاكل التي تعانيها دول الجنوب والتي تستوجب إرساء الديمقراطية وتحديث الاقتصادات ومعالجة حالات التوتر في المنطقة هي مشاكل لم تتأثر بالمشروع الأورومتوسطي. وهناك خطر بأن تكون الشراكة استمراريةً «للإصلاحات من دون إدخال أي تغييرات» وهي نموذجية في تاريخ المنطقة المعاصر.

وبالفعل، يتضح من تاريخ بناء أوروبا أنّ الاتحاد لا يقتصر على بناء الاقتصاد بل يتعداه إلى بناء السياسة والمؤسسات الديمقراطية وضمان استدامة الاتحاد بصرف النظر عن مواطن التوتّر. ويجب أن ينطبق الأمر نفسه على العلاقات الأورومتوسطية التي تخضع لضوابط مزدوجة. فمن جهة، من الصعوبة بمكان التغلب على مواطن الشرخ التاريخية المتصلة باليرث الاستعماري ناهيك عن الرغبة في تنفيس احتقان الرأي العام الأوروبي الذي غالباً ما يُنظر إليه على أنه منكمف إلى ذاته وخاضع لضغوطات إعلامية غير مسبوقة غالباً ما تصوّر الإسلام بطريقة مشوهة الأمر الذي أنتج سياسةً دفاعيةً تُبنى بالدرجة الأولى على رؤيا ديمغرافية و«أمنية».

ومن جهةٍ أخرى، يصطدم تدخّل الاتحاد الأوروبي في المتوسط باختلاف وجهات النظر بين الدول الأعضاء في ما يخصّ الوضع الجغرافي للمتوسط والدور الذي تستطيع أوروبا أن تضطلع به هناك. فالتهديدات الإرهابية المتواصلة وأزمة الهجرة تُزعزع الوضع على الضفة الجنوبية من المتوسط وتُشيع حالة اللاتقّة في العديد من الدول الأوروبية لا سيّما منها الشرقية. لا يُمكن معالجة هذا التعارض إلاّ بواسطة إطار عمل مؤسسي متين وحسن البنية.

طارق بن هبة

مؤسس جمعية «المواطنة والتنمية والثقافات والهجرة بالضفتين» الرامية إلى تعزيز المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان ودمج مفهوم المواطنة المزدوجة أو المتعددة. عضو فاعل في المجتمع المدني التونسي والفرنسي. كان عضواً في «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي» التي تأسست بعد عام 2011 في تونس.

نبذة



يُعالج هذا الفصل وضع الحوار الأورومتوسطي ويبحث بشكلٍ أساسي في محصّلات إعلان برشلونة الذي جرى التوقيع عليه عام 5591 والعمليّة المنبثقة عنه ناهيك عن الدور المحتمل الذي يضطلع به المواطنون لتعزيز الاندماج. يسلط الفصل الضوء على العلاقة بين محصّلات المسح الأورو متوسطي وهدف إنشاء فضاء أورومتوسطي مؤسسي ومدني مشترك. هذا ويدعو إلى وضع مشروع شاملٍ للتلاقح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتعزيز فرص التبادل في ظلّ التزام المواطنين -سيّما الذين يحملون مواطنة مزدوجة للشمال والجنوب - وتحقيق الحوار المباشر. فضلا عن ذلك، يقترح العمل بإطار عمل جديد للحوار الأورومتوسطي بحيث يتضمّن عوامل أخرى وجمعيةً تشاوريةً لمنظمات المجتمع المدني يضطلع فيها الشباب بدور القوى الدافعة.



فاعلون منتخبون ويشارك فيه ممثلو المجتمع المدني وذلك بهدف إقامة مشروع طموح وشامل للتلاقي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والذي من شأنه أن يعزز فرص التبادل.

إنّ تفاقم حالات انعدام المساواة والفقر والتمييز يُرغمنا على إسقاط حواجز اللاتقة وعدم الفهم التي تفاقمت بين شعوب الشمال والجنوب لـ سيّما لمصلحة شباب الضفّتين الذين يرغبون في إسقاط هذا الحاجز. يتشارك الشباب الطموح نفسه: بناء مجتمعاتٍ أكثر إنصافًا ودعمًا مبنية على حكم القانون واحترام التعددية والتقدم المشترك.

تعرض الشباب لموجاتٍ متصاعدةٍ من التطرف تُنادي بالاختلاف على أشده والازدراء المتبادل. فتقافات المتوسط مختلطة ويُعتبر مئات الآلاف من مواطني المتوسط ذوي الجنسية المزدوجة من الشمال والجنوب دليلًا ساطعًا على هذا.

عانت ضقتنا المتوسط نتيجة التفكك والتشتت بين الشمال والجنوب في خلال العقود المنصرمة. ومن الممكن إقامة تحالفٍ جديدٍ بين مختلف دول المتوسط وباستطاعة الأجيال الشابة أن تكون القوة الدافعة لذلك. وبالفعل، يُمكن أن يولد منتدى تعاون وتضامن جديد بشرط أن تعمل المجتمعات المدنية في سبيل التقريب بين ضقتي المتوسط وتحقيق مكاسب حقيقية جديدة.

نضال مجتمعنا

ليس إنشاء أسرة أوروبتوسيطية حقيقية حلمًا. بل يُمكن أن يكون الأخير نضال جيلنا. ولكي يتحقق هذا الحلم، يجب أن يكون راسخًا في مشروع مؤسسي يربط دول الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط حيث تضطلع منظمات المجتمع المدني بدورٍ أساسي. والمجتمع المدني من حيث طبيعته، يُمارس سلطةً مقابلةً تتحقق من تجاوزات الدول وهو متنوع وتمثيلي ويسمح بولادة نخبة جديدة وبرصد واقتضاح تجاوزات السلطة والفضائح والمخاطر البيئية وسواها وهو يُخفف النقاش ويُشجع المواطنين على المشاركة في الحياة العامة ويُدافع عن المصالح العامة وبالتالي يُعيد الثقة في الديمقراطية.

يجب أن تتضمن المؤسسة الأوروبتوسيطية هيئة تشاورية من منظمات المجتمع المدني تكون قابلةً للتجديد على غرار مكوناتٍ أخرى. ويجب أن تكون قادرةً على أخذ المبادرات من أجل التحفيز على النقاش كما من أجل اقتراح مواضيع على جدول أعمال الهيئات التداولية. ومن شأن نشأتها أن تُسهّم بإعادة التفكير في التعاون الكلاسيكي الحالي وسياسات المساعدة وأن تُعطي معنىً جديدًا لمصطلح «الشراكة» يكون أقرب إلى توقعات شعوب المتوسط. وأخيرًا، من شأن المؤسسة الجديدة أن تُعيد إحياء الالتزام الأوروبي في المتوسط؛ وأن تقدّم أدوات تحكيم جديدة تخفف من التوتر الناتج عن الهجرة ومن الأزمات الخطيرة التي تهدد السلام في المنطقة.

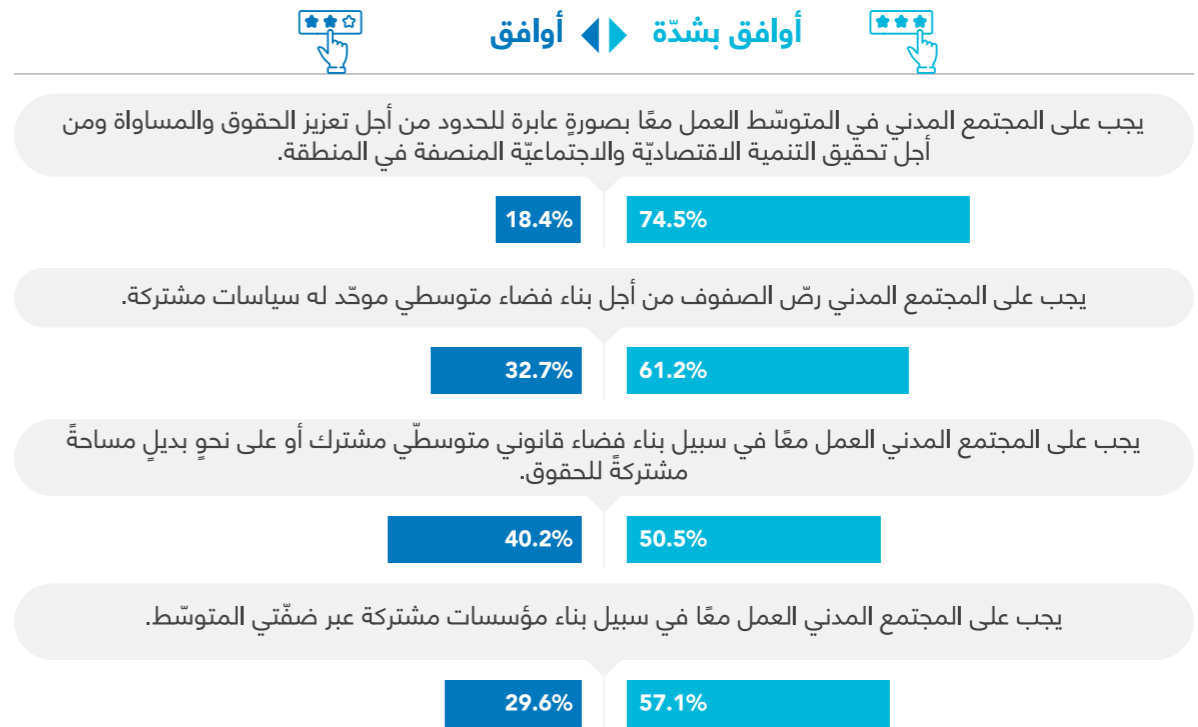
لم يكن لدى الاتحاد من أجل المتوسط سوى وزنٍ قليلٍ لمعالجة المشاكل التي تُسبب اضطرابًا في المنطقة؛ ظلّ دوره محدودًا وبالتالي تمّ تحييد الاتحاد الأوروبي برمته لدى إدارة الأزمات المنطقة. من شأن مؤسسة جديدة أن تُعيد إلى الاتحاد الأوروبي الوزن الضروري له بحيث يتمكن المتوسط من إعادة إحياء تاريخه كمساحة أمان وتنمية وتضامن. في حال لم يتمكّن الاتحاد الأوروبي من الاضطلاع بهذا الدور فمن الممكن أن تُصبح الولايات المتحدة أو الصين الشريك المثالي الجديد لدول المتوسط. وعليه، لا بدّ من الاعتراف بأهمية منطقة المتوسط بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. ولا يُمكن للاستقرار والازدهار الاقتصادي في منطقة المتوسط إلا أن يكون عاملًا محقّرًا على التنمية الأوروبية.

يُمكن التعامل مع المشاكل الخطيرة التي تضطرب بسببها المنطقة مثل أزمة الهجرة والتدفق المتواصل للمهاجرين إلى شواطئ إيطاليا والحرب في ليبيا والتوتر بين تركيا واليونان بموجب إطار العمل المؤسسي الجديد هذا بهدف إيجاد حلول مستدامة. وبالفعل تعتبر مسألة إطار عمل معالجة النزاعات والمشاكل القائمة

منذ ولادة عملية برشلونة، أصرّ المجتمع المدني بالحاج على ضرورة تحقيق الاستدامة على مستوى الحوار الأوروبتوسيطي. لا يُمكن تحقيق هذه الرؤيا طويلة الأمد إلّا من خلال مؤسسات مستدامة. هذا ما تمّ التأكيد عليه بصورة متواصلة منذ الإعلان النهائي للمنتدى المدني الأوروبتوسيطي الذي نظّمته المنصة الأوروبتوسيطية غير الحكومية في مراكش بتاريخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 والذي جاء فيه: "نحن على بينة من الدور الحساس الذي باستطاعة سياسة الجوار الأوروبي أن تضطلع به لجهة إشراك المجتمع المدني. وعلى هذا الصعيد، يجب إقامة حوارٍ مع شتى مكونات المجتمع المدني داخل إطار العمل المؤسسي لتفاهيات الجمعية... إلى حين انعقاد ورش العمل بين دول الجنوب والتي شكّلت جزءًا من رؤيا المتوسط لعام 2030 (ورش عمل Vision Med 2030 لعامي 2019 و2020).

تمّ مؤخرًا قياس التزام المجتمع المدني المتوسطي سيّما في الجنوب في خلال تمرين الإحصاء الذي أجراه برنامج حوار المتوسط حيث اتفقت منظمات شبكة المجتمع المدني التي شملها المسح في المنطقة بشدة (57.1%) ووافقت (29.6%) أي ما مجموعه 86.7% على فكرة إقامة فضاء مؤسسي متوسطي مشترك.

تصوّر شبكات المجتمع المدني للمتوسط في المستقبل



الرسم البياني 9

تفيد بياناتٍ أخرى من المسح بأنّ هذه المنظمات توافق بشدة (61.2%) وتوافق (32.7%) على فكرة العمل معًا في سبيل الترويج لإقامة مساحة متكاملة مع سياساتٍ مشتركة مما يمثل نسبةً إجمالية قدرها 93.9%.

لا يُمكن وضع حدٍّ لهذه المقاربات المجترأة ومفرطة الحذر إلّا من خلال حوارٍ مستدامٍ وممأسسٍ يحضره



مسألة أساسية. يُعرب المجتمع المدني عن إرادة جديدة تتمثل بإعادة منطقة الأورومتوسط في الذهاب أبعد من الرؤيا الضيقة للتبادلات الاقتصادية حصراً ومعالجة التحديات ككل.

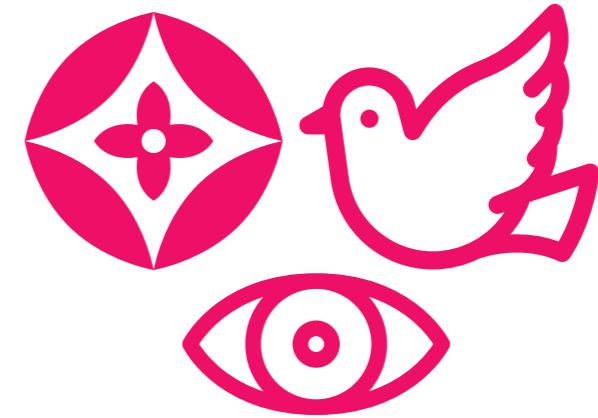
إن إقامة إطار عمل مؤسسي جديد يستوفي معايير القانون العام الدولي لدول المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي تشكّل مهمة صعبة ولكنها ليست مستحيلة. فليس من مصلحة أوروبا التخلي عن حدودها الجنوبية. إن إقامة مؤسسة أورومتوسطية جديدة تتضمن جميع دول الاتحاد الأوروبي ودول الشاطئ الجنوبية تمثل الإجابة الأكثر أماناً واستدامة لمعالجة المخاطر الكامنة أمامنا، على ما أظن. وتبدو هذه الفكرة بعيدة المنال ولكنها مدعومة من الغالبية القصوى للفاعلين من المجتمع المدني ومن الشباب ومن الملايين من سكّان المتوسط الذين يحملون جنسيتين والذي يطمحون إلى إقامة علاقات جديدة أكثر توازناً ودعماً وكرماً.

إن حملة الجنسيتين والذي يُمثلون المجموعات السكانية الأكبر الناشئة عن العلاقات بين الضفتين، قد يُصبحون العامل الأساسي لدمج الصفتين لكونهم يحملون في ثناياهم هذه الثنائية الثقافية التي تسلط الضوء على المشاكل من جانبيين هما جانب بلد المنشأ، وجانب بلد الإقامة.

يُسهم هذا العامل في وضع الأمور في نصابها ومقاربتها من منظور مزدوج أو متعدد الجوانب. وعليه، فهو يمثل عامل تسامح وقوّة باتجاه تحقيق مفهوم العيش المشترك الذي يُمكن أن يوضع في خدمة الإرادة السياسية المشتركة بالاستناد إلى شكل أكثر توازناً وتشاركاً من أشكال التعاون بين دول الشمال والجنوب.

باستطاعة المؤسسة الأورومتوسطية الجديدة التي نعول عليها أن تحدث أثراً شاملاً في حال بنيت على رغبة المواطنين حملة الجنسيتين في اختبار الجنسية المزدوجة كسبيل إلى التعايش الذي يضع جانباً الاختلاف ويسعى إلى التخفيف من التوتر من خلال إعادة النظر في حدود الدولة الأمّة. هذا ويرى العديد من فعاليات المجتمع المدني بأن المؤسسة الجديدة يجب أن تذهب أبعد من الروابط الحالية بين الدول وأن تدمج جمعيات من الممثلين المنتخبين ديمقراطياً في الدول الأورومتوسطية ناهيك عن جمعية من منظمات المجتمع المدني التي يُمكن أن تضطلع بدور الرقيب.

إن فكرة إقامة مؤسسة أورومتوسطية مستدامة تنسجم انسجاماً كاملاً مع الميل الحالي باتجاه إقامة فضاءات إقليمية جديدة متكاملة. باستطاعة التعاون الأورومتوسطي متسلّحاً بالجرأة والأفكار الجديدة أن يحقق انتعاشاً متكافئاً مع حجم التحديات في المنطقة.



منصة تعددية الإعلامية الإلكترونية:

تعزيز ثقافة قبول الاختلاف وتثمين التعددية

ممارسة جيدة 1

مؤسسة أديان- لبنان

في قرية حجازة المصرية، عمل سامح، رجل قبليّ شاب وهناء امرأة مسلمة شابة من أجل ردم الهوة بين الأطفال المسيحيين والمسلمين. ترعرع سامح وهناء في ظلّ نزاعات دينية وطائفية وأعباء عن قلقهما حيال أطفال القرية وأرادا حمايتهم من مشاعر الطائفية والخوف والكراهية. تمكّن البطلان الشابان من خلال نشاطات تربوية تقوم على بناء السلام في باحة الكنيسة من إقامة مساحة للأطفال من الديانات المختلفة للتفاعل في ما بينهم. ومن هذه القرية النائية في مصر، نمت **رواية سامح وهناء** وتجاوزت الحدود والاختلافات الثقافية وشكّلت مصدر وحي للملايين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأبعد منها.

كانت قصة سامح وهناء جزءاً من الحملة الإعلامية «ما هي قصّتك» التي بدأتها منصة «تعددية». ومن خلال هذه المنصة، شكّلت قصّتهما مصدر وحي وشجاعة وسلام في العالم في وجه خطاب الكراهية والتطرّف. ساهمت الحملة في الاعتراف والتوعية بشأن جهود المعارضين وتلقّى سامح وهناء جائزة «أفضل مبادرة محلية» في مصر.

في حين يستخدم أنصار الكراهية والعنف وسائل التواصل الاجتماعي في سبيل التواصل مع شريحة أكبر وينشرون العنف الديني المشروع بوتيرة غير مسبوق، تأتي منصة تعددية مع رواية سامح وهناء وغيرهم لتكون رواية وجودية متينة تُعزز القدرة على الصمود تجاه الرسائل المتطرّفة. وحيث تشكّل هذه الاستراتيجية، استراتيجية مدافعة، يتمّ التركيز على السماح للأشخاص بإخبار روايتهم وتسليط الضوء على الأثر الإيجابي الذي يُمكن لكل فرد أن يحققه. يمثّل هذا الأمر بدوره مصدر وحي للآخرين بحيث يشعرون أنّهم بدورهم يستطيعون إحداث فارق.

ومنصة **تعددية** على ما يُستشف من التسمية كناية عن منصة إعلامية باللغة العربية أنشأتها **مؤسسة أديان** عام 2017. ومنذ نشأتها ساهمت في تكوين فكرٍ عام وناضج بشأن الدين في الفضاء العام والتعددية الدينية والثقافية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتعليم. ترمي المنصة إلى أن تكون مصدر وحي وأن تُعزز القيم المشتركة وسط الناطقين باللغة العربية.

”يسمح البعد الإقليمي لموقع تعددية الإلكترونية للبنان والمنطقة العربية بنشر التفاهم الإيجابي حيال التعددية الثقافية والدينية وتعزيز الفكر النقدي ومبادئ التسامح والاحترام المتبادل بين الأمم والشعوب.“

“

هيوغو شورتر، سفير بريطانيا لدى إطلاق منصة تعددية

توفّر المنصة في الجزئية المتعلقة «بالآراء العامة» مساهماتٍ نقدية من صحفيين وأكاديميين وباحثين ومفكرين وناشطين شباب ذكور وإناث من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – بنسبة 45% من النساء. وتسلطّ جزئية أخرى باسم «الوحدة والتعددية» الضوء على مواضيع مشتركة ومتقاطعة بين أديان العالم وثقافته. وتشتهر تعددية بجزئية «رزانة بين الأديان» وهي الرزانة الأولى للإلكترونية حول الأديان باللغة العربية والتي تجمع بين التقويمين الغريغوري والإسلامي. تعرض المنصة أيام العطلة الدينية والروحية



والمدينة من أمم مختلفة مع تفسير بشأن معانيها.

ولكي تكون منصة تعددية هي صوت الشباب صانع التغيير، فهي أطلقت حملة «ما هي قصّتك» للترويج للممارسات الحميدة التي قام بها محترفون وخبراء شباب يعملون على التعددية والسلام. ترمي المنصة إلى تغيير صورة «البطل» من خلال الترويج للبطل على أنه شخص عادي يعيش ويخدم السلام والتعايش في حياته اليومية. عام 2017، وقع الاختيار على الحملة على أنها أكثر الحملات تحقيقًا للأثر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من قبل مركز هداية لمكافحة التطرف العنيف. وقامت تعددية بحملة إعلامية ثانية «**فيينا نحكي دين**» التي تولد مساحة للتداول بقضايا دينية بانفتاح وصدق وشجاعة مع طرح أسئلة مهمة وعرض المشاكل.

اليوم، نجحت تعددية في إقامة تغيير فعلي في نظرة الغير عن طريق «إيقاظ بطل صناعة السلام وتحقيق التغيير داخل الشباب والنساء والرجال في المنطقة. تسمح المنصة بتحقيق تغيير إيجابي في السلوكيات والمواقف بعيدًا عن التطرف وبتجاه المسؤولية الاجتماعية الدينية والعيش المشترك في سلام. حتى الساعة في سجل المنصة 86.6 مليون و30.4 مليون مشاهدة و111.118 متابع. وهذا يتضمّن قراء من منطقة المتوسط ومن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.



صور من الحلقات التي تحمل عنوان «فيينا نحكي دين» التي أنتجتها Taadudiya.com

احتضان المتوسط يعني إنقاذ أوروبا: تجربة نداء ميدان

ممارسة جيدة 2



جمعية ميدان-إيطاليا

في ربيع العام 2019، ومع تجدد الحرب الأهلية في ليبيا وسياسة القمع التي اعتمدها النظام السوري مستوحيا من سائر الأنظمة الديكتاتورية الناشئة في المنطقة، نجح الجزائريون في تغيير النظام من دون عنف مجددين الأمل في الربيع العربي. وفيما سلك البريطانيون دربا ملتويا للخروج من الاتحاد الأوروبي، نزل آلاف الفرنسيون إلى الشارع متظاهرين ضدّ تنامي حالات انعدام المساواة الاجتماعية على غرار ما فعله أنداهم التونسيون في الجنوب. وفي الوقت نفسه تصاعد الخطاب المعادي للهجرة في دول مثل إيطاليا والمجر والبلقان في حين جرى تجريم العمل التضامني والقوافل البشرية على الحدود الأوروبية وداخلها وفي البحر الأبيض المتوسط.

وبناءً على هذه التحديات وعلى غيرها، أطلقت مجموعة من المواطنين من عبر المتوسط «نداء»: احتضان المتوسط تعني إنقاذ أوروبا وهو نداء انتشر في عشر لغات في شهر أيار/مايو 2019. عشية الانتخابات البرلمانية الأوروبية، تضمّن النداء سردية معارضة ترسخ القيم الإيجابية التي ورثناها من التلاقي المتوسطي: من دون إقامة مساحة مشتركة مع الدول المتوسطة، سوف يُنسف الحلم الأوروبي بالوحدة والاندماج.

كانت **ميدان** رأس حربة في النداء وميدان مؤسسة مؤلفة من مواطنين وناشطين ومثقفين وفنانين وغيرهم يعملون على بناء المواطنة المتوسطية والمصير المشترك بين شعوب المنطقة. صادقت على النداء **80 شخصية** من حول العالم وهم ناشطون في ميدان الثقافة والسياسة والعلوم والنضال وهم يعملون إلى جانب أشخاص من خارج حدود الاتحاد الأوروبي مثل الكاتب المصري علاء الأصواني والكاتبة والمهندسة الفلسطينية سعاد الأميري ووزير الخارجية اللبناني السابق بسنيك مصطفى والأستاذة في جامعة كولومبيا نادية أوريناتي.

بمساعدة WeMove.EU، بدأ العمل **بعريضة** ذات صلة تطلب من المرشحين والقوى السياسية دعم رؤيا نحو الاندماج بين القارة الأوروبية والفضاء المتوسطي. دعت العريضة جميع المواطنين إلى دعم النداء وهي جمعت 5142 توقيعًا.

تلقى كل من النداء والعريضة دعمًا وتأييدًا من شركاء في ألبانيا ومصر واليونان وإيطاليا والمغرب وهولندا وصربيا/كرواتيا وإسبانيا والسويد. تمّ نشر النداء في صحيفة إفسين اليونانية وجرى تنظيم فعاليات في مصر وإيطاليا والمغرب وهولندا حول اليوم العالمي للتعددية الثقافية للحوار والتنمية والذي تخلّته مداولات بين

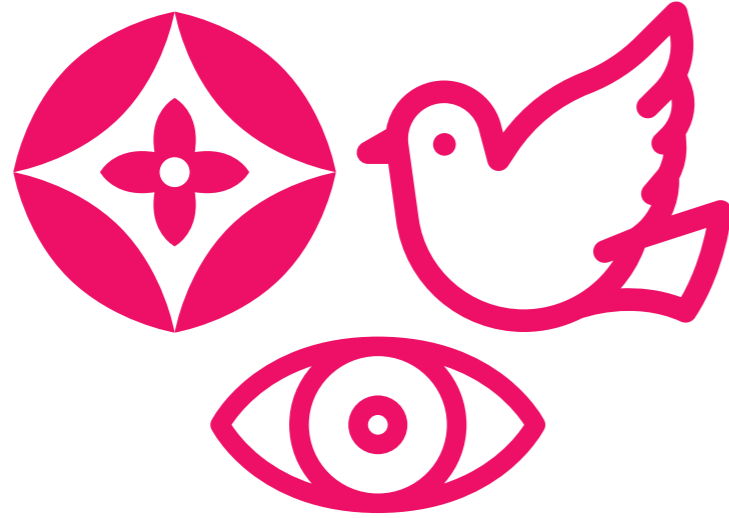
”وقعت على نداء ميدان من أجل قيام أوروبا متكاملة مع المتوسط وترى في المتوسط مصفوفة جغرافية ورمزية وأخلاقية وملموسة... ولدت فكرة أوروبا من رحم المتوسط فالثقافات الكبرى وروحية المتوسط لم تولد فكرة أوروبا وحسب وإنما أيضًا جذور الحضارة الغربية ككل“

موني أوفاديا، ممثل، كاتب وموسيقي في رسالة فيديو في افتتاح فعالية متصلة بالنداء في جامعة تورينو بتاريخ 21 أيار/مايو 2021



الخاصة بها لكون طلبات الحصول على هبات لم تتكفل بالنجاح؛ لا شك بأن توفير تمويل إضافي لتحسين وضع المنطقة وعقد نشاطات نقاش كان ليحقق تغطية أكبر.

برهنت جائحة كورونا عن مدى تداخل الإنسانية والصلة المعقدة بين الصحة والمناخ والهجرة. تعتبر المشاريع التي تتحدى السرديات وتبني الجسور بدل الجدران بين الشعوب في ظلّ توعية المؤسسات وصنّاع الرأي مثل مبادرة "احتضان المتوسط يعني إنقاذ أوروبا" أساسية لمستقبل منطقة الأورومتوسط وأبعد منها.



مرشحين سياسيين وأكاديميين وناشطين. في شهر تموز/يوليو 2019، أرسل النداء بالبريد الإلكتروني لجميع أعضاء البرلمان الأوروبي المنتخبين حديثاً قبل جلسة القسم.

حرصاً على إسماع أصوات الشباب، بدأ العمل بمبادرة موازية: وهي مسابقة Floating Voice Creative Arts للشباب المتوسط عن عمر يتراوح بين 16 و30 سنة. حملت المسابقة شعار: «سرديات حول المصير المشترك في المتوسط» وهدفت إلى تعزيز المعرفة بالمواضيع السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في منطقة المتوسط في ظلّ تعزيز العلاقات وتشارك أحلام المواطنين الشباب.



حفلة جوائز مسابقة Floating Voice Creative Arts، تشرين الأول/أكتوبر 2019

شاركت في المسابقة 12 دولة أورومتوسطية. وجرى حفل توزيع الجوائز في جنوة في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019 مع المؤسسة الشريكة Progetto Mediterranea. أجرى الفائزون من مصر والمغرب وإسبانيا قراءات بلغاتٍ عديدة على متن سفينة Mediterranea. تلقى الفائزون شهادات اعتراف من وزير شؤون الأورومتوسط متعدد الصلاحيات ووزير الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي.

كانت العلاقات الفردية والعلاقات مع المنظمات ذات الصلة أساسية في صياغة النداء. وكان للتكنولوجيا دور أساسي لدى بدء المبادرة التي شملت مساحةً جغرافية وقامت بوضع اللمسات الأخيرة وترجمة النص ولولاها كانت العملية لتكون شاقة. وكان للمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي أهمية في نشر النداء والعريضة كما لتعزيز مبادرة الفنون المبدعة.

ولكنّ نشر النداء في اليونان والفعاليات وجهًا لوجه ذات الصلة وحفل توزيع الجوائز الذي التقى فيه الشباب وعرضوا فيه عملهم كان أساسياً من الناحية العاطفية والسياسية. يتمثل التحدي الأساسي بإيجاد التمويل المناسب لتوحيد المواطنين من منطقة جغرافية على هذا القدر من التنوع. عوّلت ميدان على الموارد

- Mansour, K. (2019). *The Rugged Road: The Emergence, Evolution and Challenges of Human Rights Action in Arab Countries*. The Arab Reform Initiative. <https://www.arab-reform.net/publication/the-rugged-road-the-emergence-evolution-and-challenges-of-human-rights-action-in-arab-countries/>
- Adly, A. (2018). *The Human Rights Movement and Contentious Politics in Egypt (2004-2014)*. The Arab Reform Initiative. <https://www.arab-reform.net/publication/the-human-rights-movement-and-contentious-politics-in-egypt-2004-2014/>
- Med Dialogue for Rights and Equality. (n.d.). <https://europa.eu/capacity4dev/med-dialogue-for-rights-and-equality>

Democratic Cause

قضية الديمقراطية

- Brechenmacher, S. (2019). *Civil society legitimacy in question: Defamation patterns and response strategies*. Carnegie Endowment for Peace. <https://carnegieendowment.org/2019/02/04/civil-society-legitimacy-in-question-defamation-patterns-and-response-strategies-pub-78376?fbclid=IwAR0dr8DGtKkeA4Qw4mOiJKp5VZ3GFD0Bf0GopHZfqDtyF4rT75W0m8j4T-k>
- Carlini, P. & Heggi, I. (2020). *Mapping of Civil Society Networks, Platforms and other Entities in the Southern Mediterranean and the Euro-Med Space*. (Paper on results of survey undertaken by Med Dialogue for Rights and Equality). Unpublished.
- Ghali, A. (2018). *Civic space in Tunisia: International dynamics don't always help*. CIVICUS. <https://www.civicus.org/index.php/re-imagining-democracy/stories-from-the-frontlines/3319-civic-space-in-tunisia-international-dynamics-don-t-always-help>
- Guo, C. (2019). The road less travelled: Establishing the link between non-profit governance and democracy. *Nonprofit Quarterly*. <https://nonprofitquarterly.org/the-road-less-traveled-establishing-the-link-between-nonprofit-governance-and-democracy/>
- Howell, J. et al. (2008, February). The backlash against civil society in the wake of the long war on terror. *Development in Practice*. 18(1), 82–93. <https://www.jstor.org/stable/pdf/27751877.pdf?refreqid=excelsior%3Ac324e27f7ec86327d415edc8afd8f2ce>
- International Center for Not-for-Profit Law. (2018, June). *State of civic freedoms in the Middle East and North Africa*. ICNL; Beyond Reform & Development; Menapolis. https://static1.squarespace.com/static/5d6e4dca248be40001ee1d07/t/5ebaaab598f2a9383331585f/1589291768559The+State+Of+Civic+Freedom+_Access+To+Associational+Rights+In+Morocco%2C+Tunisia%2C+Lebanon%2C+Jordan+And+Kuwait.pdf
- Kiain, M. (Ed.). (2013). Violations of the rights of NGOs to funding: from harassment to Criminalization. *The Observatory for Human Rights Defenders: Annual report*. World Organisation Against Torture; International Federation for Human Rights. https://www.fidh.org/IMG/pdf/obs_2013_human_rights_defenders_english.pdf
- Naidoo, K. (2014). The end of blind faith? Civil society and the challenge of accountability, legitimacy and transparency. *Accountability Forum* 2, 14-25. http://www.lasociedadcivil.org/wp-content/uploads/2014/11/the_end_of_blind_faith.pdf
- Patrick, J.J. (1996, September). *Civil society in democracy's third wave: Implications for civic education*. Indiana University. <https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED406297.pdf>

- Brechenmacher, S. (2017). *Civil Society Under Assault. Repression and Responses in Russia, Egypt, and Ethiopia*. Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/files/Civil_Society_Under_Assault_Final.pdf
- European Commission. (2012). *The roots of democracy and sustainable development: Europe's engagement with Civil Society in external relations*. COM (2012) 492 Final. European Commission. <https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2012:0492:FIN:EN:PDF>
- Tanzarella, G. (2017) *Civil Society in the Mediterranean: An Indispensable Actor between the North and South Shores*. IEMED Yearbook. https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxiu-adjunts/anuari/med.2017/IEMed_MedYearbook2017_civil_society_mediterranean_Tanzarella.pdf
- Youngs, R. & Echagüe, A. (2017). *Shrinking Space for Civil Society: the EU Response*. Directorate-General for External Policies, Policy Department, European Parliament. [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2017/578039/EXPO_STU\(2017\)578039_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2017/578039/EXPO_STU(2017)578039_EN.pdf)
- Costantini G., Verdecchia S. & Rutayisire F. (2013). *Mapping Of the Civil Society and Project Identification of a Support Programme to the Civil Society in Rwanda*. IBF, STEM_VCR. http://eeas.europa.eu/archives/delegations/rwanda/documents/press_corner/mapping-of-the-civil-society-and-project-identification_en.pdf

General Overview

نبذة عامة

- Averroes. (2002). فصل المقال في ما بين الحكمة والشريعة من إتصال [Decisive Treatise and Epistle Dedicatory: Determining the Connection Between the Law and Wisdom]. (C. E. Butterworth, Trans.). Brigham Young University Press.
- Brechenmacher, S. & Carother, T. (2019). *Defending Civic Space: Is the International Community Stuck?* Carnegie Endowment for International Peace. <https://carnegieendowment.org/2019/10/22/defending-civic-space-is-international-community-stuck-pub-80110>
- Carlini, P. & Heggi, I. (2020). *Mapping of Civil Society Networks, Platforms and other Entities in the Southern Mediterranean and the Euro-Med Space*. (Paper on results of survey undertaken by Med Dialogue for Rights and Equality). Unpublished.
- Carother, T. (2016). Closing Space for International Democracy and Human Rights Support. *Journal of Human Rights Practice*. Vol. 8:3. <https://doi.10.1093/jhuman/huw012>
- European Commission. (2012). *The roots of democracy and sustainable development: Europe's engagement with Civil Society in external relations*. COM (2012) 492 Final. European Commission. <https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2012:0492:FIN:EN:PDF>



cooperation and integration. IEMed.

https://www.iemed.org/publicacions/historic-de-publicacions/enquesta-euromed/euromed-survey-2019/Civil_Society_Driving_Force_EuroMedSurvey2019.pdf

- Langer, A. (1990). *La 'cura per la natura': da dove sorge e a cosa può portare* [Care for Nature: where it comes from and what it can lead to]. (G. Solera, Trans.) Alexander Langer Foundation.
- Schwartzstein, P. (2019, March 30). *The Middle East's Authoritarians Have Come for Conservationists*. The Atlantic. <https://www.theatlantic.com/international/archive/2019/03/middle-east-north-africa-environmentalism-espionage/585973/>
- Schwartzstein, P. (2020, July 7). *The Authoritarian War on Environmental Journalism*. The Century Foundation. <https://tcf.org/content/report/authoritarian-war-environmental-journalism/>
- Various authors. (2020, January). *Civil Society and political transitions in the MENA region and Southeast Asia*. Middle East Institute. <https://www.mei.edu/publications/civil-society-and-political-transitions-mena-region-and-southeast-asia>

Resources & Sustainability

الموارد والاستدامة

- Carlini, P. & Heggi, I. (2020). *Mapping of Civil Society Networks, Platforms and other Entities in the Southern Mediterranean and the Euro-Med Space*. (Paper on results of survey undertaken by Med Dialogue for Rights and Equality). Unpublished.
- Moustafa, Y. (2020). *Enabling Environment for the Civil Society in the Arab Region*. Arab NGO Network for Development; Norwegian People's Aid. <https://www.majalat.org/sites/default/files/2020-08/enabling%20environment-eng.pdf>
- Civicus Monitor. (2020). *Tracking Civic Space*. <https://monitor.civicus.org/>
- Euromed Rights. (2018, December). *Shrinking Space Seminar Report*. <https://euromedrights.org/publication/shrinking-space-seminar-2018-report/>
- Euromesco. (2019, June 18-19). *Civil Society and Social Movements in the Euro-Mediterranean Region*. Report No. 26. <https://www.euromesco.net/publication/civil-society-and-social-movements-in-the-euro-mediterranean-region/>
- USAID. (2019). *CSO Sustainability Index*. <https://csosi.org/?region=MENA>
- Various authors. (2020, August). *Le rétrécissement de l'espace de la société civile et des libertés individuelles et collectives en Méditerranée : analyses et témoignages*. Réseau Euromed France. <https://www.euromed-france.org/cahier-n6-ref-retrecissement-de-lespace-de-societe-civile-libertes-individuelles-collectives-mediterranee-analyses-temoignages/>
- Ziadeh, M. (2013). *بين الجزر والمد* [Between the tides]. (L. Alameddine, Trans.). Hindawi Publishing Corporation.

- Pierre, A.J. (1992, Spring). Review – The third wave: Democratization in the late twentieth century by S.P. Huntington, *Journal of Foreign Affairs*. <https://www.foreignaffairs.com/reviews/capsule-review/1992-03-01/third-wave-democratization-late-twentieth-century>
- Plato. *The Republic*. Book V. (2013). (B. Jowett, Trans.) CreateSpace Independent Publishing Platform.
- Romanet Perroux, J.-L. (2015, May). *Libya: Untold story, civil society amid chaos*. *Middle East Brief*. Brandeis University. <https://www.brandeis.edu/crown/publications/middle-east-briefs/pdfs/1-100/meb93.pdf>
- Ryan, P.W. et al. (2005). Problem boards or board problem, *Non-Profit Quarterly*. 10(2), 5-11. Third Sector New England. <http://nresourcegroup.org/wp-content/uploads/2014/01/Board-with-Care-Perspectives-on-Nonprofit-Governance.pdf>
- Setniewska, D. (2019). Raising the profile of independent civil society through social media: A coalition-building experience. *Activenship*. (3), 16-17. European Civic Forum. <http://civic-forum.eu/publication/view/activizanship-3>
- Steimann, B. (n.d.). *Enabling environment for civil society*. Helvetas. <https://www.helvetas.org/en/switzerland/how-you-can-help/follow-us/blog/highlights/Enabling%20Environment%20for%20Civil%20Society>

Regional Advocacy

المدافعة الإقليمية

- Carlini, P. & Heggi, I. (2020). *Mapping of Civil Society Networks, Platforms and other Entities in the Southern Mediterranean and the Euro-Med Space*. (Paper on results of survey undertaken by Med Dialogue for Rights and Equality). Unpublished.
- World Bank. (n.d.). *Civil Society: Overview*. <https://www.worldbank.org/en/about/partners/civil-society/overview>
- Sha'rawi, H. (2013). *مذكرات هدى شعراوي* [Huda Sha'rawi Memoirs]. (L. Alameddine, Trans.). Hindawi Publishing Corporation.

Environmental Engagement

الالتزام البيئي

- Carlini, P. & Heggi, I. (2020). *Mapping of Civil Society Networks, Platforms and other Entities in the Southern Mediterranean and the Euro-Med Space*. (Paper on results of survey undertaken by Med Dialogue for Rights and Equality). Unpublished.
- Dalberg Associates. (2019). *Stop the Flood of Plastic: How Mediterranean Countries Can Save Their Sea*. WWF. https://awsassets.panda.org/downloads/a4_plastics_reg_low.pdf
- Efron, S., Fischbach, J.R. & Giordano, G. (2018, February). *Gaza's Water and Sanitation Crisis: The Implications for Public Health*. Rand Corporation. https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/external_publications/EP60000/EP67494/EP-67494.pdf
- IEMed. (2019). *EuroMed Survey: Civil society as a driving force for Euro-Mediterranean*



الملحق 1

كلمات مختصرة

AFPEJA	Agence Française du Programme Européen Jeunesse en Action	
AFTURD	Association des Femmes Tunisiennes pour la Recherche sur le Développement	جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية
AMF	Asylum and Migration Fund	
ANHRI	Arab Network for Human Rights Information	الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
ANND	Arab NGO Network on Development	شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
ADFM	Association Démocratique des Femmes du Maroc	الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب
ATUC	Arab Trade Union Confederation	الاتحاد العربي للنقابات
BBC	British Broadcasting Corporation	هيئة الإذاعة البريطانية
BDA	Bundesvereinigung der Deutschen Arbeitgeberverbände	
BJCEM	Biennale des Jeunes Créateurs de l'Europe et de la Méditerranée	بينالي المصممين الشباب من أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسطي
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز بحق المرأة
CIDEF	Centre International d'Études Françaises	المركز الدولي للدراسات الفرنسية
CIVITAS	Civil Independent Volunteer Initiative Towards Achieving Sustainability	مركز دراسات المجتمع المدني
COVID	Corona Virus Disease	فيروس كورونا

Common Destiny

مصير مشترك

- Carlini, P. & Heggi, I. (2020). *Mapping of Civil Society Networks, Platforms and other Entities in the Southern Mediterranean and the Euro-Med Space*. (Paper on results of survey undertaken by Med Dialogue for Rights and Equality). Unpublished.
- Di Giacomo, A. (2009, May 23). *Matvejević: Rinasca la cultura dell'accoglienza* [Matvejević: Let the Culture of Hospitality be Reborn]. La Repubblica. (G. Solera, Trans.). <https://ricerca.repubblica.it/repubblica/archivio/repubblica/2009/05/23/matvejevic-rinasca-la-cultura-dell-accoglienza.html>
- Various authors. (1995, November 27-28). *Barcelona Declaration and Euro-Mediterranean Partnership*. https://ec.europa.eu/research/iscp/pdf/policy/barcelona_declaration.pdf
- Various participants. (2019 & 2020). Vision Med Workshops. (Extracts from the Declaration of the representatives of civil society organizations meeting in Tunis, 18 to 21 July 2019 and in Amman, 2 to 4 March 2020). Conducted by Med Dialogue for Rights and Equality. Unpublished.



MEEdIES	Mediterranean Education Initiative on Environment and Sustainability	مبادرة التعليم في المتوسط للبيئة والاستدامة
MENA	Middle East North Africa	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MIO-ECSDE	Mediterranean Information Office for the Environment, Culture and Sustainable Development	المكتب الإعلامي المتوسطي للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة
NGO	Non-Governmental Organisation	منظمة غير حكومية
OTE	Observatoire Tunisien de l'Economie	المرصد التونسي للاقتصاد
OXFAM	Oxford Committee for Famine Relief	لجنة أكسفورد للإغاثة من المجاعة - أوكسفام
POMED	Project on Middle East Democracy	مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط
REF	Réseau Euromed France	الشبكة الأوروبية متوسطة - فرنسا
SAR	Search and Rescue	البحث والإنقاذ
SIWI	Stockholm International Water Institute	معهد ستوكهولم الدولي للمياه
SNHR	Syrian Network for Human Rights	الشبكة السورية لحقوق الإنسان
SOLiD	Southern Mediterranean Social Dialogue	الحوار الاجتماعي لجنوب المتوسط
SWIM	Sustainable Water Integrated Management	الإدارة المستدامة والمتكاملة للمياه
UfM	Union for the Mediterranean	الاتحاد من أجل المتوسط
UGTT	Union Générale Tunisienne du Travail	الاتحاد العام التونسي للشغل
UN	United Nations	الأمم المتحدة
UNEP	United Nations Environmental Programme	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNICEF	United Nations International Children's Emergency Fund	منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف

CROLD	Consortium for Rule of Law and Democracy	الإئتلاف من أجل سيادة القانون والديمقراطية
CSO	Civil Society Organisation	منظمة المجتمع المدني
CSR	Corporate Social Responsibility	المسؤولية الاجتماعية للشركة
CVE	Combating Violent Extremism	مكافحة التطرف العنيف
DGB	Deutsche Gewerkschaftsbund	
ECESR	Egyptian Centre for Economic and Social Rights	المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
EFHR	Egyptian Front for Human Rights	الجهة المصرية لحقوق الانسان
ENP	European Neighbourhood Policy	سياسة الجوار الأوروبية
ESD	Education for Sustainable Development	التعليم من أجل التنمية المستدامة
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
EWRC	Equality Without Reservation Coalition	ائتلاف المساواة دون تحفظ
FFF	Families For Freedom	عائلات من أجل الحرية
FTDES	Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux	المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
GAP	Global Action Plan	خطة العمل العالمية
GNF	Global Nature Fund	صندوق الطبيعة العالمي
GWN	Good Water Neighbour	جيران المياه الطيبون
ITUC	International Trade Union Confederation	اتحاد النقابات الدولي
JV	Jordan Valley	وادي الأردن
LGBTQA	Lesbian, Gay, Bisexual, Transgender, Queer/Questioning, and Asexual/Aromantic.	المثليات، المثليين، المزدوجات الميول، العبارات جنسياً، العابرين جنسياً الكويريات الكويرين واللاجنسيين واللارومانسيين



الملحق 2

الجدول والرسوم البيانية

الجدول 1 ص 17

الجدول 2 ص 22

الجدول 3 ص 31

الجدول 4 ص 62

الجدول 5 ص 71

الرسم البياني 1 ص 18

الرسم البياني 2 ص 18

الرسم البياني 3 ص 19

الرسم البياني 4 ص 21

الرسم البياني 5 ص 32

الرسم البياني 6 ص 45

الرسم البياني 7 ص 73

الرسم البياني 8 ص 75

الرسم البياني 9 ص 88

UNIMED	Unione delle Università del Mediterraneo	اتحاد الجامعات المتوسطية
UPR	Universal Periodic Review	الاستعراض الدوري الشامل
UTICA	Union Tunisienne de l'Industrie, du Commerce et de l'Artisanat	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية
WWF	World Wildlife Fund [now World Wide Fund for Nature]	الصندوق العالمي للطبيعة



لائحة بمنظمات المجتمع المدني التي شملها الإحصاء وبنطاق عملها الجغرافي
المنظمات ذات الروابط الإقليمية

1. جمعية النساء العربيات في الأردن
[/www.awo.org.jo](http://www.awo.org.jo)
2. نادي بازيلكا للمناظرات
<https://www.facebook.com/LYbasilica>
3. محاربون من أجل السلام
<http://fightersforpeace.org>
4. H2O
[/www.facebook.com/H2OLY](http://www.facebook.com/H2OLY)
5. هسكا كونشكيون
<https://hc.org.ly>
6. معهد بروميتيوس
<http://prometheus.ma>
7. جذور لبنان
www.jouzourloubnan.org/volunteer-programme
8. منظمة ممكن للتوعية والإعلام
<https://moomken.org>

المغرب

1. لتكوين ودعم مبادرات الشباب
www.facebook.com/pg/Agorabejaia
2. أصوات نساء
[/www.aswatnissa.org](http://www.aswatnissa.org)
3. Association AGIR / Réseau Algerian-Eco
www.facebook.com/DZ.Association.AGIR ; www.facebook.com/AlgerianEco
4. Association Santé Sidi El Houari
[/www.facebook.com/SanteSidiElHouarisdh](http://www.facebook.com/SanteSidiElHouarisdh)
5. Association SIDRA Algeria
[/https://www.facebook.com/sidralgerie](https://www.facebook.com/sidralgerie)
- 6- التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان (CMODH)
<https://cmodh.org>
- 7- الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب (ADFM)
www.adfm.ma
[/www.facebook.com/adfmRabat](http://www.facebook.com/adfmRabat)
- 8- مؤسسة الحوار والمناظرة (DDA)
<https://dda.ly>
- 9- الفضاء الجمعوية
www.espace-associatif.ma
- 10- منتدى المواطنة
[/http://forumcitoyennete.ma](http://forumcitoyennete.ma)

- 11- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES)
[/https://ftdes.net](https://ftdes.net)
- 12- الاتحاد العام لعمال نقابات ليبيا
<https://bit.ly/36YMaap>
- 13- إرادة منصة الشباب والمجتمع المدني في الجزائر
<http://irada-dz.org/web/fr>
- 14- International Institute of Debate
<http://iidebate.org>
- 15- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (LTDH)
www.facebook.com/tdh.tn
- 16- مبدعون
<http://mobdiun.org>
- 17- الشبكة المغربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني (REMESS)
[/www.remess.ma](http://www.remess.ma)
- 18- شباب ليبيا
www.facebook.com/pg/LibyanYouthMovement
- 19- شانتي
www.shanti.tn
[/https://facebook.com/shantitunisie](https://facebook.com/shantitunisie)

المشرق

1. عدالة - المركز القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية في إسرائيل
www.adalah.org
2. الشبكة - شبكة السياسات الفلسطينية
<https://al-shabaka.org>
3. الثريا- مركز الثريا للدراسات
www.thoriacenter.org
4. الشبكة العربية للسيادة على الغذاء
<https://www.apnature.org/en/arab-network-food-sovereignty-anfs>
5. مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات
<http://www.marsadarabi.org/index.php?lang=en>
6. مؤسسة الأصفري
www.asfarifoundation.org.uk
7. بيتنا سوريا
[/http://baytnasyria.org/en/home](http://baytnasyria.org/en/home)
8. بسمة وزيتونة
www.basmeh-zeitooneh.org
9. مركز عدالة لحقوق الإنسان
www.adaleh-center.org
10. مقاتلون من أجل السلام
[/https://cfpeace.org](https://cfpeace.org)
11. دولتي
<https://dawlaty.org>
12. إيكوبيس الشرق الأوسط
[/http://ecopeaceme.org/ecopeace](http://ecopeaceme.org/ecopeace)



13. المعهد الفرنسي للشرق الأدنى
www.ifporient.org
14. مؤسسة كياني
<http://kayany-foundation.org>
15. مركز دراسات المجتمع المدني CIVITAS
<http://civitas.ps>
16. مركز مساواة
www.mossawa.org/eng/?mod=articles&ID=833
17. الجمعية الأكاديمية لفلسطينية للشؤون الدولية
www.passia.org
18. منظمة إحسان للتنمية والتطوير
<http://ehsan.org.ly>
19. تضامن - المركز المصري متعدد الثقافات للاجئين
<https://tadamoneg.org>
20. المؤسسة الأورو متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان (EMHRF)
<http://emhrf.org>
21. ذاكرات
<https://zochrot.org>
22. إضاءات
<http://www.ida2at.com>
23. عدل بلا حدود
<http://www.jwf.org.lb>
24. قادة الغد
www.leadersot.org
25. دعم لبنان
<https://lebanon-support.org>
26. مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
www.maatpeace.org/old/en.htm
27. مهارات
<http://www.maharatfoundation.org/en>
28. منظمة إعلام للسلام
<https://maplebanon.org>
29. المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (PHRO)
www.palhumanrights.org
30. رواد التنمية
<http://ruwwad.net>
31. مؤسسة سجال للمناظرات
www.facebook.com/SejalFoundation
32. منصة العدالة الاجتماعية
<https://sjplatform.org>
33. شبكة نجاح 21
<http://www.sn21.org>
34. تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
www.tamkeen-jo.org
35. منتدى تونس للتمكين الشبابي
www.facebook.com/TunisianForum./FYE
36. اتحاد الغرف العربية
<http://uac.org/en>
1. أبعاد : مركز الموارد للمساواة بين الجنسين
www.abaadmena.org
2. جمعية اديان
<https://adyanfoundation.org/>
3. أهل
<http://ahel.org>
4. مسرح البلد
www.al-balad.org
5. منتدى البدائل العربي للدراسات
www.afalebanon.org
6. الرابطة العربية للتربويين التنويريين
<https://arabaeme.org>
7. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (ANHRI)
www.anhri.net
8. رائد: الشبكة العربية للبيئة والتنمية
<http://raednetwork.org/en>
9. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)
www.annd.org/english
10. النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
<https://ardd-jo.org>
11. الاتحاد العربي للنقابات (ATUC)
<https://arabtradeunion.org>
12. الشبكة العربية للتنمية المدنية (ANHRE)
<http://www.anhre.org>
13. مركز العالم العربي للبحوث والتنمية - أورا
www.awrad.org
14. الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD)
www.femmesdemocrates.org.tn/
www.facebook.com/femmesdemocrates
15. مركز دراسات المجتمع المدني CIVITAS
<http://civitas.ps>
16. مركز مساواة
www.mossawa.org/eng/?mod=articles&ID=833
17. الجمعية الأكاديمية لفلسطينية للشؤون الدولية
www.passia.org
18. تضامن - المركز المصري متعدد الثقافات للاجئين
<https://tadamoneg.org>
19. ذاكرات
<https://zochrot.org>
20. المؤسسة الأورو متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان (EMHRF)
<http://emhrf.org>
21. إضاءات
<http://www.ida2at.com>
22. قادة الغد
www.leadersot.org
23. عدل بلا حدود
<http://www.jwf.org.lb>
24. دعم لبنان
<https://lebanon-support.org>
25. مهارات
<http://www.maharatfoundation.org/en>
26. مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
www.maatpeace.org/old/en.htm
27. مؤسسة سجال للمناظرات
www.facebook.com/SejalFoundation
28. رواد التنمية
<http://ruwwad.net>
29. شبكة نجاح 21
<http://www.sn21.org>
30. منتدى تونس للتمكين الشبابي
www.facebook.com/TunisianForum./FYE
31. اتحاد الغرف العربية
<http://uac.org/en>



المنطقة الأورومتوسطية

22. الشبكة الأورومتوسطية للدراسات الاقتصادية (EMNES)
[/https://emnes.org](https://emnes.org)
- Euro-Mediterranean Resources Network .24
[/https://www.facebook.com/euromernet](https://www.facebook.com/euromernet)
- EuroMed Feminist Initiative .26
<http://www.efi-ife.org>
- EUROMESCO – The Euro-Mediterranean .28
Study Commission
www.euromesco.net
- Fondation du Dialogue Sud-Nord .30
Méditerranée
www.facebook.com/fondationdialoguehiwarmed
32. مؤسسة مجلس مواطني ومواطنات المتوسط
Fundación ACM
<https://www.fundacionacm.org/es/homepage-magazine>
- Helsinki Citizens' Assembly (HCA) (2) .34
<https://hyd.org.tr/en>
36. المنصة الدولية لمنظمات المجتمع المدني العاملة لأجل فلسطين «أي بالستين»
www.facebook.com/lpalestinengo/
38. حركة عالمية لحقوق الإنسان (FIDH)
www.fidh.org
- Legambiente (*) .40
<https://www.legambiente.it>
42. ميدان
[/http://www.maydan-association.org](http://www.maydan-association.org)
- Euro-Mediterranean Forum of the .21
Cultures (FEMEC) (1)
<http://www.artfactories.net/Euro-Mediterranean-Forum-of.html>
- Euro-Mediterranean Network of Social .23
Economy
https://www.cepes.es/principal/cepes_mediterranean&lng=en
25. مؤسسة نساء الأورومتوسط
[/www.euromedwomen.foundation](http://www.euromedwomen.foundation)
- EUROMED Rights .27
<https://euromedrights.org>
- FEMISE - Forum Euroméditerranéen .29
des Instituts de Sciences Économiques
[/http://www.femise.org](http://www.femise.org)
31. صندوق نساء المتوسط
www.medwomensfund.org
33. أجيال السلام
www.generationsforpeace.org
- Human Development Network (HDN) .35
[/www.hdn-algeria.org](http://www.hdn-algeria.org)
- International Association BJCEM - .37
Biennale des jeunes créateurs de
l'Europe et de la Méditerranée
[/http://www.bjcem.org](http://www.bjcem.org)
- IREX – International Research and .39
Exchanges
[/www.irex.org](http://www.irex.org)
- Mashallah News .41
[/www.mashallahnews.com](http://www.mashallahnews.com)
2. مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف (AITAS)
<http://www.andalusitas.net>
4. Alliance de Villes Euro-méditerranéennes
de Culture
[/http://www.avecnet.net](http://www.avecnet.net)
6. مؤسسة أنا ليند المتوسطة للحوار بين الثقافات (ALF)
<https://www.annalindhfoundation.org>
8. AREA-ED - Association de Réflexion,
d'Echanges et d'Actions pour
l'Environnement et le Développement
<https://area-ed.org>
10. الجمعية الوطنية للتبادل بين الشباب (ANEJ)
www.anej.asso.dz
12. الاتحاد المتوسطي لمنظمات الأعراف
Businessmed
<http://businessmed-umce.org>
14. CFJ - Committee for Justice
www.cfjustice.org
16. Comitato Internazionale per lo Sviluppo dei
Popoli (CISP)
[/http://developmentofpeoples.org](http://developmentofpeoples.org)
18. Cultural Innovators Network
<https://www.facebook.com/culturalinnovators/>
20. Encuentro Civil Euromed (ECEM) (1)
www.facebook.com/encuentrocivil.euromed
1. Actions in the Mediterranean (AIM)
www.actinmed.org
3. Alarm Phone
[/https://alarmphone.org/en/about](https://alarmphone.org/en/about)
5. ANIMA Investment Network
<http://www.animaweb.org/fr>
7. مبادرة الإصلاح العربي
www.arab-reform.net
9. Association Citoyenneté,
Développement et Cultures des Deux
Rives (CDCMIR)
<https://bit.ly/37eZB6v>
11. تنمية
www.tanmia.ma
13. مركز المجتمع المدني والديمقراطية (CCSD)
www.ccsd.ngo
15. مواطنون لأجل سوريا
[/https://citizensforsyria.org](https://citizensforsyria.org)
[/https://www.impact-csrd.org](https://www.impact-csrd.org)
17. COPEAM - Permanent Conference
of the Mediterranean Audiovisual
Operators
www.copeam.org
19. الجبهة المصرية لحقوق الإنسان (EFHR)
[/https://egyptianfront.org](https://egyptianfront.org)



We Exist! .68
<https://weexist-sy.org>

.67. وطن
[/https://watan.foundation](https://watan.foundation)

.44. Mediterranean Experts on Climate and
Environmental Change (MedECC) Network
[/https://www.medecc.org](https://www.medecc.org)

.46. المنتدى المتوسطي للشباب- المغرب
(FOMEJE)
[/www.facebook.com/fomeje](http://www.facebook.com/fomeje)

.48. Méditerranvenir (2)
<http://mediterravenir.org/> <https://www.facebook.com/MediterravenirTunisie>

.50. الهجرة والتنمية
www.migdev.org

.52. Network of Arab Youth Activities (NAYA)
www.nayajo.org

.54. PONTES
www.pontestunisie.net

.56. Réseau MEDITER aisbl
[/http://euromediter.eu](http://euromediter.eu)

.58. المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
<https://scm.bz>

.60. رابطة المواطنة
[/www.facebook.com/CitizenshipLeague](http://www.facebook.com/CitizenshipLeague)

.62. منتدى عائلات ثكلى فلسطيني إسرائيلي من
أجل السلام
<https://theparentscircle.org>

.64. تحالف المنظمات السورية غير الحكومية
<https://www.facebook.com/SyrianNGOAlliance/>

.66. معهد غرب آسيا وشمال إفريقيا - WANA
<http://wanainstitute.org/en>

.43. جمعيت حوض المتوسط وأوروبا للتنمية
www.medevalb.org

.45. المكتب الإعلامي المتوسطي للبيئة
والثقافة والتنمية المستدامة
(MIO-ECSDE)
<http://mio-ecsde.org>

.47. Mediterranean Migration Network
[/www.migrationnetwork.org/en](http://www.migrationnetwork.org/en)

.49. Migrations Co-développement Alsace
(MCDA)
[/http://mcda-asso.org](http://mcda-asso.org)

.51. MOAN - Mediterranean Organic
Agriculture Network
[/https://moan.iamb.it](https://moan.iamb.it)

.53. NOW Mayors Network
[https://www.now-conference.org/
/working-groups/mayors](https://www.now-conference.org/working-groups/mayors)

.55. الشبكة الأوروبية المتوسطية فرنسا - REF
www.euromed-france.org

.57. شبكة مراقبة وإدارة النفايات البحرية في
المناطق الساحلية للبحر
<http://www.enicbcmmed.eu/fr/node/1014>

.59. شبكة الصحفيات السوريات (SFJN)
[/https://media.sfjn.org](https://media.sfjn.org)

.61. الشبكة السورية لحقوق الإنسان
<http://sn4hr.org>

.63. حملة من أجل سوريا
<https://thesyriacampaign.org>

.65. اتحاد الجامعات المتوسطية - UNIMED
[/www.uni-med.net/en](http://www.uni-med.net/en)

ملاحظات
(1) لم تعد هذه المؤسسات موجودة أو لم يكن من الممكن رصدها
(2) تمّ رصد هذه الكيانات بعد إجراء المسح.
(*اعتبرت مؤسستا COMMON و Legambiente مؤسسة واحدة في التحليل الإحصائي
للمسح بما أنّ Legambiente هي مؤسس COMMON.





This Programme is funded by the
European Union



حوار المتوسط
MED DIALOGUE
للحقوق والمساواة
FOR RIGHTS AND EQUALITY